

المملكة المغربية

المجلة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2025-2026 : دورة أبريل 2026

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملاً بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة

- (6) مشروع قانون رقم 50.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن المساعدة القضائية المتبادلة في الميدان الجنائي بين المملكة المغربية وجمهورية مالاي، الموقع في العيون في 16 يوليو 2024 (محال من مجلس النواب)؛
- (7) مشروع قانون رقم 51.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن نقل المحكوم عليهم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مالاي، الموقع بالعيون في 16 يوليو 2024 (محال من مجلس النواب)؛
- (8) مشروع قانون رقم 53.24 يوافق بموجبه على الاتفاقية بين المملكة المغربية وجمهورية التشاد لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهريب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل، الموقعة بالداخلة في 14 أغسطس 2024 (محال من مجلس النواب)؛
- (9) مشروع قانون رقم 62.24 يوافق بموجبه على بروتوكول عام 2002 لاتفاقية أثينا المتعلقة بنقل الركاب وأمتعتهم بحراً لعام 1974، المعتمد بلندن في فاتح نوفمبر 2002 (محال من مجلس النواب)؛
- (10) مشروع قانون رقم 63.24 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 185 بشأن مراجعة اتفاقية واثق هوية البحارة لعام 1958، بصيغتها المعدلة، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الحادية والتسعين المنعقدة بجنيف في 19 يونيو 2003 (محال من مجلس النواب)؛
- (11) مشروع القانون رقم 64.24 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية النمسا، الموقعة بنيويورك في 27 سبتمبر 2024 (محال من مجلس النواب)؛
- (12) مشروع قانون رقم 01.25 يوافق بموجبه على اتفاق للتعاون العسكري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو، الموقع بالرباط في 24 يوليو 2024 (محال من مجلس النواب)؛
- (13) مشروع قانون رقم 02.25 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية التشاد، الموقع بالداخلة في 14 أغسطس 2024 (محال من مجلس النواب)؛
- (14) مشروع قانون رقم 08.25 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية واتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا (UCESA) المتعلق بإنشاء مقر الأمانة الدائمة

فهرست

دورة أبريل 2026

صفحة

- محضر الجلسة رقم 294 ليوم الثلاثاء 14 محرم 1448 هـ (30 يونيو 2026م) 18429
- جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة حول موضوع: "الأمن الغذائي".
- محضر الجلسة رقم 295 ليوم الثلاثاء 14 محرم 1448 هـ (30 يونيو 2026م) 18452
- جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:
- (1) مشروع قانون رقم 13.24 يوافق بموجبه على الاتفاق الإطار للتعاون في مجال اللوجستيك بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان، الموقع بالرباط في 13 نوفمبر 2023 (محال من مجلس النواب)؛
- (2) مشروع قانون رقم 28.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والاتحاد الإفريقي للمكفوفين بشأن إحداث مقر دائم للاتحاد بالمغرب، الموقع بالرباط في 19 مارس 2024 (محال من مجلس النواب)؛
- (3) مشروع قانون رقم 47.24 يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا بيساو، الموقع بالعيون في 16 يوليو 2024 (محال من مجلس النواب)؛
- (4) مشروع قانون رقم 48.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا بيساو، الموقع بالعيون في 16 يوليو 2024 (محال من مجلس النواب)؛
- (5) مشروع قانون رقم 49.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن تسليم المجرمين بين المملكة المغربية وجمهورية مالاي، الموقع بالعيون في 16 يوليو 2024 (محال من مجلس النواب)؛

- الضريبيين بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية بروندي،
الموقعة بالرباط في 12 ماي 2025 (محال من مجلس النواب)؛
- (23) مشروع قانون رقم 34.21 بتغيير وتنظيم القانون رقم 25.90 المتعلق
بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتنظيم العقارات وعمليات
التهيئة الكبرى ذات النفع العام (محال من مجلس النواب).
- محضر الجلسة رقم 296 التاريخ: الثلاثاء 21 محرم 1448هـ
(7 يوليو 2026م) 18469
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية
- محضر الجلسة رقم 297 التاريخ: الثلاثاء 21 محرم 1448هـ
(7 يوليو 2026م) 18496
جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:
- 1- مشروع قانون رقم 51.25 بتغيير وتنظيم الظهير الشريف رقم 1.93.16
الصادر في 29 من رمضان 1413 (23 مارس 1993) المعتبر بمثابة قانون
يتعلق بتحديد تدابير لتشجيع المنشآت التي تقوم بتدريب الحاصلين
على بعض الشهادات بقصد التكوين من أجل الإدماج (محال من
مجلس النواب)؛
- 2- مشروع قانون رقم 34.25 يقضي بتحويل الوكالة الوطنية للموانئ إلى
شركة مساهمة وبتغيير القانون رقم 15.02 المتعلق بالموانئ وبإحداث
الوكالة الوطنية للموانئ وشركة استغلال الموانئ (محال من مجلس
النواب)؛
- 3- مشروع قانون رقم 19.25 يتعلق بحماية الحيوانات الضالة ورعايتها
والوقاية من أخطارها (محال من مجلس النواب)؛
- 4- مشروع قانون التصفية رقم 04.26 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة
المالية 2024؛
- 5- مشروع قانون رقم 66.23 يتعلق بتنظيم مهنة المحاماة (محال من مجلس
النواب في إطار قراءة ثانية)؛
- 6- مشروع قانون رقم 051.26 يتعلق بتنظيم مهنة العدول (محال من مجلس
النواب).

- (UCESA) بالمغرب، الموقع بالرباط في 4 ديسمبر 2024 (محال من
مجلس النواب)؛
- (15) مشروع قانون رقم 10.25 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل
المحكوم عليهم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية
السعودية، الموقعة بالرياض في 13 نوفمبر 2024 (محال من مجلس
النواب)؛
- (16) مشروع قانون رقم 11.25 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون
العسكري في مجال الدفاع بين حكومة المملكة المغربية وحكومة
جمهورية أذربيجان الموقع بمراكش في 30 أكتوبر 2024 (محال من
مجلس النواب)؛
- (17) مشروع قانون رقم 12.25 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة
المملكة المغربية وحكومة جمهورية كوت ديفوار بشأن الخدمات
الجوية، الموقع بالعيون في 17 يناير 2025 (محال من مجلس النواب).
- (18) مشروع قانون رقم 13.25 يوافق بموجبه على اتفاقية المساعدة
المتبادلة في المسائل الجنائية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة
المملكة العربية السعودية، الموقعة في الرياض في 13 نوفمبر 2024
(محال من مجلس النواب)؛
- (19) مشروع قانون رقم 18.25 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المطلوبين
بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية،
الموقعة بالرياض في 13 نوفمبر 2024 (محال من مجلس النواب)؛
- (20) مشروع قانون رقم 031.25 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون
العسكري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكاميرون،
الموقع في 18 مارس 2025 (محال من مجلس النواب)؛
- (21) مشروع قانون رقم 033.25 يوافق بموجبه على اتفاق المقربين حكومة
المملكة المغربية والمنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية
والمحاسبة (الأفروساي) بشأن إنشاء المقر الدائم للمنظمة الإفريقية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في المغرب، الموقع بالرباط في 30
أبريل 2025 (محال من مجلس النواب)؛
- (22) على مشروع قانون رقم 039.25، يوافق بموجبه على اتفاقية لتفادي
الازدواج الضريبي في مجال الضرائب على الدخل ومنع التهرب والغش

محضر الجلسة رقم 294

التاريخ: الثلاثاء 14 محرم 1448 هـ (30 يونيو 2026 م).

الرئاسة: السيد سيدي محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وإحدى وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثامنة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة حول موضوع: "الأمن الغذائي".

السيد سيدي محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارين المحترمون،

عملاً بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 283 و 284 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسات العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم حول موضوع "الأمن الغذائي".

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، اسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة المحترم، والسيدات والسادة أعضاء الحكومة، والسيدات والسادة المستشارون المحترمون، أن نتقاسم جميعاً لحظة وطنية استثنائية وحدت مشاعر الصداقة وعن مغرب يثق في قدراته ويتقدم بثبات، مؤكداً للعالم أن أبناءه يصنعون الإنجاز ويحولونه إلى مصدر فخر جماعي ويمنحون الفرح لشعب يعتز بكل من يضيف لبنة إلى مكانة المملكة بين الأمم.

إن ما حققه منتخبنا الوطني لكرة القدم، دليل حي على قوة المغرب الصاعد، تحت القيادة السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وفي عمق هذه اللحظة نستحضر بكل وفاء وإجلال العناية الملكية السامية بالرياضة الوطنية، باعتبارها جزءاً من مشروع وطني أوسع لبناء الإنسان وتأهيل المواهب وترسيخ الثقة في الشباب المغربي.

ولأن هذه اللحظة الوطنية، هي فرحة وطن ومؤسسات وشعب، فإنني أدعوكم جميعاً إلى الوقوف تحية للوطن في أبنائه وتشجيعاً لمنتخبنا الوطني وتقديراً لكل من أسهم في هذا الإنجاز الذي أسعد المغاربة، من لاعبين ومدرّبين وأطر تقنية وإدارية وطبية.

كما أتوجه بالتنويه والتقدير إلى الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم ولرئيسها السيد فوزي لقجع، على ما بذلته وتبذله من عمل مؤسسي جاد، تفعيلاً للتوجهات الملكية السامية من أجل ترسيخ هذا المسار وتعزيز إشعاع المغرب قارياً ودولياً.

(تصفيفات داخل القاعة).

الآن أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد محمد رضى الحميني، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة على أشرف المرسلين.

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس من مجلس النواب بمشروع قانون رقم 19.25 يتعلق بحماية الحيوانات الضالة والوقاية من أخطارها.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة خلال الفترة الممتدة من 23 يونيو 2026 إلى تاريخه، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 51 سؤالاً شفهياً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 22 سؤالاً كتابياً؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 14 جواباً كتابياً.

ونحيط المجلس، بأننا ستكون مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مجموعة من الاتفاقيات الدولية؛

وعلى مشروع قانون رقم 34.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات وعمليات التهيئة الكبرى ذات النفع العام.

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكراً السيد الأمين.

نشرع الآن في مناقشة محور هذه الجلسة وموضوعه "الأمن الغذائي".

وأعطي مباشرة للسيد رئيس الحكومة للإجابة على أسئلة السيدات

منظومة فلاحية عصرية ينبع من وعي بلادنا العميق والتاريخي بضرورة إدراج محور الاستدامة الغذائية ضمن سياستنا القطاعية، وهو الشيء الذي مكننا من إعادة صياغة منظومتنا الغذائية وتجاوز مختلف المقاربات التقليدية.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المملكة شرعت في تبني نمط متقدم للتخطيط الاستباقي في مجال التنمية الفلاحية، مدعومة في ذلك بمخطط المغرب الأخضر الذي أطلقه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله سنة 2008.

وهو مخطط ملكي طموح مكن من الارتقاء بحكمة القطاع وتطوير إنتاجيته، عبر إعطاء دفعة قوية للأنشطة الفلاحية وإحداث انتقالات سوسيو-اقتصادية وملموسة داخل المجال القروي، لا سيما تلك المتعلقة بمضاعفة الناتج الداخلي الفلاحي ليلعب متوسط نموه السنوي 4.7% ما بين الفترة، يعني كمتوسط، خلال الفترة 2008 و2020، من خلال تعبئة استثمارات ضخمة قاربت قيمتها الإجمالية 132 مليار ديارل الدرهم، وجهت أساسا للنهوض بجودة البنيات التحتية والإنتاجية وتنمية السلاسل الفلاحية وتوطيد مشاريع الفلاحة التضامنية.

غير أن "مخطط المغرب الأخضر" لم يبق حبيس جوانبه الاستثمارية فقط، بل جعل من العنصر البشري وتنمية العالم القروي أهم توجهاته الاستراتيجية، فقد تم خلق أزيد من 50 مليون يوم عمل إضافي بنسبة تشغيل بلغت تقريبا 75% في الوسط القروي.

فضلا عن تحسين دخل الأسر القروية وإدماج صغار المنتجين، من خلال إطلاق 989 مشروعا تضامنيا لفائدة 730.000 مستفيدا.

وهي مداخل أساسية شكلت صمام أمان للمستهلك المغربي وسدا منيعا لحماية السوق الوطني من كل التوترات المتلاحقة التي عاشتها غالبية الاقتصاديات الدولية، الأمر الذي رفع مناعة الفلاحة المغربية ومكنها من تجاوز اختبار الجائحة ديارل الكوفيد بكفاءة عالية.

وقد كسبنا فعلا بفضل هاذ المخطط رهان مرحلة عالمية حرجية، بفضل سياسة إنتاجية ناجحة غطت حاجياتنا الاستهلاكية الأساسية بدرجات متقدمة، حيث تراوحت نسبة التغطية لمدة سنوات، التي كانت فيها الشتاء وكانت فيها سنوات التي هي مزيانة، تغطية من اللحوم الحمراء والدواجن والخضروات والفواكه والحليب، ما بين 98% و100%.

إنها فعالية ميدانية ملموسة كرس مكانة المغرب كقوة فلاحية صاعدة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

حضرات السيدات والسادة،

إن التذكير بهذا التقييم الإيجابي لمخطط المغرب الأخضر لم تكن الغاية منه مجرد استعراض لمؤشرات التقنية، بل بهدف رصد حجم التحولات الهيكلية التي شهدتها القطاع، بفضل أسسه الهيكلية، تم نقل القطاع الفلاحي من نشاط تقليدي معيشي إلى قاطرة استراتيجية

والسادة المستشارين، والتي توصلتم بها السيد رئيس الحكومة في وقت سابق وعددها 11 سؤالا.

تفضلوا السيد رئيس الحكومة.

السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أغتنم هذه الفرصة كذلك لتهنئة صاحب الجلالة، بالفوز الكبير وبتأهل الفريق الوطني إلى ثمن نهائي ديارل كأس العالم المقام حاليا.

وهي مناسبة لتهنئة عموم المواطنين بهذا الإنجاز والتعبير عن الدعم المستمر لكل لاعبي الفريق الوطني والمسؤولين والطواقم التقني وكل الفاعلين، وشكرهم على هذا الإنجاز التاريخي الذي يؤكد المكانة التي تواصل احتلالها النخبة الوطنية في كرة القدم العالمية.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كيشرفني الحضور إلى مجلسكم الموقر، طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور، لتقديم جواب الحكومة على أسئلة السيدات والسادة المستشارين المحترمين في موضوع المقاربة الحكومية المندمجة لتحقيق السيادة الغذائية.

ونظرا لأهمية الموضوع الي كناقشوه اليوم والذي يحظى بمكانة بالغة وذات طابع سيادي ببلادنا، اسمحوا لي أن أجدد التأكيد على الانخراط التام للحكومة وانفتاحها الدائم على كل المبادرات البرلمانية، الرقابية والتشريعية، المرتبطة بهذا الشأن، وذلك بما يضمن توجيهها أمثل لكل البرامج العمومية المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي في كافة أبعاده.

وبهذه المناسبة، فإن الحكومة تثمن عاليا دور البرلمان كشريك أساسي في مواكبة السياسات العمومية، وإذ نتطلع إلى تعاطيكم الإيجابي، وإلى قوتكم الاقتراحية لكسب هذا الطموح الوطني، فإننا ندرك أن مواجهة التحديات المعقدة والمتراصة التي يطرحها هذا المجال الحيوي، لن تنجح إلا وفق منهجية مشتركة ومسؤولة تتوحد حولها كافة الجهود وتوضع المسؤوليات في إطارها الصحيح.

حضرات السيدات والسادة،

جعلت المملكة المغربية من رهان الأمن الغذائي وتأمين مقومات الاكتفاء الذاتي واستدامته جزء لا يتجزأ من سيادتنا الوطنية الشاملة، ومحددا استراتيجيا لا غنى عنه لتحسين السلم الاجتماعي، وهو توجه فرضته بقوة تحديات الإجهاد المائي البيئي والتغير المناخي وتقلب الأسواق العالمية.

ومن هذا المنطلق، فإن بناء اقتصاد غذائي مستدام قائم على

بأنه يعني (communiqué) ديال (HCP²) اللي كيتكلم على 18% في (trimestre) الأول ديال النمو ديال (la valeur ajoutée).

مستفيدا من الأداء الجيد والتطور الملموس اللي عرفاتو سلاسل الإنتاج النباتي والحيواني خلال الولاية الحالية، حيث عملت الحكومة على توقيع 19 عقد برنامج مع مهني القطاع بميزانية إجمالية كتناهنز 110 مليار درهم، ما منح دفعة قوية لتحديد سلاسل الإنتاج وتعزيز مكتسباتها.

فضلا عن إحداث دينامية مهمة في مجال إعداد الهيدروغرافي، على مساحة إجمالية كتبلغ 72 ألف هكتار، وتوسيع مساحات الري بالتنقيط اللي وصلوا تقريبا لـ 950.000 هكتار، يعني من نهار اللي بدا هاذ البرامج بجوج.

وهي تحولات نوعية ساهمت في تثمانين حوالي 541 مليون متر مكعب من مياه السقي، وتحسين خدمة الري لما يناهنز 18.000 ضيعة فلاحية، ويرتقب بلوغ إن شاء الله 930.000 هكتار مجهزة بالسقي الموضوعي بحلول نهاية 2026، أي ما يعادل 58% من المساحة المسقية.

كما تتم مواصلة تنزيل برنامج إعادة تأهيل دوائر الري الصغير والمتوسط اللي غادي يغطي تقريبا أكثر من 200 ألف هكتار، وهي برامج بنوية كانت لها انعكاسات إيجابية في تحسين دخل أكثر من 14 ألف فلاح.

أما على مستوى البنيات التحتية للقطاع الفلاحي، فإن الحكومة تقود برامج طموحة لعصرنة وتثمانين المنتوجات، وشهدت هاذ الولاية الحكومية اهتماما غير مسبوق بتحديث مسالك التوزيع والتسويق.

إذ تم الانتهاء من أشغال سوق الجملة بتطوان، وإنجاز 8 ديال الأسواق جديدة للماشية في مدن العيون وبوجدور وسيدي بنور وأزرو وميسور والداخلية، وفضلا عن 17 سوق آخر في طور الإنجاز، و10 ديال الأسواق في طور التوقيع اتفاقيات شراكة إلى غاية فبراير 2026، تم اعتماد 19 مجزرة وترخيص 17.323 مؤسسة غذائية من طرف المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

كما تم تشغيل 5 ديال الأقطاب فلاحية، صناعية، بكل من مكناس، بركان، تادلة، سوس، اللوكوس، التي تضم حاليا ما مجموعه 426 وحدة صناعية، ويرتقب إطلاق أشغال القطبين الفلاحيين لكل من الحوز والغرب.

أما على مستوى قطاع الصيد البحري، فإن الاستراتيجية اللي قادتها الحكومة، مكنت من تعزيز صمود القطاع في وجه الركود الجيوسياسي على الصعيد العالمي، متمكنا بذلك من رفع قيمته المضافة وحجم تعاملاته الداخلية والخارجية، مرتكزا على تطوير البنيات التحتية لتسويق المنتجات البحرية وتعزيز جودة العرض الموجه للمستهلك

للتنمية الشاملة، واستكمالا لهذه الدينامية الواعدة التي تحققت بفضل الخيارات التي أرساها مخطط المغرب الأخضر.

انخرطت بلادنا في مرحلة جديدة، ضمن مسارات تحول منظومتنا الفلاحية، من خلال إطلاق استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030"، التي تركز بدورها على قيادة تحول هيكلي وجذري لفلاحة مندمجة وتدشين عهد جديد من الإنتاجية المستدامة، دون إغفال أبعادها المجالية الكبرى، اللي كترمي لتنمية الرأسمال البشري وإعادة الاعتبار للعالم القروي، كقاعدة صلبة للأمن الغذائي، وذلك من خلال إنصاف الفلاح الصغير والمتوسط ودعم الأسر القروية وضمان استقرارها وكرامتها.

وهي مداخل مهمة ذات أولوية تلتقي مع الرؤية الملكية السامية للنهوض بأوضاع العالم القروي ببلادنا والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية، حيث سبق لجلالة الملك أن دعا بمناسبة افتتاح السنة التشريعية لسنة 2018 إلى "انثاق وتقوية طبقة وسطى فلاحية، وجعلها عمل توازن ورافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على غرار الدور الهام للطبقة الوسطى في المدن". (انتهى المنطوق الملكي السامي لصاحب الجلالة).

وفي هاذ السياق، عملت الحكومة على تحسين ظروف العيش والاستقرار في العالم القروي وتحفيز التشغيل والنشاط المفاوضي لدى الشباب.

وتم تفعيل آليات الإدماج الاجتماعي الموجهة لفائدة الفلاحين، إذ تمكنت الحكومة من تعميم خدمات التغطية الصحية الإجبارية، والدعم الاجتماعي المباشر على ما يناهنز 1.4 مليون فلاح.

مع تحسين ظروف العمل الفلاحي عبر الرفع من الحد الأدنى للأجور، (SMAG¹ Agricole) بنسبة 25% في إطار جولات الحوار الاجتماعي.

وتمكين أكثر من 17.000 شاب من الولوج إلى التمويلات والتحفيزات العمومية لإنجاز مشاريعهم الفلاحية وشبه الفلاحية، مع إحداث 30 مركزا جهويا للتكوين في المجال الفلاحي، دون إغفال الجهود المبذولة لتعبئة مليون هكتار من أراضي الجموع لفائدة 200.000 مستفيد من المستثمرين وذوي الحقوق والشباب بتنسيق مع القطاعات المعنية.

وإطلاق مشاريع الفلاحة التضامنية على مساحة كتراوح بين 350.000 و400.000 هكتار في أفق 2030 بالمناطق الهشة، لصالح الفلاحين الصغار والشباب والنساء.

ورغم الصعوبة ديال الظرفية اللي امتدت لأزيد من 7 سنين ديال الجفاف، فقد عرفت الأنشطة الفلاحية نموا مهما، بلغ 4.6% عند متم سنة 2025، ويرتقب أن يرتفع إلى 15%، واحنا شفنا اليوم

² Haut-Commissariat au Plan.

¹ Salaire Minimum Agricole Garanti.

المغربي.

وفي هذا الصدد، تمكنت الحكومة من تخفيض تكاليف الإنتاج المتعلقة بتربية الأحياء المائية، عبر تخفيض الإجراءات الضريبية على أعلاف الأسماك.

إضافة لتقريب الأسماك المجمدة من فئات واسعة من المواطنين، عبر توفير منتجات متنوعة بجودة مناسبة وأسعار تنافسية من خلال مبادرات نوعية على غرار مبادرة "الحوت بثمن معقول" التي نشغل على استدامتها طيلة السنة عوض شهر رمضان فقط.

كلها إجراءات كتعكس الحصيلة الإيجابية للقطاع، حيث حقق 15 مليار ديارال الدرهم كرقم معاملات داخلي بكمية مفرغات داخلية كتقدر بـ 1.2 مليون طن، مع تسجيل رقم مهم على مستوى مناصب الشغل التي كتبلغ اليوم 270.000 منصب شغل واستقطاب نحو 5 المليار ديارال الدرهم من الاستثمارات الخاصة.

وهي دينامية كتعزز من جاذبية القطاع، كتتمكن من اللعب ديارال الأدوار الطلائعية على مستوى توسيع العرض السمكي وتحسين الولوج إلى المنتجات البحرية، كما تدعم الحكومة هذا النجاح بإجراءات هيكلية أخرى كتستهدف إعادة تنظيم سلاسل التسويق والحد من المضاربات والتصدي لأثار التضخم.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أدركنا منذ بداية الولاية الحالية على أن الحفاظ على جودة وكفاءة النظم ديارالنا الغذائية كتطلب رسم مستقبل واضح لسياسة التنمية الفلاحية، وحتى لا نبقي تحت رحمة التقلبات، اختارت الحكومة بجرأة سياسية طريق الاستثمار الفوري في هاذ التكامل، هي مقارنة حكومة شجاعة جعلت من الربط البنيوي بين القطاعات نواتها صلبة وحرصت على ضمان التقائية السياسات العمومية.

فلا وجود اليوم لسيادة غذائية حقيقية، دون سيادة مائية وطاقية داعمة لها.

ولا يمكن حسم معركة الأمن الغذائي دون تحصين الفلاح ودعم استقرار العالم القروي.

حيث لم نكتف بالتدبير القطاعي المعزول، بل ارتكزت مقاربتنا على هندسة منسجمة وقرارات سيادية حاسمة شكلتها الدينامية الحكومية، إعادة النظر في السياسات ديارال الماء من خلال تحيين البرنامج الوطني للتزود بمياه الشرب والسقي 2020-2027، ورفع غلافه الإجمالي من 115 إلى 143 مليار ديارال الدرهم، الشيء الذي ساهم في تسريع مجموعة من الأوراش الاستعجالية وتحقيق قفزة نوعية في التدبير المبتكر لمواردنا المائية.

حيث تم تعزيز المصادر غير الاعتيادية ديارال الماء من خلال مضاعفة القدرة الإنتاجية لتحلية المياه 9 مرات لتبلغ فأخر 2025، 415 مليون

ديال المتر مكعب بعدما كانت كتوصل فقط في 2021 إلى 46 مليون متر مكعب، مع الشروع في إنجاز مجموعة من محطات التحلية الجديدة بطاقة إنتاجية تناهز 1.7 مليار متر مكعب في أفق 2030، وغادي نغطي الحاجيات منها ديارال ماء الشرب والسقي ديارال 147.000 هكتار.

فضلا عن ذلك، نجحت الحكومة في إحداث مشروعات للربط بين الأحواض المائية لتغطية العجز الهيكلي التي كتعرفو بعض المناطق، وقد مكن هذا الورش التي تم تنزيله ضمن آجال زمنية قياسية ما كتعداش 10 أشهر في تحويل أكثر من 400 مليون متر مكعب التي مشروع كيمس تقريبا 11 مليون ديارال النسمة، دون إغفال الجهود المبذولة في إنهاء أشغال 7 ديارال السدود كبرى بسعة تخزينية تقارب مليار و700 مليون متر مكعب، مع مواصلة بناء 12 سدا كبيرا آخر بهدف بلوغ سعة تخزينية إجمالية تناهز 27 مليار متر مكعب.

كما عملنا على مواكبة هذا التحول، بتدابير مندمجة لا تقل أهمية، لا سيما من خلال إعادة استعمال المياه العادمة التي بلغ حجمها حوالي 52 مليون متر مكعب.

إضافة إلى برنامج الاقتصاد في الماء التي تكلمت عليه، ولا يسعنا اليوم إلا أن نفتخر بما تحققه، فهذه الحكومة لم تعد تواجه الإجهاد المائي بالحلول التقليدية نفسها، بل انتقلنا إلى الاعتماد على جيل جديد من الحلول العملية ذات البعد المستدام ستضمن حيوية أنشطتنا الاقتصادية والفلاحية وتؤمن حاجيات الأجيال الحالية والمستقبلية.

من جانب آخر، جعلت الحكومة من كسب معادلة السيادة الطاقية رافعة أساسية لبناء المنظومة، بما يعزز من مكانة المغرب كفاعل موثوق على المستوى الدولي كشريك محوري في سلاسل القيم العالمية، حيث أن التحول الطاقى التي كتقودها الحكومة تحت القيادة السامية ديارال صاحب الجلالة الله ينصرو يشكل عامل جذب رئيسي للاستثمار والاقتصاد الوطني ورافعة حقيقية للتنمية.

تمكننا من خلال هذه الولاية من إطلاق مشاريع من المستوى المتقدم ونجحنا في ترسيخ ريادة المملكة في مجالات الطاقة المتجددة والنظيفة، حيث أنه تم تقوية القدرة الوطنية على تلبية الطلب المتزايد في هاذ الشئ ديارال الطاقات المتجددة في أفق بلوغ 52% من المزيج الطاقى في 2030، والآن القدرة المنشأة هي 46% بعد ما كانت في 2021، 37%.

فضلا عن إطلاق عرض المغرب ديارال الهيدروجين الأخضر الذي يأتي كحلقة إستراتيجية ضمن مسار سيادتنا الوطنية، بالنظر لما يتيح هذا الورش من إمكانيات مستقبلية واعدة.

ولأن النقل هو شريان الاقتصاد ومحرك أسعار المواد الغذائية، فقد أقرت الحكومة دعما استثنائيا مباشرا لفائدة مهني النقل، بلغت هذه الحصيلة الإجمالية تقريبا 8 مليار و600 مليون ديارال الدرهم ما بين 2022 وسنة 2024، وهي خطوة استباقية حاسمة منعت تأثير أسعار المحروقات الدولية على نقل البضائع والمنتجات الفلاحية،

وبالتالي الحد من انعكاساتها السلبية.

حضرات السيدات والسادة،

لا شك أن نجاعة القرار السياسي ووضوح الرؤية ديال الحكومة لا تقاس في زمن الرخاء، بل تبرز في مواجهة الأزمات، كما لا يخفى على الجميع فقد تزامنت الولاية الحالية مع سياق مضطرب، تداخلت فيه عوامل مناخية وتقلبات السوق الدولي، مما أفرز ظرفية معقدة وذات مخاطر مركبة، جفاف غير مسبوق، تضخم مستورد، التهاب في أسعار الطاقة.

إلا أنه بفضل التوجهات الملكية المتبصرة كانت الاستجابة الحكومية شجاعة وفورية ومسؤولة، وأثبتنا للعالم أننا نملك رؤية واقعية للمفات حاسمة، حيث لم نكتف بإدارة توترات متتالية فقط، إنما جعلنا منها فرصا لكسب السلم والاستقرار الاجتماعيين.

ففي عمق سنوات الجفاف التي اجتازتها بلادنا، لم تترك الدولة الفلاح المغربي يدبر ظروفه وحيدا، حيث رصدت الحكومة ميزانيات استثنائية وبرامج استعجالية للحد من آثار الجفاف، مساهمة بذلك في التخفيف من أعباء الفلاحين والمنتجين ودعم سلاسل الإنتاج الحيواني والنباتي بميزانية إجمالية كتقدر بـ 20 مليار ديال درهم.

ولقد استهدفت هذه المقاربة جوانب أساسية كهم دعم الكسابة، مربي الماشية، شملت تدخلات حوالي 27 مليون قنطار من الشعير المدعم وتقريبا 8 مليون ونصف ديال القنطار ديال الأعلاف المركبة لفائدة مربي الأبقار والأغنام.

وإضافة إلى تقديم دعم مالي مهم لعدد من سلاسل الخضروات الأساسية والبذور والأسمدة خلال المواسم الفلاحية 2023-2025، إيلا عقلتو هاذو هما السنوات اللي كانو صعبا، 2023-2024-2025 ما كانت الشتاء وكانو (les barrages) وصلو لأقل مستوى ديال 25%، هاذ الشي إيلا حسبت (barrage) ديال المجعرة، أما إلى حيدتيه راه كاين البراجات اللي وصلوا حتى 6%، اللي وصلوا 7%.

إذن ما كانت شي إمكانية أخرى إيلا تعطى الدعم للفلاحة باش يكون واحد التوازن، لأنه الماء ما كاينش وباش يبقاو الأثمنة، في العالم كانت طالعة، باش يكون يعني هذا واحد التوازن، وتعطاو فهاذ الدعم المالي المهم لسلاسل الخضروات، البذور، الأسمدة، خلال السنوات الفلاحية ديال 2023 حتى لآخر 2024، لا سيما سلسلة الطماطم والبطاطس والبصل، مع توفير 650.000 طن من الأسمدة الفوسفاتية حتى هي عاونو بها الفلاحة (à l'époque) و3 مليون قنطار من الأسمدة الأزوتية المدعمة لفائدة أكثر من 160.000 فلاح.

دون إغفال الجهود المتخذة لتعزيز القدرة المالية للقرض الفلاحي لدعم الفلاحين وتحسين الولوج إلى التمويل.

في نفس الإطار، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، شرعت

الحكومة في التنزيل المحكم لبرنامج إعادة تشكيل القطيع الوطني بميزانية قدرها 12 مليار ديال درهم، من خلال توجيه دعم مالي مباشر لفائدة المربين، حيث خلصت العملية ديال إحصاء القطيع الوطني إلى إعداد قاعدة دقيقة للبيانات بتسجيل مليون و200 ألف كساب من مختلف مربي الماشية.

كما حرصت العملية على توجيه الدعم الأكبر لفائدة الفلاحين والكسابة الصغار وتخفيف المديونية ديال المربين، وضع تدابير للحفاظ على إناث الأغنام والماعز المخصصة للتوالد، وكل ذلك من أجل تخفيف كلفة الإنتاج وتحسين دخل الأسرة الفلاحية.

إضافة إلى ذلك، جرى تفعيل حزمة من التدابير الاستثنائية، شملت تعليق الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة، على الماشية الموجهة للذبح والتسمين في سنة 2022، وقد استهدفت هذه الإجراءات سقفا إجماليا يقدر بمليون رأس من الأبقار و40.000 طن من اللحوم، إلى جانب تقديم دعم لاستيراد الحليب المجفف، مع تعليق أو خفض الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة على عدد من المواد الأساسية مثل القمح بنوعيه والبقوليات وزيت الزيتون والأرز.

وقد أثمرت هاذ التدخلات الاستباقية في ضبط بنية الأسعار والتحكم في تكاليف الإنتاج، مع الحفاظ على تمويل منتظم للسوق.

ولأننا كنا على دراية تامة بأن مواجهة تقلبات الأسواق الدولية والتقلبات ديال المناخ ليس مجرد اختيار، بل واجب تحتم علينا تنزيله بفعالية.

فقد جعلنا من مخصصات الصندوق ديال المقاصة، يعني هاذ الشي ديال (pouvoir d'achat) 135 مليار ديال درهم، خلال الفترة ما بين 2021 و2025، من أجل تغطية وتحمل كل الزيادات التي عرفتها المنتوجات الاستهلاكية الأساسية، لا سيما عبر دعم استقرار أسعار غاز البوتان والدقيق والسكر والكهرباء كذلك.

فضلا عن جوانب أخرى لا تقل أهمية، خاصة تلك المرتبطة بتوسيع الدعم الاجتماعي اللي تشمل 3.9 ملايين أسرة، تيزم 12 مليون شخص بغلاف مالي، خصصت له فهاذ الفترة إلى غاية يناير 52 مليار ديال درهم، وهي مداخل أساسية، كان لها دور مباشر في الحفاظ على دينامية استهلاك الأسر وضبط معدلات التضخم الغذائي، الذي سجل تراجعاً واضحاً من 15.5% في دجنبر 2022 إلى ناقص 1.5% في دجنبر 2025، بعدما بلغت ذروتها في فبراير 2023 مسجلا 20%.

إن هاذ الأرقام كتمثل تجسيدا واضحا لجدية الحكومة في التعاطي مع ملف القدرة الشرائية، كما أنها تعبير صريح على الحضور القوي لمؤسسات الدولة التي لم تكن يوما غائبة في هذا المجال.

إن مقارنة ملف الأمن الغذائي تضعنا أولا وقبل كل شيء أمام مسؤولية وطنية كتقتضي منا الوقوف أولا وقفة إجلال وإكبار، اعترازا

مرحبا بكم في بلدكم الثاني المملكة المغربية ونتمناو لكم التوفيق والنجاح في أشغالكم.

تفضل السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ختاما، المملكة المغربية وبفضل قيادتها الملكية الحكيمة والمتانة ديال المؤسسات ديالها ويقظة وصمود المنظومة ديالها الفلاحية، قدمت نموذجا استثنائيا في التغلب على التحديات الأكثر تعقيدا، معلنة عن ريادة مغربية صاعدة كتفرض مكانتها المستحقة في مصاف القوى العالمية مستقبلا.

شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الآن ننتقل إلى مداخلات الفرق والمجموعات وأعضاء المجلس غير المنتسبين، تعقبيا على جواب السيد رئيس الحكومة.

والكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل أحد السادة المستشارين.

المستشارة السيدة حليمة مرسل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

نفتتح هذه الكلمة بمشاطرة فرحة الشعب المغربي بالإنجاز الذي حققه منتخبنا هذا الصباح بالمكسيك، بعد فوزه البطولي والتأهل لثمن النهائي، والذي يثبت باللموس أن العمل والثقة والجدية تؤتي نتائجها مهما كان الطريق صعبا، وهو دافع لنا لنستمر في العمل إلى آخر رمق في خدمة بلادنا وشعبنا، تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

كما نستغل الفرصة للتعبير لكم عن الارتياح الكبير الذي شهدناه عند مختلف شرائح الشعب المغربي بعد مصادقة الحكومة على مرسوم الساعة القانونية وإرجاع توقيت المملكة إلى نطاقه الجغرافي، حيث استمعت الحكومة لمطالب فئات عريضة من المجتمع وتجاوبت إيجابيا معها، عبر إنهاء العمل بهذا النظام الذي أقرته الحكومة السابقة.

بالأدوار الطلائعية ديال الفلاح المغربي والمهني ديال القطاع، ذلك أن الاستثمار في الفلاح الصغير والمتوسط هو استثمار سيادي مباشر في تثبيت أركان أمننا الغذائي، حيث أن هاذ الفئة هي خط الدفاع الأول لضمان القوات ديال المغاربة، وبفضل التضحيات ديالهم ظلت الأسواق ديالنا محصنة ومؤمنة ضد كل المخاطر وفي وقت واجه فيه العالم أزمات في سلاسل الإمداد وتغيرات مناخية حادة.

هذا الرأس المال الحيوي اللي كترخر به بلادنا لا يمثل فقط ركيزة الاقتصاد ديالنا الوطني، بل هو جوهر هويتنا المغربية وضمان مستقبلنا الغذائي.

لذلك، فإننا نسجل رفضنا القاطع وبكل مسؤولية وطنية استغلال التحديات الطبيعية والتقلبات الاقتصادية العالمية أو توظيفها لأغراض سياسية ظرفية.

كما نستنكر كل المحاولات التي تحاول النيل من سمعة المغرب وتصويره كأنه بلد يفتقر للمؤسسات أو يسير نحو المجهول، لأننا نعتبر أن تبخيس مجهود المؤسسات الوطنية والضرب في المصادقية ديال العمل المؤسساتي، يشكل مساسا صارخا بالثوابت اللي كتجمعنا، لما يشكله من تضليل للرأي العام ومناهضة مصلحة المواطن، فالصعوبات اللي واجهها الفلاح المغربي ماشي سهلة، 7 سنين ديال الجفاف، ماشي سهلة الله يكون في العون، التحديات المرتبطة بالارتفاع الظرفي لبعض الأسعار هي قضايا قائمة في جميع دول العالم وموجودة في سياقنا الوطني منذ عقود.

السيد الرئيس:

السيد الرئيس، لوسمحت لي، اسمح لي.

حضرات السيدات والسادة،

أريد أن أحيطكم علما أننا نستقبل باعتزاز كبير وترحيب حار فهاذ الجلسة أعضاء وفد رفيع يمثل مجالس الشيوخ وبرلمانات دول شقيقة عن قارتنا الإفريقية.

وذلك، السيد الرئيس والسادة المستشارين، في إطار الزيارة اللي يقومون بها للمشاركة في الندوة التفاعلية الأولى لمنصة مجلس المستشارين للدبلوماسية البرلمانية وحوار جنوب - جنوب الخاصة بإفريقيا منظمة من قبل المجلس خلال الفترة الممتدة من 29 يونيو- 04 يوليوز 2026.

وهي المبادرة اللي اندرجت في سياق تفعيل منصة المجلس الدبلوماسية البرلمانية اللي أحدثها مجلس المستشارين في إطار دينامية منتدى الحوار البرلماني جنوب-جنوب باعتبارها فضاء مؤسسي دائم للحوار والتنسيق والتعاون بين مجالس الشيوخ والبرلمانات الوطنية في إفريقيا.

السيد الرئيس،

نعتز اليوم داخل فريق التجمع الوطني للأحرار في مجلس المستشارين بمناقشة موضوع يكتسي أهمية استراتيجية، عبرت عنها التوجيهات الملكية السامية التي تضمنها خطاب صاحب الجلالة نصره الله، في افتتاح السنة التشريعية الأولى من هذه الولاية، حيث تبرز قضايا الأمن الغذائي للمغاربة لتحل مركز الصدارة في السياسة العامة للدولة ضمن الإشكاليات السيادية، إلى جانب الأمن الصحي والطاقي.

وإذ نثمن بالمناسبة اهتمام كل مكونات المجلس الموقر بهذا الموضوع، وتوافقها على تخصيص هذه الجلسة، بعد الاتفاق معكم السيد رئيس الحكومة المحترم، لموضوع الأمن الغذائي لبلادنا، نذكر في هذا الصدد بأن مجلسنا الموقر انكب على هذا الموضوع في إطار المجموعات الموضوعاتية، خلال هذه الولاية، وأعد تقارير في الموضوع، تضمنت توصيات مهمة، تشغل عليها اليوم كافة القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية المختصة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن اختيار هذا الموضوع في هذه الظرفية السياسية التي تفصلنا فيها أسابيع قليلة عن الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، يؤكد على الحس السياسي الرفيع والوعي العميق بالأولويات الوطنية، ويعبر عن المسؤولية والشجاعة السياسية التي تحلت بها الحكومة والرغبة الصادقة في تقديم الحصيلة أمام ممثلي الأمة بكل مسؤولية ونزاهة، بعيدا عن منطق المزايدات السياسية الضيقة أو الشعبوية العابرة.

نقف اليوم تقديرا لحصيلة الحكومة التي ستظل راسخة في تاريخ بلادنا التنموي، في مرحلة سياسية وتنموية استثنائية بكل المقاييس، حيث واجهت الحكومة من خلال تحديات مناخية وطبيعية وجيو-استراتيجية دولية معقدة وغير مسبوقة، أثبتت، من خلال التدبير القائم على الانسجام بين متطلبات النظر الاستراتيجي وإكراهات الضغط اليومي، أن الجدية والإنصات المسؤول والعمل الميداني هي السبل المثلى لبناء منظومة وطنية قوية قادرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية والتقلبات الداخلية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، ونحن نفتح هذا الملف الذي مرتبط بقوة المغاربة اليومي، ما كئنا نطلق قشور من فراغ، ولكن كنس تحضرو توجيهات صاحب الجلالة وإصراره على ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لا سيما الغذائية والصحية والمائية، منها التي أشرفت الحكومة على إنجازها في جو من الانسجام والتناغم رغم كل الظروف.

وفي نفس الوقت، ما يمكن ليناش أننا نعزلو النقاش ديالنا اليوم عن الدينامية المجتمعية التي كاينة حاليا، وعن صوت الرأي العام المغربي، وما يحمله الإعلام الوطني الجاد والمسؤول بمختلف مكوناته

المكتوبة والإلكترونية، السمعية والبصرية، من نقاشات مستمرة حول الإنتاج الفلاحي والمواد الغذائية.

إنها الأذان المنصتة التي تستوعب التساؤلات التي يطرحها الرأي العام الوطني، وتتفهم تأثير الإجهاد المائي البنيوي غير المسبوق جراء سبع سنوات من الجفاف الحاد اللي عرفتو بلادنا قبل من هذا الموسم الفلاحي الذي أنعم الله فيه على بلادنا بتساقطات الخير.

وكننتفهمو أيضا الضغط اللي كان جراء تداعيات الأزمات المناخية وأيضا الجيوسياسية على نسب التضخم والذي أقرت الحكومة لمواجهته إجراءات تستهدف جميع الأسر، لا سيما الفئات الهشة منها.

اليوم، السيد الرئيس، كنتواجدو فمحطة للتذكير بأهمية خارطة الطريق التي اشتغلت عليها الحكومة وبجدواها التنموي لمواجهة هذه التحديات الهيكلية وتجاوز المقاربات الاستعجالية الضيقة، فالحكومة واجهت تحدي الحكامة والالتقائية بين مختلف القطاعات المتدخلة في السلسلة الغذائية.

ولأن الأمن الغذائي ماشي شأن قطاعي لوزارة الفلاحة والصيد البحري بوحدها، ولكن هو تقاطع استراتيجي يهم قطاعات الداخلية والماء والبيئة والتجارة الداخلية والخارجية والصناعة، استطاعت الحكومة الانتقال من منطق تدبير الأزمات وردود الأفعال الاستعجالية إلى منطق الاستباقية والتخطيط العلمي المبني على البيانات الدقيقة والمؤشرات الرقمية المحينة ووضع مقاربات قائمة على التتبع والرصد المستمر للأسواق الدولية، وتتبع سلاسل الإمداد الوطنية، والإنذار المبكر للأزمات الطارئة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نتوقف عند هذه الحصيلة المتميزة، ونقف عند مستوى تعبئة القدرات الإنتاجية وتوفير الماء الموجه للإنتاج الفلاحي والغذائي، حيث تمكنت الحكومة من معالجة الوضعية الحرجة التي وصلت إليها بعض السدود قبل هذا الموسم الفلاحي، كما ذكرتم، وأنا أذكر سد المسيرة اللي كيغطي للدار البيضاء فاش كان واصل 6 و4%، وكيفاش تعالج هاذ المشكل، أننا تمكنت فالدار البيضاء أنها ما تطيحش فالعطش.

فالسياسة المائية الوطنية وتسريع وتيرة إنجاز المشاريع الهيدروليكية الكبرى، وخاصة مشاريع الربط ومشاريع تعبئة المياه غير الاعتيادية عبر تحلية مياه البحر، هي حلول بنيوية ندعو الحكومة إلى الاستمرار في الاستثمار فيها لدعم الفلاحة المستدامة والزراعات ذات القيمة الغذائية العالية والموجهة للاستهلاك الداخلي.

وفي هذا الصدد، لا تكفي الكلمات للحديث عن الحصيلة المتميزة لمخطط المغرب الأخضر، باعتباره سياسة عمومية، كان لها الفضل في الرفع من صلابة القطاع الفلاحي أمام الجفاف وتعزيز الإنتاج الوطني. وهو نفس المخطط الأخضر اللي كانوا تيمدحوه وتيشكرو فيه،

وفجأة بداو كينتقدوه بواحد الشراسة منقطعة النظر.

وفي هذا الإطار، ندعو إلى تسريع برامج الجيل الأخضر، مع تمكين وزارة الفلاحة من تعبئة الدعم العمومي للسلاسل الإنتاجية الاستراتيجية.

إن السياسة الفلاحية الوطنية، أجابت على معادلة صعبة تتمثل في التوفيق بين الفلاحة التصديرية وبين الفلاحة الموجهة للسوق الداخلية.

الأمن الغذائي لا يتلخص في قطاع الفلاحة فقط، بل يمتد إلى المنظومة اللوجيستكية القادرة على تخزين ونقل المواد الغذائية في ظروف تحفظ الجودة وتضمن السلامة الصحية.

لقد بات من الضروري العمل على إطلاق برنامج وطني لبناء محطات لوجيستكية وتوزيعها بشكل عادل على الصعيد الترابي للمملكة، مع إعطاء الأولوية للمناطق القروية والهشة.

هاذ المخزون الاستراتيجي خص الدولة تدبرو بشراكة مع القطاع الخاص وفق قواعد حكمة صارمة وشفافة تمنع الاحتكار والمضاربة لتعديل كفتي العرض والطلب في الأسواق الوطنية عند حدوث أي اضطراب.

نؤكد كذلك على المجهود المطلوب لإصلاح منظومة التوزيع أمام محدودية النموذج الحالي لأسواق الجملة، مما يقتضي منظومة إصلاحية متكاملة لتنظيم سلاسل التوزيع وتقليص تأثير الوسطاء، وننتظر بالمناسبة مشروع القانون الخاص المنظم لأسواق الجملة وإحالاته على المؤسسة التشريعية قصد الدارسة والتصويت.

كما نؤكد على ضرورة إطلاق حملات تحسيسية وبرامج متكاملة للحد من الهدر الغذائي الذي يضيع على بلادنا إمكانات كبيرة بسبب سلوكات غير مسؤولة.

ويتفق الجميع، على أن الإصلاح الشامل لمنظومة أسواق الجملة وللمنظومة التشريعية والتنظيمية والمؤسسية المتعلقة بالوساطة، وإطلاق مسلسل التحول الرقمي لتتبع مسار المنتجات من الحقل والبحر إلى المستهلك يبقى أمرا في غاية الأهمية.

السيد الرئيس،

ما كيفوتناش فهذا النقاش الوطني الهام أن نثمن أيضا الأداء المتواصل للصيد البحري المغربي ودوره في توفير حاجيات المستهلك الوطني ورفع الاستهلاك الشخصي من المنتوجات البحرية، فتحسين مؤشرات الاستهلاك الفردي من المنتوجات البحرية يستلزم مواصلة مسلسل تحسين شبكات الإمداد والبنيات التحتية للتخزين والتبريد، كما ندعم مجهودات تسريع الاستثمارات في قطاع تربية الأحياء البحرية وتطوير الصناعات التحويلية السمكية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

سيظل فريق التجمع الوطني للأحرار ملتزما بالأخلاق السياسية وبمبادئ الأغلبية وبمقومات الأخلاقيات السياسية النبيلة.

ومن هذا المنطلق، نستمر في التأكيد على أن الأمن الغذائي ليس مجرد تحدي قطاعي وليس مجرد أرقام، بل هو ركيزة أساسية من ركائز الدولة الاجتماعية، وركيزة من ركائز الأمن الاستراتيجي للمملكة، في عالم تتسارع فيه التحولات الجيو-استراتيجية.

فالمواطن اليوم يتتبع بذكاء النقاش العمومي، ويميز بين الخطاب السياسي الحقيقي الذي يلامس الإشكالات، وبين خطابات باحثة عن البوز السياسي ومحاولات تحقيق أطماع سياسية انتخابية ضيقة.

السيد الرئيس،

نحن واعون أن هاذ المجهودات ما كانتش ساهلة فهاذ الظرفية، والحمد لله أن هاذ الفترة جد صعبة، كانت كتسيرها الحكومة ديا لكم، ونحن على يقين أن المغاربة غادي ينصفوكم، والتاريخ سينصفكم.

فشكرا جزيلا السيد رئيس الحكومة على كل ما قدمتموه لوطننا، وفريقنا يجدد دعم الحكومة ويشد على أيديكم مواصلة تنزيل هذه الإصلاحات الهيكلية الجريئة، تحت التوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد لحسن الحسنائي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

سعيد جدا أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في هذه الجلسة الدستورية الهامة، المخصصة لمناقشة موضوع "الأمن الغذائي"، وهو موضوع ذو أهمية بالغة، لما يطرحه من نقاشات وصعوبات وأحيانا اختلالات يجب الانكباب على معالجتها بشكل جماعي مسؤول.

وقبل التطرق لهذا الموضوع، أغتنم الفرصة لتهنئة صاحب الجلالة

إدارية وتقنية مناسبة، أما الأمن الغذائي فهو سياسة عمومية دقيقة لا تستهدف توفير المواد الأساسية بشكل كاف فقط، بل بالعمل على توفيرها في جميع الأوقات والوصول إليها بسهولة وبأتمنة مناسبة.

لذلك، فالحديث عن سياسة ناجعة لتحقيق الأمن الغذائي ببلادنا لا يستقيم دون العناية والاهتمام بالفلاح الصغير والمتوسط باعتبارهما المحور الأساس لبناء السياسة الفلاحية الناجعة، فمن غير المقبول أن يسهم الفلاح الصغير والمتوسط بكل ممتلكاته وجهده في صناعة الثروة الفلاحية ثم يصطدم بممارسات مشينة نتيجة جشع وتغول الوسطاء.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بالنسبة لنا في حزب الأصالة والمعاصرة كحليف حكومي صادق، استشعرنا باستمرار المسؤولية الجماعية فيما يحصل في مجال السيادة الغذائية، واعتبرنا قضايا الأمن الغذائي من القضايا الاستراتيجية التي نهينا إلى اختلالها أكثر من مرة، سواء عبر بلاغات حزبنا الرسمية أو عبر فريقنا بالبرلمان، وشخصنا مرارا الأعطاب، ودعونا في أكثر من مناسبة إلى معالجة العديد من الاختلالات، كما دعونا بشكل واضح إلى ضرورة تقييم الدعم المقدم في القطاع سواء دعم الزراعات والأعلاف أو دعم استيراد اللحوم والمواشي من الخارج.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إذا كانت الحكومة قد أطلقت مشكورة مجموعة من المشاريع والإصلاحات الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي، فإن الحاجة ما تزال ملحّة لإيلاء عناية خاصة بالمجالات الهشة، وفي مقدمتها الواحات، باعتبارها منظومات بيئية وحضرية واقتصادية.

إن الواحات اليوم ليست في حاجة إلى تدابير ظرفية فقط، بل إلى رؤية متكاملة تقوم على تعبئة الموارد المائية، وتطوير البنيات السقوية، وتسريع إنجاز السدود التلية والعتبات المائية، وإعادة تأهيل وصيانة الخطارات باعتبارها إرثا حضاريا ومنظومة تقليدية أثبتت عبر قرون قدرتها على ضمان الاستغلال المستدام للمياه والمحافظة على التوازنات البيئية والاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

إن ما قامت به الحكومة الحالية من مجهودات جبارة لحماية الأمن الغذائي لبلادنا لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة إلا أن نشكره، وفي نفس الوقت فإن ما حصل من اختلالات كبيرة في مجال السيادة الغذائية لبلادنا رغم ملايير الدعم من أموال الشعب يتطلب منا تدقيقا موضوعيا، علما أن أي مخطط استراتيجي في مختلف دول العالم يخضع للتقييم الدوري، لأن التقييم الموضوعي بأدوات قياس وتحليل معقول ومنطقي لن يسهم إلا في تجويد المخططات وتحسين مردوديتها، وهذا هو مبتغى مختلف السياسات العمومية.

الملك محمد السادس، أيده الله ونصره، والشعب المغربي قاطبة، بالإنجاز التاريخي الذي حققه المنتخب الوطني المغربي بتأهله إلى ثمن نهائية كأس العالم، متمنين له المزيد من التوفيق والنجاح.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا يخفى على أحد الأهمية الكبرى التي يوليها جلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره لتطوير الفلاحة والعناية بالفلاحين، لا سيما الصغار منهم، حيث دعا جلالته مرارا إلى العناية بهؤلاء، كما ورد في الرسالة الملكية الموجهة للمناظرة الوطنية الرابعة للفلاحة بمكناس، حيث قال حفظه الله: "غايتنا المثلى هي جعل الفلاحين الصغار في صلب التنمية البشرية والقروية، وعمادا للتنمية الفلاحية ببلادنا، تجسيدا لما نوليه لهم من تقدير، لما يتحلون به من قيم الكد والجهد والاجتهاد، ومن تشبث راسخ بخدمة أرضهم والارتباط بها، في جميع الظروف والأحوال" انتهى المنطوق الملكي السامي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يعتبر تحقيق الأمن الغذائي من الأولويات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، وظل من الرهانات والتحديات الكبرى التي تعاملت معها بلادنا بحزم ويقظة منذ فجر الاستقلال إلى اليوم، باعتباره مدخلا أساسيا للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وهو من القضايا ذات الحساسية الكبرى داخل مختلف دول العالم.

كما أن هذه القضية تظل ورشا استراتيجيا يتجاوز اختصاص قطاع الفلاحة وحده، بالنظر إلى أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتي تستدعي مقاربة حكومية مندمجة أكثر حزما، وتنسيقا وثيقا بين مختلف القطاعات، وشراكة سياسية موسعة في التقرير والتنفيذ، إلى جانب انخراط واسع لمختلف الفاعلين والمؤسسات.

كما أن معالجة هذا الورش بمنظور قطاعي أو تقني لن يضمن تحقيق النتائج المرجوة، خاصة في ظل التحديات المتزايدة المرتبطة بالمناخ ووضعية الأسواق العالمية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد أبرز عيد الأضحى الأخير حجم التحديات التي نواجهها جميعا، حيث عانى المواطنون الأمرين أثناء اقتناء الأضاحي بسبب محدودية العرض وارتفاع الأسعار وتدخل الوسطاء.

ومن هذا المنطلق، فإن المرحلة تقتضي عدم التسامح مع هذه الممارسات المشينة، ومضاعفة الجهود وتعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين، بما يضمن الأمن الغذائي ويحافظ على القدرة الشرائية للمواطنين ويعزز الثقة في السياسات العمومية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن الحديث عن الأمن والسيادة الغذائية لا علاقة له بالحديث عن الاكتفاء الذاتي، فهذا الأخير قد يتحقق في لحظة معينة بواسطة تدابير

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا على يقين تام في فريقنا أن ضمان الأمن الغذائي بالمغرب يمر بالضرورة من الانتقال من منطق تدبير الأزمات إلى التخطيط الاستراتيجي والاستباقي، عبر عدة إجراءات، نذكر منها ما يلي:

1- تعزيز الأمن المائي من خلال تسريع إنجاز السدود الكبرى والتلية، وتوسيع مشاريع تحلية مياه البحر، وإعادة استعمال المياه العادمة، والربط بين الأحواض المائية؛

2- إعادة تنظيم السوق الداخلي عبر إصلاح أسواق الجملة، وتقليص عدد الوسطاء، وتشجيع البيع المباشر من المنتج إلى المستهلك؛

3- تعزيز المخزون الاستراتيجي من المواد الغذائية الأساسية والأعلاف؛

4- تثمين دور الفلاح الصغير والمتوسط عبر تسهيل الولوج إلى التمويل، وتوفير البذور والأسمدة والأعلاف، وتطوير الإرشاد الفلاحي، ودعم التعاونيات الفلاحية والتتبع الدقيق لمسار برامج الدعم المباشر.

وفي الختام، السيد رئيس الحكومة المحترم، أدعو لكم ولكافة أعضاء وعضوات الحكومة الموقرة بكامل التوفيق والنجاح في مهامكم النبيلة حتى تحققوا لرعايا صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ما يتطلعون إليه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الآن الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فليتفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، لا بد باسم الفريق الاستقلالي أن نؤكد تهانينا للفريق الوطني لكرة القدم ومزيديا إن شاء الله من النتائج الإيجابية والتي سيكون لها تأثير على حياتنا العامة وحياتنا السياسية.

يقول تعالى في سورة قريش: "إيلاف قريش، إيلافهم رحلة الشتاء والصيف، فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع، وآمنهم

من خوف". صدق الله العظيم

هناك قضايا تتجاوز منطق الأغلبية والمعارضة، لأنها ترتبط بأمن الوطن واستقراره ومستقبل أجياله.

والأمن الغذائي، السيد رئيس الحكومة، يأتي في مقدمة هذه القضايا باعتباره أحد أعمدة السيادة الوطنية وركيزة لضمان كرامة المواطن واستقرار الدولة.

ومن هاذ المنطلق، تأتي مساهمة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وهو جزء من الأغلبية الحكومية من منطلق المسؤولية الوطنية، التي تقتضي تثمين المكتسبات وممارسة التقييم الموضوعي، واقتراح البدائل الكفيلة بتطوير السياسات العمومية.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

لقد أصبح الأمن الغذائي اليوم، قضية سيادة وطنية بامتياز، ولم يعد مجرد ملف فلاحي أو اقتصادي، بل أصبح معيارا لقدرة الدول على حماية شعوبها في ظل الأزمات الصحية والتغيرات المناخية والجيوسياسية المتلاحقة.

وأمام هذه التحولات، يبرز سؤال جوهري، هل تتوفر بلادنا على سياسة وطنية مندمجة للأمن الغذائي، قادرة على تعزيز صمودها وضمان حق المواطنين في غذاء كاف وآمن ومستدام؟

إننا نطرح هذا السؤال، في سياق طموح وطني يقوده صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، لترسيخ دعائم مغرب السيادة الاستراتيجية، ومن باب الإنصاف، نسجل أن بلادنا حققت خلال السنوات الأخيرة، مكتسبات مهمة في القطاع الفلاحي، كما بذلت مجهودا استثنائيا في تدبير الإجهاد المائي، من خلال تسريع إنجاز السدود وتوسيع مشاريع تحلية مياه البحر والحفاظ على انتظام تموين الأسواق رغم الأزمات الدولية.

غير أن المكتسبات على أهميتها، لا ينبغي أن تحجب الحاجة إلى مراجعة النموذج الحالي، لأن الأمن الغذائي لم يعد يقاس فقط بتوفير الموارد، بل بقدرة الدولة على ضمان استقلال قرارها الغذائي في مختلف الظروف.

لقد أثبتت الأزمات الأخيرة أن الأسواق العالمية قد توفر السلع، لكنها لا توفر الأمن، وأن الأمن الحقيقي يبني بإرادة وطنية واستثمار طويل النفس.

ومن هنا يرى الفريق الاستقلالي أن المرحلة تستوجب أربع قطائع استراتيجية:

القطيعة الأولى، هي قطيعة النموذج بالانتقال من الأمن إلى مأسسة عقيدة السيادة الغذائية، عبر تقليص التبعية في المواد الاستراتيجية،

وإذا كان المغرب بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، قد نجح في إطلاق أورش استراتيكية كبرى، فإننا على يقين بأن الوقت قد حان لجعل السيادة الغذائية في صلب هذه الأورش، باعتبارها ركيزة أساسية لمغرب المستقبل.

وفي الختام، نؤكد أن الأمن الغذائي ليس ملفا قطاعيا، بل قضية سيادة بامتياز تتعلق بكرامة المواطن واستقرار المجتمع واستقلال القرار الوطني.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للفريق الحركي، فليتفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد يونس ملال:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي وزملائي المستشارون الموقرون،

في البداية حتى أنا كنتستغل هاذ الفرصة هادي باش نهني بلادنا ملكا وشعبا على هاذ الملحمة اللي عشناها هاذ الصباح.

فالحقيقة العبارات ما كنلقوهاش باش نجازيو ذوك الأولاد، ذوك الشباب اللي اعطاو من العرق دياهم ومن الدم دياهم باش يرفعو راية الوطن عالية ويحققو واحد الإنجاز كبير لينا كاملين، الإنجاز اللي كيحي واحد الثمرة ديال واحد الرؤية ملكية اللي أبت إلا أن تجعل من الرياضة وكرة القدم واحد القاطرة من أجل بث روح البذل والعطاء في الشباب المغربي، رؤية اللي الجامعة الملكية مشكورة، بالحكمة دياها وحسن التدبير، نزلتها لأرض الواقع، فريق جد محترف بقيادة السيد فوزي لقجع اللي كنوجهوليه الشكر بهاذ المناسبة.

كيشرفني، السيد رئيس الحكومة، أنني أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي اليوم باش نتفاعل مع الجواب ديا لكم والحضور ديا لكم معنا اليوم، الحضور اللي ربما الأخير فعممر هاذ الولاية الانتدابية، ما فيها باس ندكركم أنه من أصل 32 جلسة مفترضة حضرتم معنا فقط لـ 15.

المشرع في الفصل 100 من الدستور، نصص على هاذ الآلية الممثلة للأمة باش نقدر نساءلوكم ونقيمو معكم السياسات العمومية، ولكن أيضا باش يعطينا واحد المنصة للتدافع والتفاعل السياسي البناء والمسؤول، باش من الأزمات ديال هاذ الوطن، ما نلقوش بها

فلا يمكن الحديث عن سيادة حقيقية بينما لا تزال بلادنا تعتمد على الخارج في عدد من المواد الغذائية الأساسية، ولا ندعو من الانغلاق أو الاكتفاء الذاتي المطلق، وإنما إلى بناء توازن ذكي بين الانفتاح الاقتصادي وتعزيز الإنتاج الوطني بما يقلص التبعية ويحمي القرار الوطني؛

أما القطيعة الثانية، فهي الانتقال من الاعتماد على الموارد المائية التقليدية إلى الموارد الجديدة عبر مواصلة الاستثمار في تحلية المياه والرهان على الفلاحة الذكية. لقد أصبح الإجهاد المائي واقعا بنيويا، وهو ما يفرض الانتقال إلى فلاحة ذكية ومستدامة، تعتمد على النجاعة في استعمال الماء والبحث العلمي والرقمنة والابتكار والذكاء الاصطناعي مع الاستثمار في تحلية مياه البحر، وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة؛

أما القطيعة الثالثة، فهي قطيعة الولوجية وضرورة الانتقال من الوفرة إلى حق الوصول، فالأمن الغذائي لا يقاس فقط بوفرة المنتوجات، وإنما بقدرة المواطنين على الولوج إليها، وكذلك عبر تحقيق التوازن بين ضرورة الاستجابة إلى الطلب الداخلي وتوفير المواد الغذائية بأسعار عادلة، وبين التصدير إلى الخارج، وهي المعادلة التي ينبغي وضع الآليات الكفيلة بتحقيقها.

ومن هنا، فإن حماية القدرة الشرائية تقتضي محاربة الاحتكار والمضاربة وتنظيم سلاسل التسويق وحماية الفلاح الصغير بما يضمن عدالة أكبر من المنتج والمستهلك.

أما القطيعة الرابعة، فهي قطيعة الحكامة والانتقال من التدبير القطاعي إلى القيادة النسقية للمنظومة الغذائية الوطنية، فالأمن الغذائي لم يعد مسؤولية قطاع واحد، بل أصبح ورشا وطنيا تتداخل فيه الفلاحة والماء والصناعة والتجارة والاستثمار والبحث العلمي.

ولذلك ندعو إلى حكمة وطنية مندمجة تقوم على التنسيق بين مختلف القطاعات وتوحيد الرؤية واستشراف المخاطر واتخاذ القرار في الوقت المناسب.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

إن الفريق الاستقلالي وهو يمارس دوره الدستوري في الرقابة والتقييم، يؤمن بأن المرحلة تفرض مراجعة هادئة وشجاعة للنموذج الغذائي الوطني، مراجعة تثمن ما تحقق وتعالج مكامن القصور وتستشرف المستقبل بروح المسؤولية.

فالأمن الغذائي اليوم لم يعد قضية إنتاج فقط، بل أصبح قضية سيادة واستقلال قرار وعدالة اجتماعية واستدامة للموارد.

ولهذا، فإن دعوتنا إلى ترسيخ عقيدة السيادة الغذائية لا تعني الانغلاق، وإنما تعني بناء قدرة وطنية تجعل من الانفتاح خيارا لا تبعية، ومن الإنتاج الوطني ركيزة للأمن والاستقرار.

في ظل هاذ الظروف هاذي، السيد رئيس الحكومة، احنا في نظرنا خصنا نقولوا بركة لهاد السياسات هاذي ونديرو واحد المناظرة وطنية اللي يشارك فيها الجميع، اللي تاخذ ربما واحد البعد جهوي اللي كيراعي الظروف الجغرافية والمناخية ديال كل منطقة، كيراعي الاستدامة، هاذ الماء اللي خدامين كنومميو فيه، راه واحد الإرث اللي لقيناه، خصنا نستعملوه بواحد العقلنة ونديرو مجهودنا باش نخليه للأجيال الجاية.

خص السياسات كاملة يكون فالصميم ديالها الفلاح الصغير والكساب الصغير، وبما أننا كنهضرو على الكساب لا بد منهضرو على قطاع اللحوم والماشية، الدولة فهاذ 4 سنين ولا 5 سنين الآخرة اعطت مجموعة من الإعانات، وحيدات رسوم الجمارك، والنتيجة شنو هو؟ اللحم مازال في 140 و150 درهم، المغاربة ما عيدوش عام، والعام من وراه تكواو بلهيب الأسعار وما لقواش حتى الحولي.

فاش كنهضرو على واحد المجتمع اللي للأسف مازال فيه الهشاشة كيف ما قلتو، 12 مليون مغربي ومغربية ما زال كيستافدو من الدعم المباشر، عندنا واحد 2 مليون ديال المغاربة اللي مزال كيتقضاو (SMIG⁴) ولا أقل منه، (SMIG) ما بين 3500 و4000 درهم، راها إجابة على رئيس الحزب ديالكم اللي قال ما عرفشاي شي ناس اللي عندهم الإمكانات وما لقواش، ربما الحظ لاقاه مع الناس الميسورين، ولكن فقاع الخابية كايين الناس اللي تقصحات ومساكل ما لقواش العيد.

وهنا، السيد رئيس الحكومة، كنجدد على الموقف السياسي ديانا في حزب الحركة الشعبية، أننا غنبقاوا دائما منخرطين باش تكون واحد اللجنة ديال تقصي الحقائق اللي تبين الحقائق وعلى أساس ذوك الحقائق نقدر نبنو شي حاجة للمستقبل.

غادي ندوز لقطاع الصيد البحري، السيد رئيس الحكومة، 3500 كيلومتر وجوج ديال البحورة، 10 مليار "أليوتيس 1" و"أليوتيس 2" والمغاربة ما شبعانينش حوت، هذا هو الواقع.

اعطينونا غير الحوت ديانا وربما حتى ذاك اللحم ما عندنا ما نديرو بيه ما عندنا غرض بيه، ريثما نعاودو نكونو القطيع ديانا.

قطاع الإنتاج الفلاحي والزراعي والغذائي دائما مرتبط بالطاقة، وأنا صراحة كنستغرب في بلاد اللي الشمس فيها 10 أشهر عندنا الشمس فهاذ البلاد هاذي، ومازال 30% من البوتان اللي كنستوردوه وكندعموه مازال كيتوجه للسقي.

علاقة بموضوع المحروقات، لا بد ما نشير للسجل اللي كان في مجلسنا الموقر فالأسبوعين الماضيين بخصوص التصويت على مشروع تسقيف أرباح شركات المحروقات وإعادة تشغيل مصفاة "لاسامير"، ربما مرة أخرى الأغلبية ديالكم ربحت المعركة ونجحات أنها تسقط هاذ القانون، ولكن احنا كنعارضة وطنية مسؤولة انتصرنا للمواقف

لمنصات التواصل ولا للشارع في شكل احتقان، في شكل احتجاجات، ولعلكم أدري الناس بحجم الاحتجاجات اللي عرفاتها هاذ الولاية بداية بالأساتذة، مرورا بالطلبة، جيل "Z"، ودابا احنا داخلين كنلقاو المحامين اهنا فالباب تحت الشمس، وبهاذ المناسبة كنطلبوك الله يعطيك الصحة جلس مع هاذ الناس راك ربما الوحيد اللي تقدر تقنعهم بمضامين القانون وتقنعهم أنهم يرجعو للمحاكم دياهم باش يأديو المهام دياهم اللي كتخدم المواطنين.

غادي تكون عندنا الفرصة باش نهضرو فمجموعة ديال الثروات ديال هاذ البلاد، ولكن احنا في حزب الحركة الشعبية كنعتقدو أن الثروة الحقيقية اللي عندنا والثروة الكبيرة اللي عندنا هي السلم الاجتماعي اللي خصنا نشدو فيه كاملين بيدنا وبأسنانا.

علاقة بالموضوع، سيدنا الله ينصرو في خطاب افتتاح الدورة التشريعية الأولى من السنة الأولى في أكتوبر 2022، دعا الحكومة إلى ضرورة توفير مخزون استراتيجي في مجموعة من المواد وعلى رأسها المواد الغذائية، بلادنا وخلال هاذ العقدين الماضيين انخرطت فمجموعة من السياسات الفلاحية، بداية بـ"المغرب الأخضر" ووصولاً إلى "الجيل الأخضر" بواحد التكاليف وميزانيات باهظة، كنهضرو على أكثر من 200 مليار درهم، كيف ما قلتو السيد رئيس الحكومة، ضاعفنا القيمة المضافة، ضاعفنا ربما صادراتنا من الحمضيات وبعض الخضروات والفواكه الحمراء، الأفوكا.

ولكن الواقع كياكد أننا مازالين كنستوردو ما بين 40 و70% من حاجيتنا من الحبوب، أكثر من 66% من السكر، 70% من مركبات الأعلاف، 99% من الزيوت النباتية، عندنا واحد العجز تجاري فلاح ما بين 10 و12 مليار درهم.

وهنا كنفتح معكم واحد التساؤل، واش فعلا المغرب بهاذ السياسة هو بلد فلاح؟

الدرويش مسكين فاش كيمشي للسوق وكيلقا بعض الخضروات الأساسية، الدواز ديال الخبز ديالو كتوصل لـ 15 و20 درهم، وهنا كنهضر على الخضرة، البطاطا وماطيشة، راه كيحس بيها وكيتقصح، واحنا مباشرة كنمشيور بما كنهضرو على الفلاح وكنهضرو على سلاسل التوريد اللي هو واحد الموضوع اللي خصنا نناقشوه، وغتجي الفرصة باش ناقشوه مفصلا.

ولكن ما كنهضروش على الناس اللي كتجيب البذور، المغرب البذور ديانا المحلية ما بقاتش تقريبا ما بقاتش، "SONACOS" اللي كانت واحد الوقية كتدخل البذور وكتوازن الأثمنة ديالها فالسوق ما بقاتش كتدير الخدمة ما بقاتش، كايين اليوم واحد 5 ولا 6 ديال الموردين هما اللي كيجيبو باش بغاو وكيتافقو وكيبيعو المغاربة بذاك الشي اللي بغاو.

⁴ Salaire Minimum Interprofessionnel Garanti.

³ Société Nationale de Commercialisation des Semences.

سد كبير وإعادة استخدام المياه العادمة وتجميع مياه الأمطار وتوزيع المياه الجوفية وتوزيع الطلب على الماء الذي يعتبر رافعة أساسية للاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس،

لا يمكننا أن نتحدث عن الأمن الغذائي وعن أوضاع الفلاح الوطنية والتحديات التي تواجهها دون استحضار الفلاح، خاصة الفلاح الصغير والمتوسط، الذين يشكلون 70% من الاستغلاليات الفلاحية، ويعتبرون ركيزة أساسية في التنمية الفلاحية والقروية.

وندعو، بهذه المناسبة، إلى بذل المزيد من الجهود لدعمهم ومساعدتهم على الصمود في وجه التقلبات الراهنة.

كما نؤكد على أن بلوغ الأمن الغذائي المنشود، لا يمكن أن يتم إلا من خلال إنصاف شغيلة القطاع الفلاحي التي تشتغل في ظروف صعبة، ونهيب بكم، السيد رئيس الحكومة، إلى اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير الضرورية لإنصافها، وتحسين أوضاعها، وفرض احترام الحد الأدنى للأجور، والتصريح بها لدى الصناديق الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، فلقد أصبحت مسألة نقل العمال الزراعيين، وخاصة العاملات، من القضايا الاجتماعية والإنسانية الملحة التي تعكس حجم الهشاشة التي تعيشها هذه الفئة من العمال، فرغم الدور الأساسي الذي يضطلع به في تحقيق الأمن الغذائي ودعم الاقتصاد الوطني، فإن ظروف نقلهن اليومية من وإلى الضيعات الفلاحية تظل غير إنسانية، بل خطيرة ومخالفة لأبسط معايير السلامة والكرامة الإنسانية.

وفي نفس الإطار، فإن هناك مجموعة من القضايا تتعلق بأوضاع العديد من الفئات العاملة في القطاع الفلاحي في حاجة ماسة إلى إيجاد حلول لمشاكلها، ويتعلق الأمر بالمهندسين والبيطرة والمتصرفين والتقنيين والمحجرين وأعاون إداريين وأعاون تقنيين، يعيشون أوضاعا صعبة، نتيجة الإكراهات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية، والتي تتطلب منكم اتخاذ إجراءات عاجلة لحلها، لتمكين هذه الفئات من حقوقها العادلة، وذلك عبر تحسين الأنظمة الأساسية الخاصة بها، بما يضمن تحسين ظروفهم، وصون كرامتهم، وتمكينهم من أداء مهامهم في بيئة مهنية مستقرة ومحفزة.

وفيما يتعلق بقطاع الصيد البحري، والذي يكتسي أهمية بالغة في تعزيز الأمن الغذائي لبلادنا، وأيضا على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعي، ويشغل حوالي 270 ألف عامل تقريبا، ويساهم بـ 15.5 مليار درهم في الاقتصاد الوطني.

فإننا نذكر بأن البحارة الذين يشكلون عماد هذا القطاع الحيوي لا زالوا يشتغلون في ظروف صعبة، ومن غير المقبول أن تبقى فئات واسعة من البحارة في وضعية هشاشة اجتماعية واقتصادية، رغم دورهم

ديالنا، انتصرنا للمبادئ ديالنا وذلك الشيء الذي كنفولوه للناس، وربما حتى المواطنين راھم انتصرو وعرفو بعض مكونات الأغلبية التي ربما فاش كناخذ الميكرو فالولائم الانتخابية كتطلق بعض الشعارات ومع أول اختبار للأسف رسبت وبينت على الطينة ديالها.

فالختام، السيد رئيس الحكومة، كالعادة كندعي ليك ولينا، الله يوفقك ويوقفنا لما فيه خير البلاد والعباد تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الله ينصرو.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

فليتفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد رئيس مجلس المستشارين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

قبل أن أستهل مداخلي، لا بد ان أتقدم باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بخالص التهاني لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، إثر الفوز التاريخي الذي حققه المنتخب المغربي في كأس العالم، نتمنى له مزيدا من التألق في المراحل المقبلة من المنافسة.

السيد الرئيس،

لقد تم القيام بمجهودات مقدرة على مستوى تحقيق الأمن الغذائي، بيد أن ذلك لا يجب أن يحجب عنا الوقوف عند الإشكاليات الهيكلية التي ما زالت مطروحة، والتي تحد من مردودية المجهودات التي بذلت، ومن ذلك ما يتعلق بالخلل الموجود على مستوى سلاسل الإنتاج والتوزيع، وكذا إشكالية المضاربات، والإشكالية المرتبطة بأولوية السوق الداخلية على التصدير، هذا علاوة على الحاجة المستعجلة إلى إجراء تقييم موضوعي لمختلف أشكال الدعم المقدمة.

السيد الرئيس،

ننوه في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بالمجهود الكبير الذي بذل خلال هذه الولاية لتحقيق الأمن المائي، بفضل المقاربة والمنهجية التي دبرت بها إشكالية الماء في بلادنا، بما في ذلك الربط بين الأحواض وتحلية مياه البحر واستكمال أوراش بناء السدود التي بلغ عددها اليوم 156 سدا كبيرا و150 سدا صغيرا ومتوسطا، وإطلاق برنامج لبناء 15

المركزي في السلسلة الإنتاجية.

ونعتقد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن مواجهة مختلف هذه التحديات وغيرها، والتي لا يتسع المجال للوقوف عليها، التي تواجه أمننا الغذائي، يجب أن تتم عبر دعم الإنتاج الوطني أولا، وهو دعم إن تم القيام به، فيجب مضاعفة الجهود المبذولة فيه، مع الحرص على التقييم الدائم لكل الإجراءات والتدابير المتخذة في هذا المجال.

وفي هذا الموضوع بالذات، فإننا نجدد التأكيد على الأهمية البالغة لتقييم أثر كل دعم مباشر أو غير مباشر، وكل تحفيز، وكل تغيير يطرأ على أسعار الضرائب ومدى انعكاسها على الأثمان، وعلى القدرة الشرائية للمواطنين وعلى الاقتصاد الوطني وعلى الملمزين بها أيضا، وتقدير مدى الآثار الاقتصادية والاجتماعية لكل الامتيازات والتحفيزات، وذلك بهدف حذفها أو الإبقاء عليها، وذلك مراعاة للوظيفة الأساسية لكل دعم أو ضريبة أو تحفيز، والمتمثل أساسا في تحمل التكاليف العمومية، وضمان التوزيع العادل والمنصف للثروة، وتعزيز التضامن بين المواطنين. وتحقيق التوازن الاجتماعي، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

ومن أجل رفع التحديات المطروحة، لا سيما في ظل هذه الظرفية العالمية غير المستقرة، والتي لها آثار مباشرة على القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، لا بد من بذل المزيد من الجهود للنهوض بالاستدامة، وبالسيدة الغذائية، والأمن الغذائي، وذلك عن طريق دعم القطاع الفلاحي بحلول مبتكرة، لجعله أكثر استدامة وأكثر صمودا، مع معالجة مختلف الاكراهات والصعوبات، خاصة تلك التي سبق وأن توقفت عندها عدة تقارير رسمية، واتخاذ ما يلزم لمواجهتها.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، فليفضل أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية، لا بد لي أن أضم صوتي إلى صوت كافة المستشارات

والمستشارين المحترمون بتهنئة المنتخب المغربي لكرة القدم، من لاعبين وطاقم تقني وإداري، بمناسبة تأهلهم المستحق إلى الدور الثمن النهائي، متمنين له كامل التوفيق في مواصلة هذا المسار.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

أتشرف اليوم بالتدخل باسم الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية في هذه الجلسة الدستورية المخصصة لمساءلة رئيس الحكومة المتعلقة بمناقشة واحدة من أبرز القضايا التي تشغل بال المواطن المغربي، فموضوع الأمن الغذائي لا يتعلق فقط بتدبير قطاع أو سياسة منعزلة، بل هي قضية سيادية ترتبط بالاستقلال الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والقدرة على صون كرامة المواطنين.

ويأتي هذا النقاش في سياق دولي وإقليمي بالغ التعقيد، عنوانه اضطراب الأسواق العالمية وتصاعد التوترات الجيوسياسية وتفاقم آثار التغيرات المناخية، وفي سياق وطني يطبعه استمرار الإجهاد المائي وارتفاع أسعار المواد الأساسية وتنامي القلق المشروع للمواطنين بشأن قدرتهم على الولوج إلى غذاء كاف وآمن وبأسعار معقولة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن كان الأمن الغذائي في كل دول العالم يقاس بقدرة الحكومة على تأمين غذاء مواطنيها في الأزمات، فالمواطنون المغاربة يقيسونه بتأمين قوت اليوم الذي أضحى ينهك جيهم ويهدد استقرار أسرهم، وليس عدد المخططات والاستراتيجيات والعروض التي قدمتها حكومتكم.

لقد جعلت التوجهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أعز الله أمره، الأمن الغذائي قضية سيادة، وجعلت من الماء ركيزة استراتيجية، وأكدت أن تديره ينبغي أن يخضع لمنطق الاستباق والتخطيط والنجاعة، لأن الأمن المائي هو المدخل الطبيعي للأمن الغذائي.

فإشكالية ندرة الماء التي نعيشها اليوم في عدة مناطق في بلادنا تعتبر التحدي الأكبر باعتبارها مسألة حيوية ومصيرية وجب التعامل معها بجدية وعقلانية، من أجل تعزيز المخزون المائي الوطني الذي يتعرض للاستغلال المفرط، خاصة وأن المنظومة المائية تواجه العديد من التحديات المرتبطة أساسا بالتقلبات المناخية من جهة، وبشكل خاص ومطلق بالتسيير العشوائي لقطاع الماء.

وهنا لا يفوتنا التنبيه إلى ضرورة حماية وعقلنة تدبير الموارد المائية وتعزيز التنمية القروية المندمجة والمستدامة، مع الاعتماد على استراتيجيات مائية حقيقية وذات فاعلية على المستوى القريب والمتوسط ليكون لها أثرا ناجحا في الأزمات الغذائية الداخلية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد قدمتم للمغاربة "المخطط الأخضر"، ثم بشرتموهم بـ "الجيل الأخضر"، لكن النتيجة التي يعيشها المواطن اليوم هي أن بلادنا التي كانت تتصدر العديد من المنتجات الفلاحية، أصبحت تبحث في الأسواق الدولية عن مواد كانت بالأمس القريب جزءا من الأمن الغذائي اليومي للمغاربة.

وعلى ما يبدو، فإن المتأمل في مؤشرات الهشاشة والفقر في المجتمع المغربي وبسبب الزيادات المستمرة في الأسعار، والتي تقضي بالضرورة إلى تحطيم القدرة الشرائية لدى فئات واسعة من المواطنين، أدى إلى بناء ثنائية جماعية خطيرة، طبقة اجتماعية تزداد غنى وثراء، وطبقة اجتماعية أخرى يتضاعف فقرها وتعمق قسوة ظروف معيشتها.

المطلوب اليوم من الحكومة هو الرفع من القدرة الشرائية لأوسع فئات المواطنين لتمكينها من اقتناء المواد الأساسية التي تحتاجها، وضرورة التقليل من نسبة التصدير لضمان استقرار الأسعار والتقليل من انعكاساتها الاجتماعية، مع ضرورة اتباع استراتيجية مبنية على الاستغلال الأمثل لكافة الإمكانيات المتاحة، سواء كانت مادية أو طبيعية، والاستفادة من المميزات النسبية للأراضي والثروات الحيوانية والزراعية والمياه، مع الاستعانة بالأبحاث العلمية التطبيقية لزيادة الانتاج الوطني من المواد الغذائية لتقليل الفجوة الغذائية، وما يتبع ذلك من انخفاض للاستيراد.

لذلك، فمن الواجب تعزيز الاستثمار الفلاحي وعصرنة العمليات الفلاحية وإدراج صناعة المنتجات الغذائية الفلاحية ضمن مجهود التنمية المستدامة، مع ضرورة تتبع تحولات الأسعار الفلاحية في الأسواق العالمية من أجل زيادة القدرة على الاستجابة المبكرة في حال حدوث الأزمات، لأنه في حالة تعذر تحقيق الأمن الغذائي، فهناك خطر كبير بأن نواجه أزمات كبرى ستكون أثرها وخيمة على الاقتصاد وعلى المستهلك وعلى الأمن الداخلي للبلاد.

وفي الختام، السيد رئيس الحكومة، إننا في الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية ومن موقع معارضة بناءة ووطنية ومسؤولة، نقول بوضوح إن بلادنا تحتاج اليوم إلى مراجعة شاملة للسياسة الفلاحية والمائية والطاقية، التي تقوم على أولوية الأمن الغذائي الوطني قبل منطق الأرقام، وعلى حماية الفلاح الصغير قبل الاحتفاء بالمؤشرات، وعلى جعل السيادة الغذائية خيارا استراتيجيا للدولة، لا مجرد شعار. وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

فليتفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد محمد عموري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ما تفوتناش حتى احنا الفرصة باش نهنؤو المنتخب الوطني على التأهل دىالو المستحق فمقابلة دالبارح، بالروح نفسها اللي انتصر بها المغرب اليوم فجرا فال ميدان الرياضي، نؤمن أنه بإمكانه أن ينتصر كذلك في رهان الأمن الغذائي، لأنه رهان سيادة ورهان مستقبل ورهان أجيال.

الأمن الغذائي ما بقاش اليوم مجرد قضية مرتبطة بالإنتاج الفلاحي، ولكن ولى عنوان لسيادة الدول، ومقياس القدرة ديالها على حماية المواطنين ديالها، وضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ومن حسن حظ بلادنا أنها تتنعم بقيادة رشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، اللي جعل من الأمن المائي والغذائي ورشاً استراتيجياً، وأعطى التوجيهات السامية ديالو لإطلاق مشاريع كبرى ستشكل دعامة صلبة لمستقبل مغرب الغد.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا بد أن نثمن المجهودات المبذولة في تهمين استراتيجية "المخطط الأخضر" و"الجيل الأخضر"، ومواصلة دعم الفلاحين، وتعزيز الحماية الاجتماعية بالعالم القروي والعمل على استقرار الأسعار، ومن هنا نؤكد أنه من الإجحاف مقارنة أسعار ما قبل "كوفيد" مع الأسعار الحالية.

كما ننوه بالإسراع في إنجاز مشاريع تحلية مياه البحر، وتعزيز الربط بين الأحواض المائية، ومواصلة بناء السدود، وتوسيع شبكات الري الموضعي، وهي مشاريع استراتيجية لا تعالج إكراهات الحاضر فقط، ولكن تؤسس لأمن غذائي مستدام للأجيال القادمة.

كل هذه الإنجازات التي حققتها حكومتكم، السيد الرئيس، حكومة الإنجازات الكبرى، كنا قلناها من قبل، ولكن نضيفو عليها كذلك حكومة التحديات، تيشكل رصيد وطني يستحق التثمين، ومنطلق لمغرب أفضل.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد ولى الزمن الذي كان فيه الأمن الغذائي تيتختزل في الإنتاج الفلاحي وحده.

فالأمن الغذائي يبدأ من الماء، ويمر عبر الفلاحة ثم الصناعة، فاللوجيستيك، فالبحث العلمي، والطاقة، وسلاسل التوزيع، وينتهي

عند مائدة المواطن المغربي.

ولهذا، فإن الصناعة الغذائية الوطنية ولات اليوم إحدى أهم الدعائم الأساسية للأمن الغذائي، بما توفره من تامين للإنتاج الوطني، وخلق للقيمة المضافة ومناصب الشغل وتعزيز للصادرات.

الأمن الغذائي لا ينتج فقط في الحقول، بل يُصنع في المصانع، فوحدات التخزين، فالموانئ، فالمنصات اللوجيستية، في المختبرات والبحث والمراقبة، وفي كل مقالة تستثمر وتبتكر وتخلق القيمة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

النجاح الحقيقي ما تيكمنش فقط في تجاوز الأزمات، ولكن في تحويل هاذ الأزمات إلى فرص، وتحويل الإنجازات إلى منطلقات لإنجازات أكبر وأكبر.

ومن هذا المنطلق، اسمحو لي، السيد الرئيس، أن أقدم ببعض المقترحات:

- أولاً، الاستثمار بقوة في الأمن المائي، واعتماد حلول أكثر نجاعة لترشيد الموارد المائية؛

- ثانياً، تعزيز الاستثمار في الصناعات الغذائية والتحويلية، وتشجيع تامين المنتجات الفلاحية محلياً، وتطوير صناعات التعبئة والتغليف؛

- ثالثاً، تعزيز قدرات التخزين الاستراتيجي، حتى تصبح بلادنا أكثر استعداداً لمواجهة التقلبات الدولية؛

- رابعاً، تشجيع الابتكار والرقمنة والذكاء الاصطناعي والبحث العلمي في المجال الفلاحي، لأن فلاحية ديال الغد ستكون الفلاحية ديال المعرفة والتكنولوجيا؛

- خامساً، مواصلة تحديث مسالك التسويق، وتعزيز دور التنظيمات البين مهنية في بلورة وتتبع السياسات، كما يتعين العمل على تأهيل وتحديث الأسواق اليومية والأسبوعية، وإضفاء الطابع العصري عليها، باعتبارها فضاءات تجارية محورية لعرض وتسويق المنتجات الفلاحية الوطنية وتعزيز جاذبيتها وجودتها؛

- سادساً، مواصلة دعم المقاولات الوطنية، وخاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة، وتأهيلها لمواكبة المعايير الدولية.

وبهذه المناسبة، كنجدو التنويه بحل الإشكال المطروح سابقاً في عمالة القطاع الفلاحي، مما ساهم في الحد من التردد في الولوج إلى سوق الشغل المصريح به بسبب التخوف من فقدان أهلية الاستفادة من الدعم المباشر.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد أثبتت التجارب الدولية أن الأمن الغذائي ما كتصنعوش الحكومة بوحدها، وكذلك ما تيصنعوش القطاع الخاص بوحده، وإنما

كيتحقق فاش كتتحول هاذ الشراكة بيناتهم إلى مشروع وطني دائم وقادر.. من أجل بناء نموذج غذائي أكثر صلابة، أكثر تنافسية، وأكثر استدامة.

كنختم بالقول السيد الرئيس، يمكن للدول تستورد بعض المواد الأساسية، لكنها ميمكنهاش تستورد الأمن الغذائي ديالها.

فالأمن الغذائي ماشي سلعة تتشترى، بل سيادة تتبني، وإرادة تتصنع، واستثمار في المستقبل، مستقبل مغرب الغد.

وإذا كانت الأمم تتعرف بتاريخها، فإنها تُحترم بقدرتها على تأمين مستقبلها.

والمغرب، بقيادة صاحب جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وبفضل الأوراش الاستراتيجية الي انخرطت فيها الحكومة، اختار أن يبني أمنه الغذائي بثقة وبالعامل وبالشراكة، حتى يبقى قراره الوطني حراً، سيادياً ومستقلاً.

شكرا لكم، و"ديما مغرب".

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

والكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

فليتفضل، السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد نور الدين سليك:

شكرا السيد رئيس المجلس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي، عضوات وأعضاء المجلس،

شكرا لكم، السيد رئيس الحكومة، على جوابكم وعلى المعطيات التي قدمتموها بشأن الجهود الحكومية المبذولة لتعزيز الأمن الغذائي.

وهو ورش استراتيجي أصبح يحتل مكانة مركزية في ظل توالي سنوات الجفاف وتفاقم آثار التغيرات المناخية وما تعرفه الأسواق الدولية من اضطرابات متكررة، أثبتت أن الارتهان للخارج في توفير المواد الأساسية يجسد مصدراً إشكالات حقيقية.

فالأمن الغذائي اليوم، لم يعد مجرد قضية فلاحية أو اقتصادية، بل أصبح قضية سياسية بامتياز، ترتبط بحق المواطنين في الغذاء وبقدرة الدول على حماية استقلالها واستقلال قرارها الاقتصادي والاجتماعي في مواجهة الأزمات الدولية.

ومن هذا المنطلق، فإن تحقيق السيادة الغذائية، يجب أن يصل إلى منتهاه، عبر بناء سياسة فلاحية وطنية جديدة، يكون هدفها الأول

- التعجيل بتعيين الأنظمة الأساسية للمؤسسات العمومية التابعة للقطاع؛
 - التعجيل بإخراج النظام الأساسي المنصف لمستخدمي المكتب الوطني للسلامة الصحية والمنتجات الغذائية (l'ONSSA)⁵؛
 - إنصاف المستخدمين وتحقيق المساواة فيما بينهم في التعويضات؛
 - إحداث أنظمة تكميلية للتقاعد بالنسبة للمنخرطين في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد؛
 - الرفع من جودة الخدمات الاجتماعية مع اعتماد مقارنة تشاركية في مختلف الإصلاحات التي يعرفها القطاع.

كما نجدد التأكيد، السيد رئيس الحكومة المحترم، على ضرورة تحسين أوضاع العمال الزراعيين والعمل على تعزيز وتقوية مراقبة احترام قانون الشغل وتحسين شروط الصحة والسلامة المهنية. السيد رئيس الحكومة المحترم،

في الختام، إن تحقيق السيادة الغذائية لبلادنا، لا يمكن تصورها دون سياسة عمومية متكاملة، تجعل الإنسان والأرض والماء في صلب التنمية، وتضع الفلاح والعامل والموظف والمستخدم العمومي، وفي قطاع النقل بكل أصنافه البري والبحري والجوي، في قلب المنظومة الإنتاجية، باعتبارهم الضامن الحقيقي لاستدامة الإنتاج الوطني.

لذلك، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، ندعو إلى إطلاق حوار وطني حول السيادة الغذائية يشارك فيه مختلف المتدخلين من قطاعات حكومية ومهنية ونقابات وباحثين ومنظمات المجتمع المدني، قصد بلورة رؤية وطنية متكاملة تجعل من تحقيق السيادة الغذائية خيارا استراتيجيا للدولة ويوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان الحق في العيش الكريم.

وفي النهاية، أود باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أن أهني الشعب المغربي ملكا، حكومة وشعبا على الإنجاز التاريخي التأكيد الذي بناه أبناء الطبقة العاملة في كأس العالم الأخير.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد المنسق.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

ضمان توفير الغذاء الكافي والسليم والمستدام للمغاربة قبل اعتبارات أخرى، وهو ما يفرض في تقديرنا العمل على:

- إعطاء الأولوية لإنتاج المواد الغذائية الأساسية الأكثر استهلاكاً؛
 - تشجيع الزراعات الملائمة للخصوصيات المناخية لبلادنا؛
 - ترشيد استعمال المواد المائية؛
 - حماية الأراضي الفلاحية من التوسع العمراني والمضاربة العقارية؛
 - الحد من الزراعات المستنزفة للمياه كلما تعارضت مع متطلبات الأمن الغذائي.

كما يتطلب الأمر مراجعة عدد من الاختيارات التي أثبتت محدوديتها، وذلك من خلال تحقيق توازن أفضل بين متطلبات التصدير وضمان تموين السوق الوطنية وتقوية المخزون الاستراتيجي بالمواد الأساسية وتطوير الصناعات الغذائية الوطنية والرفع من قدرات التخزين والتموين.

وكلها إجراءات من شأنها، السيد رئيس الحكومة المحترم، التقليل من التبعية للأسواق الخارجية والحد من تأثير تقلباتها على القدرة الشرائية للمواطنين.

ولا يمكن الحديث على الأمن الغذائي دون حماية الفلاحين الصغار الذين يشكلون العمود الفقري للإنتاج الفلاحي، ويساهمون في الحفاظ على التنوع البيولوجي وعلى استقرار العالم القروي، مما يستدعي تمكينهم من الولوج إلى الأرض والتمويل والتأمين الفلاحي ودعم تعاونياتهم وحمايتهم من هيمنة الوسطاء والمضاربين، ومن الاختلالات التي تعرفها بعض سلاسل التسويق.

كما أن الأمن الغذائي لا يكتمل ما لم ينعكس بشكل ملموس على موائد المغاربة وعلى قدرتهم على اقتناء حاجياتهم الأساسية، فالمواطن لا يقيس نجاح السياسات العمومية بنجاح الإنتاج أو المؤشرات التقنية، وإنما بما يتحمله من أعباء لتأمين القفة اليومية التي تثقل كاهل الطبقة العاملة وذوي الدخل المحدود والمتقاعدين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن صيانة الأمن الغذائي، في أفق تحقيق السيادة الغذائية، ينطلق أيضا من تهمين الرأسمال البشري العامل بالقطاع، فلا يمكن بناء فلاحية قوية بموارد بشرية تجهز حقوقها الاقتصادية والاجتماعية، فموظفو الوزارة ومستخدمو المؤسسات العمومية، وأطر البحث العلمي الزراعي والاستشارة الفلاحية، ومستخدمي السلامة الصحية والعمال الزراعيون والفلاحين الصغار، جميعهم يشكلون الحلقة الأساسية في منظومة الأمن الغذائي الوطني.

وعلى هذا الأساس، فإن تحسين أوضاعهم المهنية والاجتماعية يعد استثمارا مباشرا في الأمن الغذائي لبلادنا، وهو ما يقتضي:

⁵ Office National de Sécurité Sanitaire des Produits Alimentaires.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية، لا يسعنا إلا أن نتوجه بكامل الشكر والثناء للحكومة المحترمة على تفاعلها الإيجابي والشجاع مع ملف الأمن الغذائي.

ونثمن عاليا التدابير الاستباقية والجهود الجبارة التي بذلتها لتأمين تزويد الأسواق الوطنية وضمان استقرار الإمدادات، حيث إنه ورغم التحديات المناخية المعقدة فإن الانفراج المائي المهم الذي عرفتها بلادنا بفضل التساقطات الأخيرة والتي رفعت النسبة الإجمالية لماء السدود إلى نحو 73%، وبمخزون تجاوز 12 مليار متر مكعب، تعكس نجاح التعبئة الوطنية، وهو ما يجعلنا ندعو إلى استثمار هذا الزخم لتجاوز بعض الملاحظات التي رصدها تقرير المجلس الأعلى للحسابات، خاصة ما يتعلق بتسريع وتيرة استكمال وتفعيل بعض مشاريع الماء الشروب والسقي، المنجزة أو المبرمجة، لتفادي أي تعثر في الاستغلال الأمثل لهذه الموارد، وتحقيق أقصى نجاعة ممكنة في مواجهة الإجهاد المناخي المستقبلي.

وفي هذا السياق التشاركي البناء، نشيد بالدعم الحكومي الموجه لقطاع الفلاحة، ونرى أن تنبيه تقرير المجلس الأعلى للحسابات للاختلالات الهيكلية المنظمة لتسويق المنتجات الفلاحية وتعدد الوسطاء، يشكل فرصة مواتية للحكومة للمضي قدما في وتيرة إصلاح أسواق الجملة وعصرنة مسارات التوزيع، وهو الإصلاح الكفيل بحماية القدرة الشرائية للمواطنين وضمان انعكاس هذا المجهود الحكومي على الأسعار النهائية للخضر واللحوم الحمراء في الأسواق الوطنية.

توازيا مع تعزيز برامج الدعم المباشر للأعلاف لتشمل بشكل أوسع صغار الفلاحين والكسابة في العالم القروي، باعتبارهم حجر الزاوية في منظومة الإنتاج الحيواني والزراعي الوطني، لأنه ورغم كل المجهودات المبذولة، تظل الفروقات التسويقية جد حارقة، حيث تشير البيانات الرسمية والميدانية إلى أن معدل التضخم السنوي المسجل مستمر في الضغط على الخدمات والأسعار، في حين قفزت أثمان اللحوم الحمراء إلى مستويات قياسية غير مسبوقة، تراوحت بين 120 و140 درهم للكيلوغرام.

تزامنا مع ارتهان بلادنا المطلق لاستيراد حاجياتها البنيوية من الحبوب واللجوء المستمر لاستيراد الأبقار واللحوم لتغطية النقص الحاد في السوق الداخلية، هذا التفاوت الصارخ يكشف بوضوح أن المشهد الاقتصادي يواجه تضخما بنيويا ناتجا عن غياب النجاعة في ضبط مسارات التوزيع وتعدد الوسطاء، وهي أرقام ومعطيات تسائل بالدرجة الأولى مدى قدرة السياسات الحكومية الحالية على ترجمة الأرقام الماكرواقتصادية إلى استقرار حقيقي يلمسه المواطن البسيط في معيشه اليومي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا واثقون من قدرة الحكومة على تحويل الملاحظة الدستورية بشأن عجز الميزان التجاري لبعض المواد الأساسية، كالحبوب واللحوم، إلى رافعة حقيقية لتعزيز السيادة الغذائية، من خلال مواصلة تشجيع الإنتاج المحلي وتفعيل رؤية طموحة ومستدامة لمنظومة المخزون الاستراتيجي للمواد الغذائية.

لكن السؤال المطروح، السيد رئيس الحكومة، اليوم هو أين هو الخلل؟ هل في القطاع الوزاري المعني؟ أم بسبب تغلغل الوساطة غير المشروعة في سلاسل التوزيع؟

السيد رئيس الحكومة،

إن التأسيس لسيادة غذائية مستدامة اليوم، يمرحما عبر معالجة المعاناة اليومية للمواطن البسيط مع قفة العيش، فالسيادة الغذائية هي مرحلة استراتيجية كبرى تأتي بالضرورة كخطوة موائية ومبنية على نجاحنا، أولا، في توفير المواد الغذائية الأساسية في الأسواق بأسعار عادلة ومعقولة، تراعى فيها وبشكل صارم، القدرة الشرائية الحقيقية للمواطنين، لأن الاستقرار الاجتماعي واليومي للأسر هو الحجر الأساس الذي سنشيد عليه معا معالم سيادتنا الوطنية الشاملة، تحت القيادة الرشيدة المتبصرة لجلالة الملك نصره الله وأيده.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلوا للمنصة.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يكتسي موضوع الأمن الغذائي أهمية استراتيجية، لأنه لم يعد شأن القطاع يهم الفلاحة فقط، بل أصبح رهانا سياديا يرتبط بالأمن الوطني والاستقرار الاجتماعي وكرامة المواطن.

وما تعيشه بلادنا والعالم من تحولات مناخية واقتصادية وجيو سياسية، يؤكد أن الحكومات القوية، ليس فقط تلك التي تحقق نسبة نمو مرتفعة، وإنما تلك القادرة على ضمان الغذاء لمواطنيها في كل الظروف.

غير أن الأمن الغذائي في نظرنا لا يقاس فقط بوفرة الإنتاج أو

- دعم الإنتاج الوطني الموجه للسوق الداخلية وضمان التوازن مع سياسة التصدير؛

- تحسين دخل الأجراء والمتقاعدين بما يواكب ارتفاع تكاليف المعيشة؛

- وتفعيل آليات المنافسة والشفافية حتى لا تبقى الأسعار رهينة لممارسات غير مشروعة.

إن الأمن الغذائي مسؤولية حكومية جماعية، لأنه يتقاطع مع الفلاحة والماء والتجارة والمالية والصناعة والشغل والحماية الاجتماعية. لذلك فإن المطلوب اليوم هورؤية مندمجة تجعل المواطن في صلب السياسات العمومية، وليس مجرد متلقي لآثارها.

وفي هذا السياق، كان على الحكومة الانتقال من التدبير الظرفي للأزمات إلى بناء سياسة غذائية وطنية مستدامة قادرة على تعزيز السيادة الغذائية وحماية الموارد الطبيعية وضمان استقرار الأسعار وصون القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات.

وفي الختام، السيد رئيس الحكومة، لا يمكن الحديث عن الأمن الغذائي في بلد أصبح فيه الهاجس الأول للمغاربة هو ثمن الغذاء، فالأمن الغذائي لا يبدأ من الحقول، بل يبدأ من مائدة الأسر المغربية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للمستشار خالد السطي أو المستشارة لبنى علوي.

فليتفضل أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

واسمحوا لي في البداية أن أنوه بالفوز المستحق والروح القتالية لمنتهينا الوطني في كأس العالم، بقيادة المايسترو محمد وهي وبدعم من السيد فوزي لقجع، رئيس الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم.

ارتباطا بالموضوع، السيد رئيس الحكومة، في الأمن الغذائي، اسمحوا لي أن أناقش هذا الموضوع من زاوية تتجاوز الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة لتوفير الغذاء، إلى مساءلة مدى قدرة المغاربة اليوم على تأمين العيش الكريم في ظل التقلبات الداخلية والخارجية؟

فبالرغم من الاعتمادات المالية المهمة التي تمت تعبئتها، ورغم المخطط الأخضر والجيل الأخضر، إلا أن القدرة الشرائية للمغاربة

بحجم الصادرات الفلاحية، وإنما يقاس بقدرة المواطن على ولوج غذاء مستدام وبأسعار مقبولة ومعقولة، فما جدوى الحديث عن وفرة بعض المنتجات إذا كانت فئات واسعة من المغاربة لم تعد قادرة على اقتنائها بسبب الغلاء المتواصل؟

السيد رئيس الحكومة،

لقد أصبح الغلاء هو العنوان الأبرز للحياة اليومية للمغاربة، فأسعار اللحوم الحمراء، البيض، الأسماك، الزيوت والخضروات والفواكه والقطاني وغيرها من المواد الأساسية، عرفت ارتفاعات متتالية أثرت بشكل مباشر على ميزانية الأسر، في الوقت الذي لم تعرف فيه الأجور والمعاشات نفس الوتيرة، مما أدى إلى تآكل مستمر للقدرة الشرائية، خاصة لدى الطبقة المتوسطة والفئات الهشة.

واليوم أصبح المواطن يقتني حاجياته الأساسية بمنطق المفاضلة بعدما كان يقتنيها بمنطق الحاجة، وهذه ليست مجرد أرقام ومؤشرات اقتصادية، بل واقع اجتماعي ينعكس على جودة التغذية وعلى صحة الأسر وعلى الإحساس العام بالاستقرار.

السيد رئيس الحكومة،

إن السوق الوطنية ما تزال تعاني من تعدد الوسطاء، المضاربات والاحتكار، ومن ضعف المراقبة ومن اختلال سلاسل التسويق، وهو ما يجعل الفلاح يبيع منتوجه بثمن متدني، بينما يصل إلى المستهلك بأضعاف ديال ذاك الثمن، وهذه الوضعية لا تخدم لا المنتج ولا المستهلك، وإنما تخدم المضاربين فقط.

السيد رئيس الحكومة،

من جهة أخرى، فإن توالي سنوات الجفاف أبان عن الحاجة إلى مراجعة النموذج الفلاحي، بما يحقق التوازن بين تشجيع الصادرات وضمان تموين السوق الوطنية ويحافظ على الموارد المائية ويعطي الأولوية للإنتاج المرتبط بالأمن الغذائي، مع دعم الفلاحين الصغار والمتوسطين الذين يشكلون الدعامة الأساسية للإنتاج الفلاحي الوطني.

السيد رئيس الحكومة،

إن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تعتبر أن الحديث عن الأمن الغذائي لا يمكن أن ينفصل عن الحديث عن العدالة الاجتماعية، فكيف يمكن أن نتحدث عن الأمن الغذائي بينما القدرة الشرائية للمواطن تراجع سنة بعد أخرى.

إن حماية القدرة الشرائية تقتضي إجراءات عملية وملموسة، وفي مقدمتها:

- تشديد مراقبة الأسواق والتصدي للمضاربات والاحتكار بكل صرامة؛

- إعادة تنظيم مسالك التوزيع للحد من تعدد الوسطاء؛

تضررت بشكل كبير في عهدكم السيد رئيس الحكومة.

ولهذا، فالمغاربة اليوم ينتظرون منكم حذف الأسعار الإضافية المرتفعة، ياك قلتم، السيد رئيس الحكومة، أنكم تنصتون لنبض المغاربة، فاليوم لم يعد المواطن قادرا على تأمين الحاجيات الأساسية، في ظل الارتفاع غير المسبوق للأسعار.

بالمناسبة، السيد رئيس الحكومة، أنه بتجاوبكم مع مداخلتي الأخيرة حول قضية حذف الساعة الإضافية، غير خصكم، السيد رئيس الحكومة، أنكم تسمعون لنبض الشارع بخصوص مطالب أخرى، السيد رئيس الحكومة، تسقيف سن التوظيف في 35 سنة غير كافية، رجعو إلى 45 سنة، السيد رئيس الحكومة، أنصفو المتقاعدين اللي ما استافدوش، السيد رئيس الحكومة.

كنا نأمل ونحن نعيش اليوم في غمرة الفرح والانتصار الذي حققه المنتخب المغربي أن حكومتكم بنفس النجاعة والفعالية، كثيرة هي الوعود التي تم إطلاقها، سواء في برنامجكم الحكومي، لكن المنجزات على أرض الواقع تظل دون انتظارات المواطنين.

ولذلك، ندعوكم من هذا المنبر إلى تدارك ما يمكن تداركه فيما تبقى لكم.

بعض النقط، السيد رئيس الحكومة، خصكم تمشيو كذلك لتسقيف سن المحروقات واعتماد آليات واضحة لضمان التوازن في السوق بين العرض والطلب.

نلاحظ أن الأسعار ترتفع دوليا تنعكس محليا، تنخفض دوليا ولا تنخفض محليا، اتخاذ إجراءات ملموسة، السيد رئيس الحكومة، لإنصاف المناطق النائية والجبلية، آيت بوكماز، أنفكو، الجنوب الشرقي والحوز وتاونات، أعتقد، السيد رئيس الحكومة، توصلتم بمراسلات من عدد من البرلمانيين، المجتمع المدني، لتصنيف إقليم تاونات ضمن المناطق المتكوبة جراء الفيضانات الأخيرة.

تهريتم، السيد رئيس الحكومة، من إصلاح التقاعد رغم التزامكم سياسيا لأسباب انتخابية ربما محضة، على الأقل كون باشرتو الإصلاح ديال التقاعد ديال القطاع الخاص، عيب مازال كين عندهم التسقيف ديال 4200 درهم.

ندعوكم كذلك إلى تسريع التدابير المتعلقة بتوفير الأمن، الأمن الدفاعي والأمن الصحي، الأمن الغذائي والأمن الدوائي والمائي.

كذلك، بهذه المناسبة نقول لكم السيد رئيس الحكومة، عدم استفادة عدد من مربى الماشية من الدعم المخصص لهم، ما استافدوش منو بالرغم أنهم دارو الإجراءات، بالرغم أنهم قدمو شكايات، وكذلك لا يمكن أن ننسى شغيلة القطاع الفلاحي والمؤسسات تحت الوصاية اللي حتى هوما تينظرو كذلك الإنصاف.

وفي الختام، السيد رئيس الحكومة، ومن أجل بث نفس إيجابي

قبل الانتخابات، ندعو إلى اتخاذ سياسات تترجم نتائج ملموسة وتعيد الثقة للمواطن في قدرة السياسات العمومية على تحسين ظروف عيشه والابتعاد عن المبادرات التي قد تصب فقط في صالح الانتخابات أو مبادرات انتخابوية.

بالمناسبة، الساعة الإضافية ما عرفت بالضبط علاش خليتها حتى 20 شتنبر، وعلاش ما طبقتوهاش من الآن السيد رئيس الحكومة؟

شكرا لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا لكم السيد المستشار.

الآن أعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة للرد على تعقيبات السيدات والسادة المستشارين، فليفضل مشكورا.

وعندك نفس الوقت، في إطار المرونة اللي تم الاتفاق عليها في ندوة الرؤساء، السيد رئيس الحكومة.

تفضل السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إيلا كان السيد المستشار هو من المجتمع المدني، ففعلا تصنت لك، كما تصنت للمجتمع المدني كلو، اللي كان عندو طلبات، والساعة راه كتبدل بين الفصول، والساعة ما يمكنش تبدل من اليوم لغدا، كي غدير مع ذوك الطيارات اللي جايين، وكيدير مع ذوك (les organisations) اللي كاينين الناس اللي خدامين، الإنسان خصو يعرف الاقتصاد والعمل كيفاش كيكون، قبل ما يزيد في بعض الكلمات بحال هاذو.

ولكن إيلا كنتي فوسط هاذ المجتمع المدني اللي كان كيتحرك وكيكلم وكيكتب، فحتى أنت راه سمعنا لك كما سمعنا للملايين ديال المغاربة، وبشرى للمغاربة على هاذ القرار ديال الحكومة، ماشي قرار ديالي، هذا قرار ديال الحكومة اللي فيه الأغلبية واللي تكلمت فيه واللي تناقشت فيه.

بغيت نقول لكم، إيلا سمحتو، غنمشي.. نعطي غير بعض الأرقام.

اليوم ولله الحمد خرجنا واحد النتائج اللي هي إيجابية وبحصلية اللي تتحدث عن نفسها واسمحوا لي نعطي بعض الأمثلة:

- الخضروات حققت إنتاجا سنويا متوسطا ديال 8.100.000 طن بين 2023-2025، ارتفاع ديال 9% مقارنة مع الفترة ديال 2017-2020؛

- سلسلة الزيتون وصل متوسط الإنتاج 1.330.000 طن في واحد

- التحدي الأول: هو تأثير سنوات الجفاف المتتالية على القطيع؛

- التحدي الثاني: هو ارتفاع الأثمان ديال الأعلاف وتكاليف الإنتاج الي كياتر مباشرة على الأسعار والي كيوصل به المنتج للمواطن.

لا بد ما نعطيكم غير واحد المعلومة، الأسواق العالمية ديال اللحوم، هاذ 6 سنين الي فاتت، ملي كتأخذ 6 سنين (la moyenne) ديال هاذ 6 سنين تجمعها كلها 190% ديال الزيادة ديال الثمن ديال اللحوم فالعالم، اللحوم كتزاد 32% سنويا فالعالم، هذا معطى ندخلوه ونحللوه ونفهموشنو كايين، هذا معطى.

بالنسبة لعيد الأضحى، هاذ السنة لازم ما نأكد على أنه بعد الإهابة الملكية بعدم إقامة الشعيرة السنة الماضية، المجهودات الي تعاملات لإعادة الهيكلة ديال القطيع الوطني، الحمد لله بفضل التساقطات المطرية الي عرفتها بلادنا والي حسنت المردودية ديال جوج ديال الولادات، والي كانت عندها وقع جد إيجابي على القطيع، كل هذه العوامل ساهمت في الرفع من الوفرة، وجميع الأسرالي كانت عندها إرادة أنها تقوم بهاذ الشعيرة راه تمكنت من ذلك ولقات الأضحية المناسبة.

غير كل واحد والأثمنة ديالو، وكل واحد والإمكانيات، وكيفاش أنه الناس الي جاو فالأخر السوق (s'est enflammée) لأنه الناس...

ومن جهة أخرى، خصنا نكونو واعييين بأن الطلب هاذ السنة كان مرتفع، (une grande augmentation) ديال الطلب ديال الحوالة، لأن المغاربة معروفين طبعاً بالتشبث ديالهم بالتقاليد ديالهم، وهاذ الشي كيشكل مصدر فخر واعتزاز بالنسبة لبلادنا، والدور ديالنا، كحكومة وفاعلين، هو إيجاد ظروف جيدة لإقامة هذه الشعيرة، لأنه هاذ العام (la consommation) طلعات وكان الطلب كثير، بالنسبة حتى للدول العربية الأخرى، عندنا (les statistiques)، وعرفنا كيفاش المغرب كان بالنسبة للدول.. ولكن هاذي عادات وتقاليد الي خص هاذيك الظروف أنهم يتوجد ليهم الأكباش ديالهم ديال العيد.

وهذا، بالإضافة إلى الضغط المتزايد على اللحوم كيف ما هو الحال فالعالم الي تكلمت عليه، كما أن الارتفاع الي عرفته أثمان اللحوم الحمراء ماشي مرتبط فقط بالوضعية الوطنية، بل كايين كذلك سياق دولي صعب عرف الارتفاع ديال أثمان الأعلاف، الطاقة، النقل، وهو ما أثر على تكلفة الإنتاج في عدة دول.

ورغم كل هاذ الإكراهات، بلادنا حافظت على وفرة المنتوجات الغذائية، على تزويد الأسواق بشكل منتظم، صحيح كانت بعض الاختلالات وبعض الضغوطات على مستوى الأسعار، والحكومة غادي تستمر في تنزيل الإجراءات الضرورية لدعم القطاع والحفاظ على التوازن بين المصلحة ديال المنتج والمصلحة ديال المستهلك.

وكنعرفو بأن المواطنين مازال كيشعرو بأن أثمان بعض المنتوجات،

2021-2025 ما كانتش فيهم الشتاء، كانو سنوات صعب، وصلنا هاذ السنة الحمد لله لـ 2 مليون ديال طن من الإنتاج و600 ألف طن من الزيت في موسم 2025، إيلا هاذ المخططات كلهم ما عملوش العمل ديالهم، ما عرفت أشنو الي غادي يتعمل؟

كنقول 2 المليون ديال الطن ديال الزيتون هاذ العام، من الناس الي كانوا قبل منا وبلا ما نذكر حتى حزب ولا حتى أشخاص الي كنحترمو، قبل ما نجيو الزيتون في البلاد كان 700.000 طن، 760.000 طن، الي كان فيها الإنتاج، يعني ضربناها في 3 ديال الإنتاج، والحمد لله الأمثلة هي كثيرة؛

- الحوامض، سجلت هاذ السنة 1.900.000 طن، ارتفاع ديال 24% باش طلعات هاذ السنة؛

- التمور، السيد المستشار المحترم من الرشيدية، حققت أداء استثنائي وصلت لـ 160.000 طن بارتفاع ديال 55%. يعني مقارنة مع الموسم الماضي؛

- الحبوب هاذ العام وصلنا لـ 90 مليون المعدلات الي كانوا في السنوات الي قبل ديال 55 مليون ديال القنطار، صعب دير الفلاحة ديال الحبوب باش نكونو متفقيين، إيلا ما كانتش الشتاء، إيلا ما كانتش المياه، ما نكذبوش على المغاربة، إيلا ما كانتش الشتاء راه ماشي بـ (le goutte-à-goutte) غادي دير، كايين (les systèmes d'arrosage) ديالهم، ولكن راه ما كافيينش باش توصل لهادك الإنتاجية الي كايينة.

والحبوب كايين الناس الي عندهم الأمطار اعطاهم لهم الله بكثرة، وكيكون الأثمنة الي هي عالمية الي غي يمكن لنا نستوردو منها، وكايين المسائل الي عندنا الإمكانيات (on est en phase de production) ديالنا هي الي غادي نبنو بها إن شاء الله؛

- اللحوم البيضاء، وصلت هاذ العام لـ 820.000 طن سنة 2025 مقابل 685.000 طن في 2020؛

- اللحوم الحمراء، وصلنا لـ 530.000 طن من بعد الصعوبات الي مرينا بها في السنوات الماضية، وندخل للموضوع ديال اللحوم الحمراء، اللحوم الحمراء والقطيع الوطني لازم ما نأكد أن الحكومة كتتعامل مع هاذ الملف بمنطق المسؤولية والاعتماد على المعطيات الحقيقية، ماشي بمنطق المزايدات السياسية، أي قرار كنتأخذه وكيينطلق في مصلحة البلاد ومصلحة الكسابة الفلاحين ومن مصلحة المواطنين، وكذلك غنبقاو خدامين بهاذ المنهج مهما كانت الانتقادات والحسابات السياسية الضيقة.

هاذ الملف ما كنشتغلوش عليه من زاوية فئة معينة فقط، لا الكسابة بوحدهم ولا المستهلكين بوحدهم، إنما كنبحثو دائماً على التوازن الي كيخدم المصلحة العامة ديال الجميع.

لأن اليوم كايين جوج تحديات كبار الي كيواجهوهاذ القطاع:

هاذ الشي واقع ما يمكنش نجيو ونجلسو، عاد نفيقو اليوم الحوالة كانوا ناقصين ولا هذا، راه 7 سنين ديال الجفاف، وهاذ الشي ديال الله، احنا ما كنتحاسبو مع حتى شي واحد، هاذ الشي ديال الله، لأن الله اعطانا هاذ الشي، كما اعطانا هاذ العام الحمد لله الشتاء، كما اعطانا باش البراجات توصل حتى لـ 78%، الآن ها هي في 72، 73، وإن شاء الله غادي ندخلو بسنة فلاحية جيدة في السنة المقبلة، ونعاود نذكر بأنه قبل "مخطط المغرب الأخضر" كنا فـ 660.000 طن ديال زيت الزيتون، الآن احنا في 2 مليون.

قبل "مخطط المغرب الأخضر" كنا في 700.000 قنطار ديال البذور المختارة، اليوم احنا على الأقل 1.5 مليون يعني (double)، مجهودات اللي هي كبيرة، فعلا كايين إشكاليات يعني غادي نواجهوها وخصها تواجه، اللي هي أنه، وتتخص (surtout l'élevage)، اللحوم، لأنه ما كانتش الشتا واللحوم خصك باش تعاود تصنع وتوجد راه خصك شوية ديال الوقت.

إذن، دابا اللي واقع فالأعياد أنه الزيادات الكبرى اللي تيكونو في janvier et décembre، اللي تيتزادو راه خصهم 7 أشهر باش يعلفهم، باش يقدر يكونوا واجدين يوصلو على الأقل إلى 50 كيلو ولا هذا للاستهلاك.

وتتعرفو بأنه العيد الآن يعني تيجي تقريبا فهاذيك أسميتو.. إذن غادي ندوزو واحد المراحل اللي هي صعبة، فلهذا احنا غادي نوجدو من الآن هاذ الشي، نفتحو الامكانيات باش اللي بغا يجيب شي منتج يجيب المنتج، واحنا ما تندعموش الاستيراد، وهاذوك الناس اللي قالو 13 مليار ديال الدعم مشات عند هذا.. راه حرام عليهم، حرام عليهم، حرام عليهم يكذبوا على المواطنين وعلى المغاربة.

لا يعقل أنه كتجي في (la loi de finances) تتدورها عندكم في البرلمان وتتقول ما غاديش ندير يعني الرسوم الجمركية وما غنديرش (TVA⁶) باش الناس تقدر تدخل اللحوم ويكون بواحد الثمن مناسب للناس، هذا ما شي دعم هذا، كنا في 200%، يعني كنا مقررين فوسط بلادنا أنه ما يمكنش يكون الاستيراد، لأن بغينا القطيع ديالنا.

اليوم، القطيع ديال البقر 2 مليون و100 ألف ديال البقر، إذا هبط بالنسبة لثلاثة مليون، باش نكونوا واقعيين، إذن، خصنا نعاودو نخففو على راسنا، (au même temps) غادي نساهمو في التوليد وفي التحسين وفي تحسين الجودة، ونعطيو العلف ونعاونو، وما يجي شي حد يقول لنا بأنه زعما راه اعطيتو للفلاحة.. تكونو في بلاصتي وبالي تشوف بأنه 3 سنين أو لا 4 سنين ديال الجفاف، والناس فالبادية تتقطع ما عندهاش الماء، تشوف الحولي ديالها أو لا (le bétail) ديالها تيموت قدامها، وأنت تتفرج فيه وتقول لهم ما نعطيكش، ما نعاونكش، يعني هذا راه غير ممكن.

بالخصوص هاذي ديال اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء والبيض والخضرة، حتى الحوت موجود بكثرة، دابا كيجيو للحوت في الشهر ديال (janvier, février, mars) اللي ما كايينش الحوت، ما كايينش السردين لأنه أولا يعني الناس ما كيدخلوش يصيدو للرداءة ديال أحوال الطقس، وثانيا ما كيكونش الحوت، أولا في واحد (la période) اللي كيكون فيها هذاك الراحة البيولوجية اللي ما يقدروش يصيدو، وكولشي كيبدا يتكلم على ثمن الحوت، علاش طالع ولا هذا.

ولكن اليوم، غادي تشوفو الوفرة اللي كايينة، يعني فهاذ الصيف أنه بان كايين الحوت وأن الأثمنة إن شاء الله غادي تكون مناسبة.

ولكن احنا غادي نواصلو الاشتغال على جميع الآليات الممكنة من أجل الرفع من العرض، احنا كنهضو على اللحوم وتحسين مسالك التسويق، محاربة المضاربة والوسطاء غير المشروعين باش توصل المنتوجات للمواطن بأثمنة معقولة وفي ظروف أفضل.

لأزم على بلادنا أن يكون عندنا 12 (marché) ديال (le gros) يعني في كل منطقة وفي كل جهة، خص يكون فيها (marchés de gros) باش ينظم حولو الأسواق الأخرى، وهاذ الشي راه الحكومة كتشتغل عليه إن شاء الله.

وهاذ الشي ديال اللحوم إيلا استمرت الأثمنة هكا في الارتفاع، راه من الممكن أننا نرجعو نفعلو آليات ديال حذف الرسوم الجمركية باش نرجعو شوية ديال التوازن للسوق، لأن الهدف ديانا واضح نحافظو على القطيع، أييه، ونوجدوه للعيد أييه، وندعمو الكسابة أييه، ولكن نحافظو فنفس الوقت على القدرة الشرائية ديال المواطنين، وهاذ التوازن هو اللي غادي نبقاو خدامين عليه بكل مسؤولية وجدية وبعبدا عن أي مزادات أو حسابات يعني سياسية ضيقة.

هو في الحقيقة دابا هاذ الشي ديال الكسابة واللحم، يعني هاذ النقاش كلو اللي كايين ناقصة فيه واحد القضية أنه راكم، راه احنا عشنا 7 سنين ديال الجفاف، راه هاذ الشي اللي كيخدمو به الكسابة، الحوالة ولا البقر ولا هذا، راه حتى هو كيغاني، إيلا ما كانش عندو الماء ما يشربش، إيلا ما كانش عندو فين يسرح باش ياكل، إيلا ما جبتيش ليه العلف ديالو اللي هو ولا بأثمنة عالمية اللي هي غالية، إيلا ما كايينش (périmètre irrigué) الماء وكتعطيه.. لأن فين كنصايو هاذ الشي ديال العلف وذاك الشي بالخصوص، يعني في (périmètre irrigué)، راه الماء راه كان عندنا (le niveau) ديال (les barrages) بـ 25% تقريبا بين 25% و30% فـ 4 سنين، راه حتى لهاذ السنة عاد وصل لـ 72%، قلة الماء إشكالية، وأنا كنقول لكم هاذيك 25 ملي تدير القراءة ديالها غادي تدير واحد البراج اللي هو ديما كيدخل له الماء اللي هو مؤثر على البقية.

فقلة الماء أنه خلات أنه ما كانش يمكن أنه في بعض المناطق يكونو، يعني هاذ باش الناس تعمل شوية ديال الفلاحة ديال العلف وديال هذا.. وديال هذا..

⁶ Taxe sur la Valeur Ajoutée.

تنشكركم لأنكم سهلتوا لنا الأمور وتعاونوا جميعاً، باش نوصلو هاذ المسار، واخا الإخوان يتقلقو على (la croissance) اللي كاينة، ما عندي ما نديرلكم، الغالب الله، هاذ الشئ اللي كاين.. الحمد لله كاينة، الحمد لله نفرحو بها، وإيلا انتوما تقلقتوراه ما عندي ما ندير، الغالب الله، ولكن أنه كان نقاش، كان حوار، كان عمل. كنشكركم وكنهنيكم على الكفاءات ديالكم. شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا لكم السيد رئيس الحكومة. وشكرا لمساهمتمكم جميعاً. ورفعت الجلسة.

إذن هاذ الشئ اللي تعمل هو اللي كان خصو يتعمل، ما كاين حتى خطأ، عملنا ذاك الشئ اللي خص يتعمل أن نعاونو الفلاحة، ندعموهم يعني في الماكلة ديالهم، دعمناهم من بعد بالمباشر باش هوما يمشيو يشربو هاذيك الإمكانيات ديالهم، والحمد لله أنه احنا عيدين، باش دير 7 سنين وتعيد بهاذ الطريقة راه (dézà) يعني هاذي نتيجة اللي هي إيجابية.

أغتتم هذه الفرصة، السيدات والسادة المستشارين والسيد الرئيس، باش نشكركم يعني يمكن 15 تكلمنا عليها السيد المستشار.. لقاء المحترم، ويمكن كاينة واحد ثلاثة ديال (mi-mandat) اللي كنا جينا عندكم باش ناقشنا، وكاين 3 ديال (le bilan)، باش ناقشنا كلها كانت يعني بكل صراحة، نقاش، حوار جدي مسؤول، تنحس بأنه كاين المهنية الكبيرة، هنا موجودة فهاذ القاعة، وكان تجاوب كبير.

محضر الجلسة رقم 295

التاريخ: الثلاثاء 14 محرم 1448 هـ (30 يونيو 2026 م).

الرئاسة: المستشار السيد لحسن حداد، النائب الرابع لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: أربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

(1) مشروع قانون رقم 13.24 يوافق بموجبه على الاتفاق الإطار للتعاون في مجال اللوجيستيك بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان، الموقع بالرباط في 13 نوفمبر 2023 (محال من مجلس النواب)؛

(2) مشروع قانون رقم 28.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والاتحاد الإفريقي للمكفوفين بشأن إحداث مقر دائم للاتحاد بالمغرب، الموقع بالرباط في 19 مارس 2024 (محال من مجلس النواب)؛

(3) مشروع قانون رقم 47.24 يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا بيساو، الموقع بالعيون في 16 يوليو 2024 (محال من مجلس النواب)؛

(4) مشروع قانون رقم 48.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا بيساو، الموقع بالعيون في 16 يوليو 2024 (محال من مجلس النواب)؛

(5) مشروع قانون رقم 49.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن تسليم المجرمين بين المملكة المغربية وجمهورية مالاوي، الموقع بالعيون في 16 يوليو 2024 (محال من مجلس النواب)؛

(6) مشروع قانون رقم 50.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن المساعدة القضائية المتبادلة في الميدان الجنائي بين المملكة المغربية وجمهورية مالاوي، الموقع في العيون في 16 يوليو 2024 (محال من مجلس النواب)؛

(7) مشروع قانون رقم 51.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن نقل المحكوم عليهم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مالاوي، الموقع بالعيون في 16 يوليو 2024 (محال من مجلس النواب)؛

(8) مشروع قانون رقم 53.24 يوافق بموجبه على الاتفاقية بين المملكة المغربية وجمهورية التشاد لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل، الموقع بالداخل في 14 أغسطس 2024 (محال من مجلس النواب)؛

(9) مشروع قانون رقم 62.24 يوافق بموجبه على بروتوكول عام 2002 لاتفاقية أئينا المتعلقة بنقل الركاب وأمتعهم بحرا لعام 1974، المعتمد بلندن في فاتح نوفمبر 2002 (محال من مجلس النواب)؛

(10) مشروع قانون رقم 63.24 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 185 بشأن مراجعة اتفاقية وثائق هوية البحارة لعام 1958، بصيغتها المعدلة، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الحادية والتسعين المنعقدة بجنيف في 19 يونيو 2003 (محال من مجلس النواب)؛

(11) مشروع القانون رقم 64.24 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية النمسا، الموقع بـنيويورك في 27 سبتمبر 2024 (محال من مجلس النواب)؛

(12) مشروع قانون رقم 01.25 يوافق بموجبه على اتفاق للتعاون العسكري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو، الموقع بالرباط في 24 يوليو 2024 (محال من مجلس النواب)؛

(13) مشروع قانون رقم 02.25 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية التشاد، الموقع بالداخل في 14 أغسطس 2024 (محال من مجلس النواب)؛

(14) مشروع قانون رقم 08.25 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية واتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا (UCESA) المتعلق بإنشاء مقر الأمانة الدائمة (UCESA) بالمغرب، الموقع بالرباط في 4 ديسمبر 2024 (محال من مجلس النواب)؛

(15) مشروع قانون رقم 10.25 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل المحكوم عليهم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية، الموقع بالرياض في 13 نوفمبر 2024 (محال من مجلس النواب)؛

(16) مشروع قانون رقم 11.25 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون العسكري في مجال الدفاع بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان الموقع بمراكش في 30 أكتوبر 2024 (محال من مجلس النواب)؛

(17) مشروع قانون رقم 12.25 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية كوت ديفوار بشأن الخدمات الجوية، الموقع بالعيون في 17 يناير 2025 (محال من مجلس النواب).

(18) مشروع قانون رقم 13.25 يوافق بموجبه على اتفاقية المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية، الموقع بالرياض في 13 نوفمبر 2024

(محال من مجلس النواب):

(19) مشروع قانون رقم 18.25 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المطلوبين بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية، الموقعة بالرياض في 13 نوفمبر 2024 (محال من مجلس النواب):

(20) مشروع قانون رقم 031.25 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون العسكري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكاميرون، الموقع في 18 مارس 2025 (محال من مجلس النواب):

(21) مشروع قانون رقم 033.25 يوافق بموجبه على اتفاق المقربين حكومة المملكة المغربية والمنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأفروسابي) بشأن إنشاء المقر الدائم للمنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في المغرب، الموقع بالرباط في 30 أبريل 2025 (محال من مجلس النواب):

(22) على مشروع قانون رقم 039.25، يوافق بموجبه على اتفاقية لتفادي الازدواج الضريبي في مجال الضرائب على الدخل ومنع التهرب والغش الضريبيين بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية بروندي، الموقعة بالرباط في 12 ماي 2025 (محال من مجلس النواب):

(23) مشروع قانون رقم 34.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات وعمليات التهيئة الكبرى ذات النفع العام (محال من مجلس النواب).

المستشار السيد لحسن حداد، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على مجموعة من مشاريع القوانين الموافق بموجبه على عدد من الاتفاقيات الدولية التي وقعها المملكة المغربية، وعددها 22 والمحالة من مجلس النواب.

ومشروع قانون رقم 34.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات وعمليات التهيئة الكبرى ذات النفع العام والمحال من مجلس النواب.

وقبل الشروع في مناقشة مشاريع القوانين المدرجة في جدول الأعمال، أود أن أقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل لرئيسة وأعضاء

لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج ولرئيس وأعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، والسيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، وكذلك كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان، على الجهود التي بذلها في سبيل الدراسة المعمقة لمشاريع القوانين المسجلة في جدول أعمال مجلسنا اليوم.

إذن أعطي الكلمة في البداية للسيد وزير الخارجية لتقديم مشاريع القوانين الموافق بموجبه على الاتفاقيات المذكورة.

تفضلوا، السيد الوزير، للمنصة.

السيد ناصر بوريطة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف بأن أستعرض أمام مجلسكم الموقر، مشاريع قوانين تتعلق بـ 22 اتفاقية دولية، 17 ثنائية و5 متعددة الأطراف، تجسد في عمقها استمرارية وفعالية السياسة الخارجية للمملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

قبل أن أستعرض مضمون هاذ الاتفاقيات، أريد أن أؤكد أن الاتفاقيات الدولية ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لتطوير العلاقات والدفاع على المصالح، فكل اتفاق يجب أن يخدم هدف محدد، ويندرج في إطار أهداف ورؤية استراتيجية، فالمملكة المغربية وفاء لعقيدتها الدبلوماسية لا تسعى إلى تكديس الاتفاقيات، بل تولي أهمية أكبر للوفاء بالالتزامات.

انطلاقاً من هاذ المنظور، أعرض عليكم الاتفاقيات الاثنيتين والعشرين:

هاذ الاتفاقيات يمكن تقسيمها إلى 2 أنواع:

17 اتفاقية ثنائي و5 اتفاقيات متعددة الأطراف.

الاتفاقيات الثنائية كهم ثلاث (3) محاور:

كاين جانب الدبلوماسية الاقتصادية، وفيه ثلاث اتفاقيات في المجال الجمركي والضريبي مع التشاد، مع بروندي ومع غينيا بيساو.

وفها 4 في مجال النقل واللوجستيك مع أذربيجان ومع كوت ديفوار، مع غينيا بيساو ومع جمهورية التشاد.

وتكمن أهمية هاذ الاتفاقيات في تعزيز شبكة الربط البري والجوي بين المملكة المغربية ودول أفريقية شقيقة، بما يسهل ولوج المنتجات المغربية إلى الأسواق الدولية، مما يزي مكانة المملكة كمركز لوجستيكي

إقليمي بين إفريقيا وأوروبا، وتجعل من أقاليمنا الجنوبية منصة وممر استراتيجي في سلاسل الإمداد الوطنية والقارية.

المحور الثاني فهذا الاتفاقيات، هو المتعلق بالتعاون القضائي واللي كهم 7 اتفاقيات: فيما 2 في مجال المساعدة القضائية المتبادلة في الميدان الجنائي مع مالاوي والسعودية، و2 في مجال تسليم المجرمين مع نفس الدولتين، و3 في مجال نقل الأشخاص المحكوم عليهم مع مالاوي والسعودية.

المحور الثالث فهذا الاتفاقيات الثنائية هو المجال العسكري، وفيه ثلاثة اتفاقيات: مع بوركينا فاسو ومع الكامرون ومع أذربيجان. الاتفاقيات المتعددة الأطراف هي 5: فيما 3 كهم احتضان المغرب لمقرات منظمات دولية إفريقية وازنة.

كاين الاتفاق مع الاتحاد الإفريقي للمكفوفين، كاين اتفاق اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا، واتفاق المقر مع المنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

أما المحور الثاني فهذا الاتفاقيات المتعددة الأطراف، فيهم ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية في مجال النقل البحري والأمن، وكهم: بروتوكول اتفاقية فيينا المتعلق بنقل الركاب وأمتعتهم بحرا، والاتفاقية 185 لمنظمة العمل الدولية بشأن هوية البحارة.

هاذ الاتفاقيات يمكن لينا نستنتج منها ثلاثة ولا أربع استنتاجات:

الاستنتاج الأول، هو أن 8 ديال الاتفاقيات من هاذ 17 أي حوالي واحد 40% تم توقيعها في حاضرة الصحراء المغربية، في الداخلة والعيون، مما يشكل تأكيد متجدد على الإسهام الفاعل لأقاليمنا الجنوبية في الحياة الدبلوماسية للمملكة المغربية، من خلال احتضانها لعدد من الاجتماعات الدولية واللجان المشتركة، وهاذ الاختيار في جوهره هو اعتراف واضح بسيادة المغرب على صحرائه.

الخلاصة الثانية هي أن هاذ الاتفاقيات تقريبا فواحد 70% الثلثين منها كهم العلاقات مع القارة الإفريقية، مما يجسد العناية الخاصة التي يوليها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، للقارة الإفريقية.

كما نسجل من جهة ثالثة الحضور الوزان للاتفاقيات ذات الطابع الاقتصادي، فالدبلوماسية الاقتصادية يوليها جلالة الملك - كما قلت - أولوية خاصة وأصبحت رافعة أساسية لخدمة الاقتصاد الوطني وتعزيز القدرات التنافسية للمملكة المغربية.

وأخيرا، كاين واحد البعد قنصلي إنساني، سواء فيما يتعلق بذلك الاعتراف المتبادل برخص السياقة أو فيما يتعلق خاصة بنقل الأشخاص المحكوم عليهم، واللي توقعت بالخصوص مع المملكة العربية السعودية، بالنظر للمشاكل اللي عندنا هناك ديال العدد الكثير من السجناء المغاربة في المملكة العربية السعودية، اللي بهاد الاتفاقية

يمكن ترحيلهم إلى المغرب وتقريبهم من عائلاتهم.

هاذي الاتفاقيات الاثنتين والعشرين، السيد الرئيس، المعروضة عليكم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم.

أفتح باب المناقشة.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار في حدود 8 دقائق.. سلم التقرير.

الكلمة لفريق الاصاله والمعاصرة.. سلم.

شكرا السيد الرئيس.

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.. تم تسليمه.

الفريق الحركي، السيد الرئيس.. تم تسليمه.

فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.. التسليم كذلك.

الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.. تم تسليمه.

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.. تم التسليم كذلك.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.. التسليم كذلك.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.. نفس الشيء.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الكلمة للمستشارة لبنى علوي.. كذلك تم التسليم.

ونسيت أن أعطي الكلمة لمقرر لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج لتقديم تقرير اللجنة حول مشاريع القوانين الموافق عليها، تم تسليمه كذلك.

إذن ننتقل، السيد الوزير، للتصويت على المادة الفريدة لمشروع قانون رقم 13.24 يوافق بموجبه على الاتفاق الإطار للتعاون في مجال اللوجستيك بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان، الموقع بالرباط في 13 نوفمبر 2023.

أعرض المادة الفريدة للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 13.24 يوافق بموجبه على الاتفاق الإطار للتعاون في مجال اللوجستيك

يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا بيساو، الموقع بالعيون في 16 يوليوز 2024.

ننتقل للتصويت على المادة الفريدة لمشروع قانون رقم 49.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن تسليم المجرمين بين المملكة المغربية وجمهورية مالاوي، الموقع بالعيون في 16 يوليو 2024.

أعرض المادة الفريدة للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 49.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن تسليم المجرمين بين المملكة المغربية وجمهورية مالاوي، الموقع بالعيون في 16 يوليو 2024.

ننتقل للتصويت على المادة الفريدة لمشروع قانون رقم 50.24 الموافق بموجبه على الاتفاق بشأن المساعدة القضائية المتبادلة في الميدان الجنائي بين المملكة المغربية وجمهورية مالاوي، الموقع في 16 يوليو 2024.

أعرض المادة الفريدة للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

وأعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 50.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن المساعدة القضائية المتبادلة في الميدان الجنائي بين المملكة المغربية وجمهورية مالاوي، الموقع في 16 يوليو 2024.

ننتقل للتصويت على المادة الفريدة لمشروع قانون رقم 51.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن نقل المحكوم عليهم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مالاوي، الموقع بالعيون في 16 يوليو 2024.

أعرض المادة الفريدة للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 51.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن نقل المحكوم عليهم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مالاوي، الموقع بالعيون في 16

بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان، الموقع بالرباط في 13 نوفمبر 2023.

ننتقل للتصويت على المادة الفريدة لمشروع قانون رقم 28.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والاتحاد الإفريقي للمكفوفين بشأن إحداث مقر دائم للاتحاد بالمغرب، الموقع بالرباط في 19 مارس 2024.

أعرض المادة الفريدة للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 28.24 يوافق بموجبه على اتفاق بين حكومة المملكة المغربية والاتحاد الإفريقي للمكفوفين بشأن إحداث مقر دائم للاتحاد بالمغرب، الموقع بالرباط في 19 مارس 2024.

ننتقل للتصويت على المادة الفريدة لمشروع قانون رقم 47.24 يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا بيساو، الموقع بالعيون في 19 يوليو 2024.

أعرض المادة الفريدة للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 47.24 يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا بيساو، الموقع بالعيون في 16 يوليو 2024.

ننتقل للتصويت على المادة الفريدة لمشروع قانون رقم 48.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا بيساو، الموقع بالعيون في 16 يوليو 2024.

أعرض المادة الفريدة للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 48.24

يوليو 2024.

ننتقل للتصويت على المادة الفريدة لمشروع قانون رقم 53.24 يوافق بموجبه على الاتفاقية بين المملكة المغربية وجمهورية التشاد لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل، الموقعة بالداخلة في 14 أغسطس 2024.

أعرض المادة الفريدة للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 53.24 يوافق بموجبه على الاتفاقية بين المملكة المغربية وجمهورية التشاد لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل، الموقعة بالداخلة في 14 أغسطس 2024.

ننتقل للمادة الفريدة لمشروع قانون رقم 62.24 يوافق بموجبه على بروتوكول عام 2002 لاتفاقية أثينا المتعلقة بنقل الركاب وأمتعهم بحرا لعام 1974، المعتمد بلندن في فاتح نوفمبر 2002.

أعرض المادة الفريدة للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 62.24 يوافق بموجبه على بروتوكول عام 2002 لاتفاقية أثينا المتعلقة بنقل الركاب وأمتعهم بحرا لعام 1974، المعتمد بلندن في فاتح نوفمبر 2002.

ننتقل للتصويت على المادة الفريدة لمشروع قانون رقم 63.24 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 185 بشأن مراجعة اتفاقية وثائق هوية البحارة لعام 1958، بصيغتها المعدلة، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الحادية والتسعين المنعقدة بجنيف في 19 يونيو 2003.

أعرض المادة الفريدة للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 63.24 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 185 بشأن مراجعة اتفاقية وثائق

هوية البحارة لعام 1958، بصيغتها المعدلة، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الحادية والتسعين المنعقدة بجنيف في 19 يونيو 2003.

ننتقل للتصويت على المادة الفريدة لمشروع قانون رقم 64.24 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية النمسا، الموقعة بنيويورك في 27 سبتمبر 2024.

أعرض المادة الفريدة للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع القانون رقم 64.24 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية النمسا، الموقعة بنيويورك في 27 سبتمبر 2024.

ننتقل للتصويت على المادة الفريدة لمشروع قانون رقم 01.25 يوافق بموجبه على الاتفاق للتعاون العسكري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو، الموقعة بالرباط في 24 يوليو 2024.

أعرض المادة الفريدة للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 01.25 يوافق بموجبه على اتفاق للتعاون العسكري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو، الموقع بالرباط في 24 يوليو 2024.

ننتقل للتصويت على المادة الفريدة لمشروع قانون رقم 02.25 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية التشاد، الموقع بالداخلة في 14 أغسطس 2024.

أعرض المادة الفريدة للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين بالإجماع على مشروع قانون رقم 02.25 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:
الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 11.25
يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون العسكري في مجال
الدفاع بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان،
الموقع بمراكش في 30 أكتوبر 2024.

ننتقل للتصويت على المادة الفريدة لمشروع قانون رقم 12.25 يوافق
بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية
كوت ديفوار بشأن الخدمات الجوية، الموقع بالعيون في 17 يناير 2025.
أعرض المادة الفريدة للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:
الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 12.25
يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة
جمهورية كوت ديفوار بشأن الخدمات الجوية، الموقع بالعيون في 17
يناير 2025.

ننتقل للتصويت على المادة الفريدة لمشروع قانون رقم 13.25 يوافق
بموجبه على اتفاقية المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية بين حكومة
المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية، الموقع في الرياض
في 13 نوفمبر 2024.

أعرض المادة الفريدة للتصويت.

الموافقون: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته.

الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 13.25
يوافق بموجبه على اتفاقية المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية
بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية،
الموقعة في الرياض في 13 نوفمبر 2024.

ننتقل للتصويت على المادة الفريدة لمشروع قانون رقم 18.25 يوافق
بموجبه على اتفاقية تسليم المطلوبين بين حكومة المملكة المغربية
وحكومة المملكة العربية السعودية، الموقع في الرياض في 13 نوفمبر
2024.

أعرض المادة الفريدة للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

السياقة بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية التشاد،
الموقع بالداخل في 14 أغسطس 2024.

ننتقل للتصويت على المادة الفريدة لمشروع قانون رقم 08.25 يوافق
بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية واتحاد المجالس
الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا (UCESA)
المتعلق بإنشاء مقر الأمانة الدائمة (UCESA) بالمغرب، الموقع بالرباط
في 4 ديسمبر 2024.

أعرض المادة الفريدة للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 08.25
يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية واتحاد
المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا
(UCESA) المتعلق بإنشاء مقر الأمانة الدائمة (UCESA) بالمغرب،
الموقع بالرباط في 4 ديسمبر 2024.

ننتقل للتصويت على المادة الفريدة لمشروع قانون رقم 10.25 يوافق
بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل المحكوم عليهم بين حكومة المملكة
المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية، الموقع في الرياض في 13
نوفمبر 2024.

أعرض المادة الفريدة للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 10.25
يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل المحكوم عليهم بين حكومة
المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية، الموقع
بالرياض في 13 نوفمبر 2024.

ننتقل للتصويت على المادة الفريدة لمشروع قانون رقم 11.25 يوافق
بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون العسكري في مجال الدفاع بين
حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان، الموقع بمراكش
في 30 أكتوبر 2024.

أعرض المادة الفريدة للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 18.25 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المطلوبين بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية، الموقعة بالرياض في 13 نوفمبر 2024.

ننتقل للتصويت على المادة الفريدة لمشروع قانون رقم 031.25 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون العسكري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكاميرون، الموقع بالرباط في 18 مارس 2025.

أعرض المادة الفريدة للتصويت.

الموافقون: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت.

الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 031.25 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون العسكري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكاميرون، الموقع في 18 مارس 2025.

ننتقل للتصويت على المادة الفريدة لمشروع قانون رقم 033.25 يوافق بموجبه على اتفاق المقربين حكومة المملكة المغربية والمنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأفروساي) بشأن إنشاء المقر الدائم للمنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في المغرب، الموقع بالرباط في 30 أبريل 2025.

أعرض المادة الفريدة للتصويت.

الموافقون: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت.

الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 033.25 يوافق بموجبه على اتفاق المقربين حكومة المملكة المغربية والمنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأفروساي) بشأن إنشاء المقر الدائم للمنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في المغرب، الموقع بالرباط في 30 أبريل 2025.

ننتقل للتصويت على المادة الفريدة لمشروع قانون رقم 039.25 يوافق بموجبه على اتفاقية لتفادي الازدواج الضريبي في مجال الضرائب على الدخل ومنع التهرب والغش الضريبيين بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية بوروندي، الموقعة بالرباط في 12 ماي 2025.

أعرض المادة الفريدة للتصويت.

الموافقون: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت.

الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 039.25، يوافق بموجبه على اتفاقية لتفادي الازدواج الضريبي في مجال الضرائب على الدخل ومنع التهرب والغش الضريبيين بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية بوروندي، الموقعة بالرباط في 12 ماي 2025.

وانتهت الاتفاقيات التي تهم السيد الوزير.

شكرا لكم السيد الوزير.

ونواصل الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 34.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات وعمليات التهيئة الكبرى ذات النفع العام.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

تفضلوا السيد الوزير إلى هنا.

السيد أديب ابن إبراهيم، كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قبل ما نلقي الكلمة ديال السيدة الوزيرة، لازم نشيد ونشكر السيد رئيس اللجنة وأعضاء اللجنة اللي واكبونا في هاذ المشروع، وهاذ المشروع وتنشكر السيدة الوزيرة على هاذ المشروع اللي قامت لأكثر من 30 سنة ما وقعش التغيير، والآن جاء التغيير ديالو، هو مشروع مهم قامت به السيدة الوزيرة.

فيشرفني أن أحضر أمام مجلسكم الموقر لتقديم مشروع قانون رقم 34.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات وعمليات التهيئة الكبرى ذات النفع العام.

ويندرج هذا المشروع في إطار الإصلاحات الكبرى التي تشهدها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والرامية إلى بناء مغرب حديث متضامن وتنافسي، يجعل من التنمية المجالية وجودة إطار العيش ركيزتين أساسيتين للنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

هذا المشروع لا يمثل مجرد تعديل تقني لنص قانوني مضى على

التهيئة العمرانية.

فالمواطن اليوم لا ينتظر فقط الحصول على بقعة أرضية أو رخصة بناء، بل يتطلع إلى العيش داخل أحياء مجهزة تتوفر فيها الطرق، الماء والكهرباء والتطهير والإنارة والمساحات الخضراء والمرافق العمومية، بما يصون كرامته ويحسن جودة حياته.

كما أن المستثمر يحتاج إلى منظومة قانونية واضحة وإلى مساطر مبسطة وآجال معقولة، بما يعزز الثقة ويشجع المبادرة والاستثمار المنتج.

وانطلاقاً من هذه الرؤية، جاء المشروع بمجموعة من المقترحات المهمة من أبرزها:

- ملاءمة آجال رخص التجزئات مع مساحة المشروع مع إمكانية توقيف سيرانها عند وجود أسباب خارجة عن إرادة المجزئ؛

- تعزيز إحداث مرافق التجهيز والتجهيزات العمومية داخل التجزئات، مما يضمن جودة إطار العيش؛

- النقل التلقائي للطرق والشبكات والمساحات غير المبنية إلى الملك العمومي الجماعي بعد التسلم المؤقت للأشغال؛

- تمكين رئيس المجلس الجماعي من استرجاع مصاريف إصلاح العيوب التي تظهر خلال سنة الضمان؛

- تأطير التجزئات المنجزة بشكل تدريجي لمعالجة بعض الحالات الاجتماعية المستعجلة، خاصة إعادة إسكان المتضررين من الكوارث الطبيعية أو محاربة السكن غير اللائق؛

- وضع إطار قانوني واضح لعملية التهيئة الكبرى ذات النفع العام؛

- تبسيط المساطر وتقليص أجل منح التراخيص، انسجاماً مع ورش تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.

وهذا الإصلاح ينسجم كذلك مع الأوراش الكبرى التي أطلقتها الحكومة، وفي مقدمتها الدعم المباشر للسكن وتبسيط المساطر وتعزيز الجبهية المتقدمة وتحسين مناخ الاستثمار، بما يجعل السياسة العمرانية رافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما يؤكد هذا المشروع أن العدالة المجالية لا تتحقق بالشعارات وإنما بقوانين حديثة ومرافق عمومية ذات جودة ومجالات ترابية قادرة على استقطاب الاستثمار وتحقيق تكافؤ الفرص بين مختلف جهات المملكة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

إن مشروع القانون الذي بين أيديكم اليوم يمثل لبنة جديدة في مسار تحديث المنظومة القانونية للتعمير والإسكان ببلادنا، وهو إصلاح

اعتماده أكثر من 30 سنة، بل يجسد إرادة سياسية واضحة للحكومة من أجل تحديث المنظومة القانونية للتعمير ومواكبة التحولات العميقة التي عرفها المغرب والاستجابة لانتظارات المواطنين والمستثمرين والجماعات الترابية على حد سواء.

كما يندرج هذا المشروع في إطار تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الحوار الوطني حول التعمير والإسكان والتفاعل الإيجابي للحكومة مع المبادرات التشريعية القيمة، التي تقدم بها عدد من السيدات والسادة البرلمانيين من مختلف الفرق والمجموعات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد عرف المغرب خلال العقود الثلاثة الأخيرة تحولات عمرانية وديموغرافية واقتصادية عميقة، فمدننا توسعت والطلب على السكن ارتفع وانتظارات المواطنين في مجال جودة العيش أصبحت أكبر، كما أن الاستثمار أصبح يتطلب إطاراً قانونياً أكثر وضوحاً ومرونة ونجاعة.

وأمام هذه التحولات، لم يعد من المقبول أن نستمر في تدبير واقع جديد بمنظومة قانونية وضعت في سياق مختلف.

لذلك جاء هذا الإصلاح ليواكب مغرب اليوم ويستشرف مغرب الغد، وتشكل التجزئات العقارية والمجموعات السكنية، باعتبارها إحدى أهم أدوات التعمير وعملياته الترجمة الميدانية للاختيارات التي تضمنتها وثائق التعمير، كما تضطلع بدور محوري في تنظيم التوسع العمراني وإنتاج السكن وتوفير التجهيزات الأساسية.

وقد مكن القانون رقم 25.90 منذ دخوله حيز التنفيذ سنة 1992، من إرساء إطار قانوني لتنظيم عمليات التجزئة والحد من البناء غير المنظم وضمان توفير التجهيزات الأساسية وحماية حقوق المقتنين.

غير أن التطبيق العملي لهذا القانون وبعد أكثر من 30 سنة، كشف على عدد من الاختلالات من بينها:

- صعوبة عدد من مقتضياته؛

- اختلاف تأويل بعض النصوص بين المتدخلين؛

- التأخر في إنجاز أشغال التجهيز داخل العديد من التجزئات، وما ترتب عن ذلك من أعباء إضافية على الجماعات الترابية وتأثير سلبي على جودة إطار عيش المواطنين.

فالحكومة اليوم، لا تكتفي بتشخيص هذه الاختلالات، بل تقدم جواباً تشريعياً عملياً ومسؤولاً لمعالجتها، لأن الإصلاح الحقيقي هو الذي يحول الإكراهات إلى فرص للتنمية.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن فلسفة هذا المشروع تقوم على تحقيق التوازن بين ثلاثة أهداف كبرى: حماية حقوق المواطن، تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز جودة

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

نتداول اليوم في مشروع قانون يندرج ضمن الأوراش التشريعية الرامية إلى تحديث المنظومة القانونية المؤطرة للتعمير، بما ينسجم مع التحولات التي تعرفها بلادنا في مجال التخطيط العمراني وتبسيط المساطر وتشجيع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال.

ولا شك أن مراجعة القانون رقم 25.90 أصبحت اليوم ضرورة موضوعية، بعد أكثر من ثلاث عقود على دخوله حيز التنفيذ، وبالنظر إلى ما أبان عنه التطبيق العملي من اختلالات وما فرضته التحولات العمرانية والديموغرافية من تحولات جديدة تستوجب التأطير القانوني الملائم.

السيد الوزير،

إن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنطلق، في تقييمنا لهذا المشروع، من قناعات راسخة، مفادها أن السياسة العمرانية ليست مجرد تدبير تقني للعقار أو البناء، إنما هي سياسة عمومية ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وبيئية ينبغي أن تجعل الإنسان وحقه في السكن اللائق في العيش داخل الفضاءات الحضرية المتوازنة في صلب كل إصلاح تشريعي.

من هذا المنطلق، فإننا نسجل بكل إيجابية ما جاء في المشروع من مقتضيات تروم تبسيط بعض المساطر وتوضيح عدد من المفاهيم القانونية وتدقيق اختصاصات كل المتدخلين وإحداث إطار قانوني لعملية التهيئة الكبرى ذات النفع العام، بما يمكن من إنجاز مشاريع استراتيجية في أجل معقولة، مع توفير الأمن القانوني للمستثمرين.

غير أن هذه الإجابات لا تعفيانا من إثارة مجموعة من الملاحظات، التي نعتبرها أساسية:

أولا: تبسيط المساطر الإدارية، يجب ألا يكون على حساب ضمانات حماية حقوق المواطنين وخاصة صغار الملاك وذوي الحقوق، ولا ينبغي أن يؤدي إلى توسيع السلطة التقديرية للإدارة دون تعزيز آليات الرقابة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة؛

عمليات التهيئة الكبرى ذات النفع العام ينبغي أن تكون محكومة بمعايير دقيقة وواضحة، تحدد مفهوم النفع العام، حتى لا يتحول هذا المفهوم إلى مدخل للمساس بحقوق الملكية أو إحداث تفاوتات مجالية، لا تستجيب لمقتضيات العدالة الترابية.

وأخيرا، إن نجاح هذا الإصلاح يظل رهينا بتأهيل الجماعات الترابية والوكالات الحضرية والإدارات المعنية من خلال توفير الموارد البشرية

يعكس إرادة الحكومة للانتقال من منطق تدبير الإكراهات إلى منطق صناعة الفرص ومعالجة الاختلالات إلى بناء نموذج عمراني أكثر نجاعة وأكثر عدالة وأكثر استدامة.

كما أنه يجسد حرص الحكومة على جعل السياسة العمرانية في خدمة المواطن وفي خدمة الاستثمار وفي خدمة التنمية المجالية، انسجاما مع الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة محمد السادس، نصره الله.

وإننا على يقين أن مجلسكم الموقر، بما عرف عنه من حس وطني ومسؤولية، سيواكب هذا الإصلاح التشريعي، بما يخدم المصلحة العامة، ويعزز جاذبية الاستثمار، ويرتقي بجودة إطار عيش المواطنين والمواطنات.

لذلك، ألتمس من مجلسكم الموقر التصويت بالإيجاب على مشروع هذا القانون، لما يحمله من مكاسب حقيقية لفائدة المواطنين ولصالح الجماعات الترابية ولتعزيز التنمية العمرانية والمجالات ببلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لمقرر لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون.. إذن تم تسليمه.

أفتح باب المناقشة:

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.. وزع.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.. وزع كذلك.

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

الفريق الحركي.. وزع.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.. وزع.

الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.. وزع.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.. وزع.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.. تم توزيعه.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.. تم توزيعه كذلك.

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضل السيد المستشار.

المادة 27:	المؤهلة وتسريع ورش الرقمنة وتوحيد مساطر منح الرخص. شكرا.
الموافقون بالإجماع.	
المادة 28:	<u>السيد رئيس الجلسة:</u>
الموافقون بالإجماع.	شكرا السيد المستشار المحترم.
المادة 29:	الكلمة للبنى علوي... سلم.
الموافقون بالإجماع.	يمكن للسيد الوزير أخذ الكلمة للرد على المداخلة إذا رغب في ذلك،
المادة 32:	طبقا للمادة 217 من النظام الداخلي.
الموافقون بالإجماع.	إذن ننتقل للتصويت على مواد المشروع.
عنوان الفصل الثالث من الباب الأول:	المادة الأولى المغيرة والمتممة لأحكام مواد مشروع القانون التالية:
الموافقون بالإجماع.	المادة 4:
المادة 33:	الموافقون بالإجماع.
الموافقون بالإجماع.	المادة 6:
المادة 35:	الموافقون بالإجماع.
الموافقون بالإجماع.	المادة 8:
المادة 36:	الموافقون بالإجماع.
الموافقون بالإجماع.	المادة 9:
المادة 38:	الموافقون بالإجماع.
الموافقون بالإجماع.	المادة 17:
المادة 39:	الموافقون بالإجماع.
الموافقون بالإجماع.	المادة 18:
المادة 41:	الموافقون بالإجماع.
الموافقون بالإجماع.	المادة 19:
المادة 49:	الموافقون بالإجماع.
الموافقون بالإجماع.	المادة 20:
المادة 59:	الموافقون بالإجماع.
الموافقون بالإجماع.	المادة 22:
المادة 61:	الموافقون بالإجماع.
الموافقون بالإجماع.	المادة 23:
المادة 62:	الموافقون بالإجماع.
الموافقون بالإجماع.	المادة 26:
المادة 63:	الموافقون بالإجماع.

الموافقون: بالإجماع.	القانون السالفة الذكر:
المادة 68:	المادة 11:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 69:	المادة 24: (كما عدلتها اللجنة)، هذا هو التعديل اللي جابتو الحكومة فاللجنة.
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 72:	المادة 50:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
أعرض المادة الأولى برمتها للتصويت: (كما وردت)	المادة 55:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة الثانية: المتمة لمقتضيات القانون السالف للذكر رقم 25.90.	المادة 58:
المادة 11 مكررة:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 74:
الفصل الرابع المكرر:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	إذن أعرض المادة الثالثة برمتها للتصويت: (كما عدلتها اللجنة)
المادة 42 المكررة:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	أعرض المادة الرابعة: (كما وردت).
المادة 62-1:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة الخامسة: (كما وردت).
المادة 62-2:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	أعرض المادة السادسة: (كما وردت).
المادة 62-3:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	أعرض مشروع القانون برمته للتصويت.
المادة 62-4:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 34.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 25.90 المتعلقة بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات وعمليات التهيئة الكبرى ذات النفع العام.
المادة 62-5:	شكرا للجميع.
الموافقون: بالإجماع.	رفعت الجلسة.
المادة 74 المكررة:	
الموافقون: بالإجماع.	
أعرض المادة الثانية برمتها للتصويت: (كما وردت).	
الموافقون: بالإجماع.	
المادة الثالثة: التي تنسخ وتعوض مقتضيات المواد التالية من	

مساحتها 400 هكتار.

إن هذا المقتضى ليس مجرد تمديد زمني، بل هو تحفيز استثماري ذكي يمنح المنعشين العقاريين الاستقرار اللازم لتنفيذ المشاريع المهيكلية، ويحول دون سقوط الأذونات في متاهات التعثر الإداري مع ربط هذا التمديد بآليات رقابية تضمن الجدية في التنفيذ.

وفي سياق تكريس دولة الحق الإداري وتبسيط المساطر، نثمن عالياً مقتضيات المادة 8 التي تنص صراحة على أن "سكوت الإدارة يعتبر بمثابة موافقة" تماشياً مع مقتضيات القانون رقم 55.19، إن هذا التحول من "الرفض الضمني" إلى "الموافقة الضمنية" يمثل ثورة في علاقة المرتفق بالإدارة ويضع المسؤولية على عاتق المصالح الإدارية لاحترام الآجال القانونية تحت طائلة اعتبار مشروع التجزئة مقبولاً، مما سيسهم لا محالة في تسريع وتيرة إنجاز المشاريع العقارية وتقليص الكلفة الزمنية للاستثمار.

وعلاوة على ذلك، فقد استحدثت المشروع مؤسسة "منسق الورش" بموجب المادة 17، وهي مؤسسة مهنية تهدف إلى تأسيسه تتبع الأشغال وضمان جودتها، إذ أصبح صاحب التجزئة ملزماً بتعيين مهندس مساحة طبوغرافي أو مهندس معماري أو مهندس مختص يتولى السهر على تتبع إنجاز الأشغال وفق الوثائق والمستندات المرخصة.

إن هذا المقتضى سيعزز من الحكامة التقنية في أورشال التعمير، وسيحد من العيوب التي كانت تظهر بعد التسلم، حيث يصبح المنسق مسؤولاً عن الإدلاء بشهادة تثبت إنجاز الأشغال وفق الضوابط، مما يمنح الإدارة والزبون ضمانات إضافية حول سلامة التجهيزات.

وبخصوص حماية الأمن التعاقدي للمواطنين، فإن المشروع اتخذ موقفاً حازماً في المواد 33 و35 بمنع إبرام أي عقود تفويت أو إيجار أو قسمة قبل الحصول على محضر التسلم المؤقت للأشغال.

إن هذا المنع الصريح، المقرون بجزاء البطلان المطلق (المادة 72)، يهدف إلى اجتثاث ظاهرة "البيع على الورق" في تجزئات تفتقر لأدنى شروط التجهيز، مما كان يترك المواطنين ضحايا لتعثر المنعشين.

كما أن المشروع حمل العدول والموثقين والمحافظين مسؤولية جسيمة بربط تحرير العقود أو تسجيلها بتقديم نسخة من محضر التسلم المؤقت أو شهادة إدارية تثبت عدم خضوع العملية للقانون.

إن المشروع لم يغفل تامين وتحصين الملك العام الجماعي، فقد نصت المادة 24 على أن ملكية الطرق وشبكات الماء والكهرباء والتطهير والمساحات غير المبنية المغروسة تنتقل "بقوة القانون وبالمجان" إلى الأملاك العامة للجماعة بمجرد التسلم المؤقت.

ولتجاوز التعقيدات المسطرية السابقة، أقر المشروع نظام الإلحاق التلقائي بوضع محضر التسلم المؤقت لدى المحافظة العقارية، وهو مقتضى سيسهل على الجماعات الترابية بسط رقابتها وصيانتها لهذه

الملحق:

المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

المداخلات المسلمة حول مشروع قانون رقم 34.21 المتعلق بتغيير وتنظيم القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات

1- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

الحمد لله والصلاة على مولانا رسول الله وآله وصحبه ومن والاه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نلتقي اليوم في رحاب هذه المؤسسة التشريعية الموقرة لمناقشة نص قانوني يكتسي أهمية استراتيجية بالغة في مسار تدبير المجال العمراني ببلادنا.

فمشروع القانون رقم 34.21 المتعلق بتغيير وتنظيم القانون رقم 25.90 ليس مجرد تعديل تقني عابر، بل هو رؤية إصلاحيّة شاملة تنبثق من التوجهات الملكية السامية الهادفة إلى تحسين ظروف عيش المواطنين وتجويد المشهد العمراني وثمينه.

إننا اليوم بصدد مراجعة نص ظل يحكم التجزئات العقارية لما يناهز ثلاثين سنة، مما جعل تحيينه ضرورة قصوى لمواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المغرب وللإستجابة لتوصيات الحوار الوطني حول التعمير والإسكان.

إن القراءة التحليلية المضمونية لهذا المشروع تكشف عن إرادة قوية لتجاوز الإكراهات البنوية التي كشف عنها تطبيق القانون رقم 25.90، خاصة ما يتعلق بتأخر إنجاز أشغال التجهيز الذي أدى في حالات كثيرة إلى نشوء مشاهد حضرية متفككة، وحمل الدولة والجماعات الترابية تكاليف باهظة للتدخل اللاحق قصد المعالجة.

لذا، يأتي هذا المشروع ليضع حداً لتباين التأويلات في تفسير المقتضيات القانونية، ولتحقق الملاءمة المنشودة مع النصوص القانونية ذات الصلة، لا سيما قانون جبايات الجماعات الترابية وقانون تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، بما يضمن وحدة المعايير ووضوح المساطر.

ومن أبرز مظهرات هذا الإصلاح، نجد إقرار نظام تناسبي لأجال صلاحية الإذن بإحداث التجزئة وفقاً للمادة 11 حيث قطع المشرع مع التحديد النمطي للأجل في ثلاث سنوات الحالات، واستبدله بأجال واقعية تتناسب مع مساحة المشروع العقاري، تبدأ من 3 سنوات للتجزئات الصغرى وتصل إلى 15 سنة للتجزئات الكبرى التي تفوق

تطهير)، وبحضور المهندس المعماري ومنسق الورش ومهندس المساحة الطبوغرافي.

إن هذا التنسيق الميداني سيحول دون تضارب الاختصاصات وسيوفر للإدارة رؤية تقنية متكاملة قبل المصادقة على انتهاء الأشغال، مما يقلص من احتمالية ظهور عيوب تقنية مستقبلاً.

وبخصوص النظام الزجري والعقابي، فإن المشروع جاء بصرامة قانونية واضحة تهدف إلى الردع، حيث اعتبر في المادة 69 أن كل تفويت لبقعة قبل التسلم المؤقت يشكل "مخالفة مستقلة"، مما يمنع التحايل عبر العقود المتعددة.

كما شدد الخناق على الممارسات غير القانونية بجعل البطلان هو الجزاء المدني المحتوم، وبإقرار عقوبات مالية وجنائية في حال الإخلال بضوابط التجهيز أو دفتر الورش، مما يكرس مبدأ المسؤولية والمحاسبة في جميع مراحل العملية العقارية.

كما أننا في فريقنا البرلماني، نشتم المقتضيات الانتقالية الواردة في المادة الخامسة، والتي تعكس الحس الواقعي للمشرع؛ حيث مكنت المشاريع الجارية التي لم تستكمل أشغالها من الاستفادة من آجال إضافية تحددها لجان تقنية متخصصة.

إن هذا المقتضى سيحول دون توقف الأوراش الكبرى وسيضمن استمرارية الدورة الاقتصادية العقارية، مع إقرار إمكانية تدخل الدولة أو الجماعة لاستكمال الأشغال على نفقة صاحب التجزئة في حال العجز المستمر، ضماناً لحقوق المواطنين.

إن هذا المشروع من خلال ربط أجل صلاحية الإذن بمساحة الأرض المقام عليها المشروع المادة (11) يقدم إجابة واقعية لإشكالية ندرة العقار مهماً فهو يشجع على تجميع الأوعية العقارية الكبيرة لإنجاز تجزئات مندمجة توفر مرافق عمومية ومساحات خضراء كافية، بعيداً عن منطق التجزئات الصغرى المشتتة التي ترهق ميزانيات التجهيز والصيانة.

ولا يفوتنا التأكيد على أن نجاح هذا النص رهين بسرعة إصدار النصوص التنظيمية المرتبطة به خاصة تلك المتعلقة بتحديد معايير التجهيزات والمرافق العمومية وكيفية تطبيق مقتضيات إعادة الهيكلة.

إننا ندعو الحكومة إلى الالتزام بالأجل المحدد (سنة واحدة) لإخراج هذه النصوص، لضمان الانتقال السلس والموحد نحو القواعد الجديدة وتجنب أي فراغ قانوني قد يضر بمصالح الفاعلين العقاريين.

وختاماً لهذا التحليل المستفيض، نؤكد أن مشروع القانون رقم 34.21 هو لبنة أساسية في صرح "المغرب العمراني الجديد"، فهو نص استطاع בזكاء أن يوفق بين متطلبات الاستثمار العقاري وحماية الأمن التعاقدي للمواطن، وبين صرامة القانون ومرونة التدبير الاجتماعي.

إننا أمام نص تشريعي يكرس الحكامة المجالية العادلة، ويضع حداً

المرافق فور انتهائها، مما يضمن استدامة المرفق العمومي وجودة الخدمات المقدمة للسكان.

ومن المقتضيات ذات الحمولة الاجتماعية القوية، نجد المادة 42 مكررة المتعلقة بالتجزئات المنجزة بصفة تدريجية (ZAP)، وهي آلية استثنائية تسمح بإنجاز الأشغال على مراحل استجابة لحالات مستعجلة، لإعادة إسكان ضحايا الكوارث الطبيعية أو محاربة السكن غير اللائق.

إن هذا النظام يمنح الدولة والجماعات الترابية المرونة التدييرية اللازمة للتدخل في الأزمات، مع الإبقاء على حد أدنى من شروط الصحة والسلامة والأمن، وهو ما يعكس قدرة المشرع على تطويع القواعد القانونية لخدمة الأهداف الإنسانية والاجتماعية المستعجلة.

وفي توجهه شجاع نحو تصفية الملفات العالقة، وضعت المادة 50 مسطرة دقيقة لإعادة هيكلة التجزئات غير القانونية بهدف تأهيلها وإدماجها في النسيج الحضري المنظم.

لقد أجاز المشرع للجماعات الترابية التدخل عبر برامج محددة تشمل إصلاح الطرق والمسالك لتسوية وضعية البنايات القائمة بل وفتح الباب أمام نزع الملكية لأجل المنفعة العامة، لضمان تنفيذ هذه البرامج عند تعذر التوافق، مما يجسد الرغبة الأكيدة في القضاء على العشوائية وضمان حق المواطن في سكن لائق وبيئة سليمة.

كما أولى المشروع أهمية بالغة للمشاريع المهيكلية الكبرى من خلال الباب الرابع المكرر الذي نظم عمليات التهيئة الكبرى ذات النفع العام التي تتجاوز مساحتها 400 هكتار.

إن مؤسسة هذه العمليات عبر "لجنة التأهيل" وربطها بدراسات أولية واتفاقيات إطار سيسهم في خلق أقطاب حضرية مندمجة وتنافسية قادرة على استقطاب الاستثمارات المنتجة وخلق فرص الشغل، مع ضمان التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في التخطيط العمراني.

إن تعزيز الصلاحيات الرقابية لرئيس مجلس الجماعة يعد ركيزة أساسية في هذا المشروع، فبموجب المادة 28، أصبح الرئيس يمتلك صلاحية استرجاع كافة المصاريف المتعلقة بإصلاح العيوب التي قد تظهر خلال السنة التالية للتسليم المؤقت في حال تقاعس المنعش عن إصلاحها.

كما منحه المشروع صلاحية إصدار "أمر بتحصيل المداخل" بمثابة ديون عمومية، مما يحمي التوازنات المالية للجماعة ويضمن عدم تحمل الميزانية العامة لأخطاء القطاع الخاص.

وفيما يخص الجانب التقني الدقيق، فقد أحسن المشروع صنعاً بإشراك لجنة تقنية مختصة في عمليات التسليم المؤقت والنهائي تضم ممثلين عن مختلف المصالح المعنية بتوزيع الشبكات (ماء، كهرباء،

مع متطلبات الأمن القانوني ولا مع مبادئ الحكامة التشريعية الجيدة، كما يعطل الرؤية الإستراتيجية للتنمية الترابية.

ومن هذا المنطلق، فإننا نعتبر أن الحكومة مطالبة بالانتقال من منطق التدخلات التشريعية المتفرقة إلى منطق الإصلاح الشامل، عبر إعداد مدونة موحدة وشاملة للتعمير والإسكان تجمع مختلف النصوص ذات الصلة داخل إطار قانوني منسجم وواضح ومبسط، بما يضمن توحيد المفاهيم والمساطر وتقليص التأويلات المتباينة، وتسهيل الولوج إلى المعلومة القانونية.

السيد الرئيس،

إن مقاربتنا لهذا المشروع ننطلق من قناعة مفادها أن جودة النصوص القانونية لا تقاس فقط بما تتضمنه من مقتضيات جديدة، وإنما بمدى قدرتها على معالجة الاختلالات القائمة على أرض الواقع، وتوفير حلول عملية وقابلة للتنفيذ، وتحقيق التوازن بين مختلف المصالح والحقوق.

وفي هذا الإطار، نسجل عدداً من الملاحظات والاقتراحات الأساسية:

أولاً، ما زالت إشكالية تعقيد المساطر وطول آجال دراسة الملفات تشكل أحد أبرز الإكراهات التي تواجه المستثمرين والمواطنين على حد سواء. ولذلك فإن أي إصلاح تشريعي ينبغي أن يجعل من تبسيط المساطر ورقمنتها وتوحيدها هدفاً مركزياً؛

ثانياً، نعتبر أن نجاح هذا الورش يقتضي تعزيز التنسيق بين مختلف الإدارات والمؤسسات المتدخلة، وتوضيح المسؤوليات والاختصاصات بشكل أدق تفادياً لتداخل القرارات وتضارب التأويلات التي كثيراً ما تؤدي إلى تعطيل المشاريع وتأخير إنجازها؛

ثالثاً، نؤكد أن معالجة إشكالات التجزئات العقارية لا ينبغي أن تنحصر في الجانب التقني أو الإداري فقط، بل يجب أن تستحضر البعد الاجتماعي والمجالي، خاصة في ظل استمرار التفاوتات بين المجالات الحضرية والقروية والجبلية والحاجة إلى ضمان الولوج المنصف اجتماعياً ومجالياً إلى السكن والتجهيزات الأساسية؛

رابعاً، نسجل ضرورة تعزيز الضمانات القانونية الممنوحة للمواطنين والمقننين، سواء من حيث جودة التجهيزات والبنيات التحتية أو من حيث وضوح الالتزامات الواقعة على مختلف المتدخلين بما يكرس الأمن القانوني ويحيي الحقوق؛

خامساً، نرى أن فعالية المراقبة والزرع يجب أن تسير جنباً إلى جنب مع توفير آليات للمواكبة والتحفيز لأن الهدف من التشريع ليس فقط معاقبة المخالفات، وإنما أيضاً خلق شروط الامتثال واحترام القانون.

كما نود تسجيل أن أم الإشكاليات هو التفكير في حلول مستدامة لتوفير عرض عقاري واضح المعالم قادر على استيعاب البرامج والاستثمارات القطاعية، وهو ما يتطلب رؤية شاملة لحل مشاكل

للتجزئات غير المكتملة التي شوهت مشهد مدننا لعقود، ويقدم حلولاً قانونية لمشاكل مستعصية كالتجزئات العشوائية، مما يساهم في تحرير الأوعية العقارية المجمدة وضمان ولوج المواطنين إلى سكن لائق ومجهز بكل شروط الكرامة.

إن انخراطنا في التصويت الإيجابي على هذا المشروع ينبع من قناعتنا الراسخة بأنه سيشكل قاطرة للتنمية العمرانية والاجتماعية، وسيعزز من جاذبية الاستثمار في قطاع السكن، وسيساهم في خلق فرص شغل قارة، تماشياً مع روح النموذج التنموي الجديد وتحت القيادة المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس، نصر الله.

لكل هذه الاعتبارات، وباسم فريقنا، نعلن تأييدنا الكامل والمطلق لمشروع القانون رقم 34.21، مع تطلعنا إلى تنزيله وتطبيقه بروح من المسؤولية والتعاون بين كافة المتدخلين في قطاع التعمير.

شكراً على حسن إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

II- مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 34.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات وعمليات الهيئة الكبرى ذات النفع العام، كما وافق عليه مجلس النواب.

وبهذه المناسبة، فإننا نسجل بإيجابية سعي الحكومة إلى مراجعة وتحسين الإطار القانوني المنظم للتجزئات العقارية، بالنظر إلى التحولات العمرانية والديمقراطية والاقتصادية التي عرفتها بلادنا خلال العقود الأخيرة، وما أفرزته من تحديات جديدة تستدعي مواكبة تشريعية أكثر فعالية ونجاعة.

وبالمقابل، فإننا نسجل أن المقاربة المعتمدة ما تزال جزئية ومحدودة الأثر، لأنها تستمر في منطق التعديلات المتفرقة بدل الانخراط في إصلاح تشريعي شامل ومندمج برؤية إنتاج مدونة، وذلك باستحضار أن الإشكال الحقيقي الذي يعاني منه هذا القطاع الهام لا يكمن فقط في بعض المقتضيات الإجرائية أو التقنية، وإنما في تعدد النصوص القانونية والتنظيمية وتشتتها وتداخل اختصاصاتها، مما يخلق صعوبات كبيرة أمام المواطنين والمهنيين والجماعات الترابية والإدارة على حد سواء.

فاليوم، نجد أنفسنا أمام منظومة قانونية موزعة بين قوانين التعمير والتجزئات العقارية والوثائق التعميرية والعقار والبناء والمراقبة والزرع وغيرها من النصوص التنظيمية المتفرقة، وهو وضع لا ينسجم

واختيارات حول كيفية استعمال المجال بشكل يؤدي إلى تنمية منسجمة ومتناسقة للمنطقة المعنية اقتصاديا واجتماعيا، فإن عملية التجزئة العقارية وتقسيم العقارات تعتبر الوسيلة العملية التي تمكن من تنفيذ هذه التصورات والاختيارات التي تحملها وثائق التعمير وترجمتها لواقع ملموس على المستوى الجغرافي، إنه الإطار القانوني الذي يمكن من الاستجابة للحاجيات في مجال السكن وغيره من الأنشطة الأخرى التجارية والصناعية والسياحية.

ومن هذا المنطلق، واعتبارا للدور المحوري للتجزئات العقارية في مختلف البرامج المرتبطة بالتنمية، وكذا دورها في تعزيز القدرة التنافسية للمجالات العمرانية كفضاءات لاستقطاب فرص النمو، فقد حان الوقت لإعطائها الأهمية التي تستحقها، وجعل ضبط هذا المجال هدفا استراتيجيا، وذلك من أجل معالجة الاختلالات التي تعاني منها مدننا وتجاوز الإشكاليات المرتبطة بتنظيم المجال وضبط التوسع العمراني وتوفير الآليات لاستقطاب فرص الاستثمار.

إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إذ نفتخر بما تشهده مدننا من تطور في مجال التعمير والإسكان، وما راكمته بلادنا من تجارب انعكست بشكل إيجابي على مدنه، لنؤكد على أن النقاش الدائر حول التعمير والإسكان بكل أبعاده ضح حجم المشاكل والتحديات التي يعرفها مجال التجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، والحاجة الملحة إلى معالجة الاختلالات الاجتماعية والمجالية والعوائق التي تكبح تحقيق الأهداف المرجوة، وضرورة مواكبة التغيرات العميقة والسريعة التي يعرفها واقع المدن والمجالات الحضرية، والتحولت العمرانية المتسارعة التي تعرفها بلادنا، وتحتاج اليوم لتحسين يتماشى مع واقع الحال.

إن مشروع القانون الذي نناقشه اليوم، لا شك أنه يقدم حلا قانونية للعديد من الإشكالات القانونية والواقعية، خاصة ما يتعلق بأجال التراخيص وحالات توقف الأشغال والتجزئات المنجزة بشكل تدريجي، وتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، فهو مشروع إصلاحي في جوهره، ويجب عن جزء مهم من انتظارات المواطن والمستثمر في نفس الوقت، إلا أن نجاح هذا القانون عند صدوره، وتأثيره الفعلي على أرض الواقع، رهين بمدى قدرته على تحقيق التوازن بين تبسيط المساطر والإجراءات وتشديد الرقابة لضمان جودة الأشغال، وبين فتح المجال للاستثمار وفرض الالتزامات التي ينص عليها، وبين تحقيق العدالة العقارية وحقوق الملكية الخاصة، وبين متطلبات التنمية والمصلحة العامة.

فالرهان لا يتوقف عند صياغة هذا المشروع بشكل جيد ومتقدم، بل يمتد الى يشمل التنزيل الفعلي والسليم لمضامينه، وذلك بالشكل الذي يضمن حماية حقوق المواطنين والمواطنات ويحقق نجاعة السياسات العمرانية.

العقار المعقدة لا من حيث النوع ولا من حيث الوضعية القانونية وطبيعة الملكية والتحفيز.

ختاما، ولأن المناسبة شرط أن نعيد طرح إشكاليات البناء والتعمير بالمناطق القروية والجبلية متطلعين إلى حل تشريعي حاسم يغطي ضبابية النصوص التنظيمية ومحدودية المقاربة الإجرائية للاستثناءات كما نغتنمها مناسبة لنطالبكم، ومن خلالكم الحكومة، إلى مراجعة شروط ومعايير برنامج الدعم المباشر للسكن، ليشمل الخصوصيات المجالية، خاصة القروية والجبلية لضمان قواعد الاستفادة المنصفة للسكان القروية والجبلية.

وتكفي قراءة معمقة لأرقام ونسب المستفيدين من هذا البرنامج الناجح والهام للوقوف على هذه الحقيقة الثابتة، والتي يكشفها تمركز غالبية المستفيدين والعروض السكنية المشروطة ذات الصلة بالبرنامج في المدن الكبرى.

وفقنا الله جميعا لخدمة مصلحة الوطن والمواطنين تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله ونصره. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

III- مداخلة فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في هذه الجلسة التشريعية العامة لمناقشة مشروع القانون رقم 34.21 بتغيير وتنظيم القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، الذي يتعبر منعطفا إصلاحيًا جديدا في مسار تحديث المنظومة القانونية المتعلقة بالتعمير والبناء.

إن مجال التجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات ليس شكل القاطرة التي تحرك قطار التنمية في بلادنا، فهو أصل لكل نشاط، ولا يمكن وضع برنامج لنشاط معين بدونه، كما أن له أهمية كبيرة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، وذلك لما يخلقه من فرص شغل وما يجلبه من استثمارات كبيرة.

إن أبرز ما يميز هذا القطاع هو أنه كان على الدوام محط رعاية سامية، إذ شكلت الخطب والتوجيهات الملكية نقط تحول مهمة في مسار الشأن التعميري والسكني، حيث ما فتى جلالته، نصره الله، يؤكد فيها على تنظيم هذا المجال بما يستجيب للتطورات العمرانية والديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية وتمكين المواطنين والمواطنات من سكن لائق. ومن جهة أخرى، فإن وثائق التعمير، إن كانت بمثابة تصورات

السيد الرئيس المحترم:

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن المضامين الإيجابية التي جاء بها مشروع هذا القانون، وفي مقدمتها المقاربة الواقعية التي تستحضر التجربة الميدانية، وتقدم حلولاً عملية لعدد من الإشكالات التي راكمتها الممارسة، بحيث تسعى إلى تحسين جودة التدخل العمومي في مجال التعمير، وتعزيز الأمن القانوني للمستثمرين، وتوفير شروط أوضح وأكثر استقراراً لإنجاز المشاريع العقارية والسكنية.

كما أن هذا المشروع ينسجم مع الرؤية الوطنية الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال، وتشجيع الاستثمار المنتج وتعبئة العقار كرافعة أساسية للتنمية فكل تبسيط للمساطر، وكل توضيح للمقتضيات القانونية، وكل تقليص لمواطن التأويل والاختلاف، ينعكس إيجاباً على جاذبية الاقتصاد الوطني وعلى قدرة بلادنا على استقطاب المزيد من الاستثمارات وخلق فرص الشغل.

السيد الرئيس المحترم:

إن قطاع البناء والعقار يظل أحد المحركات الأساسية للاقتصاد الوطني، بالنظر إلى ارتباطه بعشرات المهن والأنشطة الإنتاجية والخدماتية.

ولذلك، فإن تحديث الإطار القانوني المنظم للتجزئات العقارية والمجموعات السكنية لا يمثل فقط إصلاحاً قطاعياً، بل يشكل دعامة حقيقية لتحفيز النمو الاقتصادي وتنشيط الاستثمار وتعزيز تنافسية المجالات الترابية.

كما نسجل بإيجابية كبيرة حرص المشروع على تمكين السلطات العمومية والجماعات الترابية من آليات أكثر فعالية لإنجاز عمليات التهيئة الكبرى ذات النفع العام، بما يضمن توفير البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية الضرورية لمواكبة الدينامية التنموية التي تعرفها مختلف جهات المملكة.

السيد الرئيس المحترم:

إننا أمام نص قانوني يتضمن مقتضيات تشريعية متقدمة، ويعكس حرص الحكومة على مواصلة إصلاح منظومة التعمير وفق مقاربة تجمع بين الحكامة والفعالية والاستدامة.

وهو إصلاح يكتسب أهميته من كونه يضع المواطن في صلب الاهتمام من خلال السعي إلى توفير فضاءات عمرانية منظمة، وخدمات عمومية ذات جودة، ومجال حضري أكثر انسجاماً وتوازناً.

لذلك، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نعتبر أن مشروع هذا القانون يشكل لبنة جديدة في بناء مغرب التنمية المجالية المتوازنة، ومساهمة نوعية في تعزيز جاذبية الاستثمار وتحسين حكامه المجال، وتسريع وتيرة الأوراش التنموية التي تشهدها بلادنا.

وعليه، فإننا نعبر عن دعمنا لهذا المشروع، ونثمن الجهود المبذولة

إن ما يجب التركيز عليه اليوم، ونحن بصدد مناقشة مشروع قانون معدل ومتمم للقانون رقم 25.90، وتقييم تجربتنا في مجال التجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، أن تنظر إلى السياسة التعميرية ضمن المفهوم الشامل والمتكامل للتنمية المستدامة، بمختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والحضرية، فوظيفة التعمير لم تعد تقتصر على توفير السكن فقط، بل توفير ما يحتاجه المواطن داخل محيطه السكني من المرافق الضرورية والتجهيزات الأساسية، قصد تلبية الخدمات الاجتماعية اللازمة لسكان المدن والقرى، حتى لا تتحول إلى فضاءات معرقة للطاقات لدى الفرد والجماعة، وبالتالي معرقة لكل برنامج تنموي نسعى إلى إنجازه.

IV- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس:

السيدة الوزيرة:

السيدات والسادة المستشارون المحترمون:

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 34.21 بتغيير وتميم القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات وعمليات التهيئة الكبرى ذات النفع العام، وهو مشروع القانون الذي يأتي في سياق تحديث الترسنة القانونية الوطنية، وجعلها أكثر قدرة على مواكبة التحولات العمرانية والاقتصادية التي تعرفها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

السيد الرئيس المحترم:

لقد شكل القانون رقم 25.90 منذ دخوله حيز التنفيذ إطاراً مرجعياً لتنظيم عمليات التعمير والتجزئات العقارية، وساهم في تأطير التوسع العمراني الذي شهدته بلادنا خلال العقود الماضية.

غير أن التحولات المتسارعة التي شهدها المجال الحضري وتزايد الطلب على السكن، وارتفاع حجم الاستثمارات العقارية، أفرزت تحديات جديدة كشفت الحاجة إلى مراجعة بعض المقتضيات القانونية بما يضمن مزيداً من الفعالية والمرونة والنجاعة وفي هذا السياق، يأتي هذا المشروع بهدف تجاوز عدد من الإشكالات العملية التي كانت تعيق إنجاز المشاريع أو تؤخر إخراجها إلى حيز الوجود، وهو ما يجسد توجهها إصلاحياً يقوم على التوفيق بين متطلبات الضبط القانوني وضرورات التنمية الاقتصادية.

خمس عشرة سنة في عمليات التهيئة الكبرى، فضلا عن إقرار التلقائية في نقل ملكية المرافق والتجهيزات العمومية إلى الجماعات الترابية فور التسلم المؤقت، وهو ما من شأنه تعزيز البنية التحتية وضمان جودة عيش المواطنين.

لكننا في المقابل نؤكد من موقعنا السياسي على ضرورة مواكبة هذا الورش بتبسيط المساطر الإدارية والقطع مع البيروقراطية وتداخل الاختصاصات بين الوكالات الحضرية والجماعات الترابية تفاديا لتجميد الاستثمارات، مع إلحاحنا الشديد على مراعاة خصوصيات العالم القروي والمراكز الصاعدة عبر تيسير شروط التجزئات فيها لدعم الاستقرار المجالي، ومواجهة المضاربات العقارية لحماية القدرة الشرائية للمواطنين، مع ضرورة إبداء مرونة واقعية مع المشاريع والتجزئات المتعثرة التي انتهت آجالها لحفظ حقوق المنعشين الصغار والمشتريين على حد سواء، مبرزين أن نجاح هذا القانون رهين بصدور نصوصه التنظيمية بشكل سريع وتنزيله بالتقائية تامة.

وبناء على هذه التوجهات الهادفة لإنجاح الإصلاحات الهيكلية ببلادنا، فإن مجموعة الدستوري الديمقراطي تعلن تصويتها بالإيجاب على هذا المشروع.

وشكرا لكم على حسن الإصغاء.

لإخراجه في هذه الصيغة المتقدمة، آملي أن يشكل رافعة إضافية لتحقيق التنمية العمرانية المستدامة التي يتطلع إليها المواطن المغربي؛ ونحن سنصوت عليه بالموافقة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

V- مداخلة مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي للمساهمة في مناقشة مشروع القانون رقم 34.21 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، وهو النص التشريعي الذي نعتبره خطوة إصلاحية حاسمة تهدف إلى إنهاء الفوضى العقارية وتحديث الترسنة القانونية المؤطرة لقطاع التعمير بعد أزيد من ثلاثة عقود من تطبيق القانون القديم.

وإننا إذ نثمن المبادرة الحكومية لتعديل هذا النص القانوني، فإننا نسجل بارتياح كبير المستجدات الهامة التي جاء بها، خاصة ما يتعلق بعقلنة ومأسسة آجال إنجاز أشغال التجهيز وفصلها بمرونة لتصل إلى

محضر الجلسة رقم 296

التاريخ: الثلاثاء 21 محرم 1448 هـ (7 يوليو 2026م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وأربع عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السابع عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهن.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين، مشكوراً.

المستشار السيد عبد الرحمان وافي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس من مجلس النواب بمشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 047.26 يتعلق بالمندوبية السامية للتخطيط؛

- مشروع قانون رقم 046.26 يتعلق بالنظام الإحصائي الوطني؛

- مشروع قانون التصفية رقم 04.26 المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة المالية 2024؛

- مشروع قانون رقم 06.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 038.13

المتعلق بإحداث المدرسة الوطنية العليا للإدارة؛

- مشروع قانون رقم 76.19 يوافق بموجبه على الاتفاق متعدد الأطراف، بين السلطات المختصة بشأن تبادل الإقرارات عن كل بلد، الموقع من طرف المملكة المغربية في 25 يونيو 2019؛

- مشروع قانون رقم 051.26 يتعلق بتنظيم مهنة العدول؛

- مشروع قانون رقم 66.23 يتعلق بتنظيم مهنة المحاماة في إطار قراءة ثانية.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة خلال الفترة الممتدة من 30 يونيو 2026 إلى تاريخه، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 10 أسئلة شفهية؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 22 سؤالاً كتابياً.

ونحيط المجلس الموقر بأننا سنكون على موعد مباشرة بعد هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة.

وسيعقد المجلس يوم غد الأربعاء 08 يوليوز 2026، على الساعة العاشرة والنصف صباحاً، طبقاً لأحكام الفصل 101 من الدستور، الجلسة العامة السنوية، المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية في مجال "مواجهة آثار التغيرات المناخية ومدى جاهزية المتدخلين للتعامل معها".

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة، بالأسئلة الموجهة لقطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، حول امتحانات البكالوريا.

والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع السؤال الآتي الأول لفريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "نتائج امتحانات البكالوريا".

فليتفضل، أحدهم لتلاوة السؤال.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم، عن نتائج امتحانات البكالوريا، نسألكم؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الثاني موضوعه "نتائج امتحانات البكالوريا" لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد خليل البرنيشي:

نفس السؤال، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

نفس السؤال.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، لتقديم السؤال.

تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

نفس السؤال، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على ثلاثة أسئلة.

السيد محمد سعد برادة، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

في البداية، أشكركم على طرح هذا السؤال المحوري المتعلق بنتائج امتحانات البكالوريا.

اسمحوا لي قبل كل شيء، أن أقدم بأحر التهاني للناجحين والناجحات في امتحان البكالوريا لهذه السنة، راجيا التوفيق والنجاح للمتشرحات والمترشحين الذين اجتازوا الدورة الاستدراكية.

نتائج الدورة العادية لامتحانات البكالوريا، كما تعلمون، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، مرت امتحانات الدورة العادية من الامتحان الوطني الموحد لنيل شهادة البكالوريا لهذه السنة في ظروف جيدة، خلال الفترة الممتدة من 4 إلى 6 يونيو 2026، وتم الإعلان عن نتائج هذه الدورة يوم 17 يونيو 2026.

- أولا، معطيات الترشيح لامتحانات البكالوريا، أعداد المترشحين:

- عدد المترشحين كان هاذ العام 2026، 528 ألف مترشح، والعام اللي داز كان عندنا 496 ألف، يعني زيادة بـ 6.44%؛

- عدد المترشحين الأحرار 101 ألف، العام اللي داز كانت عندنا 110 ألف، ناقص 8.4%؛

- عدد المترشحين الممدرسين 426 ألف و737، العام اللي داز كان

عندنا 385 ألف و396 مترشح يعني زائد 10%.

وهذا يدل على أن التلاميذ اليوم كيكملو الإعدادي ديالهم وكيكملو أكثر الثانوي التأهيلي ديالهم والهدر المدرسي تينقص.

نسبة النجاح لدى فئات خاصة من المترشحين:

المترشحون بالمؤسسات السجنية:

- عدد المترشحين: 2602؛

- عدد الحاضرين: 2418؛

- عدد الناجحين: 1103؛

- نسبة النجاح: 45%.

المترشحون بالمؤسسات في وضعية إعاقة:

- عدد المترشحين: 2390؛

- عدد الحاضرين: 1809؛

- عدد الناجحين: 1476، يعني بنسبة نجاح نتاع 81%.

- ثانيا، مؤشرات نتائج الدورة العادية، عدد الناجحين ونسبة النجاح حسب نوع الترشيح:

- الناجحون الممدرسون: 262.000، يعني 64.8% نتاع نسبة النجاح؛

- الناجحون الأحرار: 20.789، نسبة النجاح 37%؛

- والمجموع تيعطي: 283.000، بنسبة النجاح نتاع 61.5%.

تطور أعداد الناجحين عند الممدرسين:

عدد الناجحين الممدرسين كان في 2025: 250.000، اليوم في 2026: 262.000، زائد 5%.

وإلا قارننا الإناث مع الذكور:

- نسبة المترشحين الإناث والذكور: الإناث 52%، والذكور 48%؛ تقريبا النصف.

- نسبة الناجحين، هنا فين كاين الفرق: 59% إناث، و41% ذكور.

- نسبة نجاح الإناث والذكور: الإناث تينجحوب 68.7%، والذكور تينجحوب 60%؛ كاين فرق نتاع 9 النقط.

نسبة النجاح حسب نوع التعليم وأقطاب الشعب:

- قطب الشُعَب الأدبية: نسبة النجاح 73%؛

- قطب الشعب العلمية: نسبة النجاح 63%؛

- قطب الشعب المهنية: نسبة النجاح 69%.

وهاذ الشي تيعطي واحد النسبة نتاع 65% للجميع.

نسبة الحاصلين على ميزة:

من بين مجموع الناجحين في الدورة العادية لسنة 2026، حصل 57% منهم على ميزة، وهو مؤشر إيجابي على جودة النتائج المحققة:

- بالنسبة لميزة مستحسن: في 2025 كان عندنا 90.000، نفس العدد هاذ العام؛

- ميزة حسن: كانت عندنا في 2025، 43.000، هاذ العام عندنا 48.000، زائد 11%؛

- ميزة حسن جدا: كانت عندنا 18.700 العام اللي داز، هاذ العام عندنا 23.000، بزيادة 23%.

وإيلا جمعنا كولشي عندنا الميزة تزايدت بـ 5% بين 2025 و2026، اللي تبين هاذ الشي بأنه راه نتائج الباكلوريا تتحسن عام على عام.

- ثالثا، تأمين جودة تنظيم الامتحانات:

كما تعلمون، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، فقد مرت امتحانات الدورة الاستدراكية الأسبوع الماضي في أجواء جيدة، وشارك في هذه الدورة حوالي 160 ألف مترشحة ومترشح، وينتظر الإعلان عن نتائجها يوم 11 يوليوز 2026.

ومن أجل إنجاح هذا الاستحقاق الوطني الهام، فقد تم تنظيم هذه الامتحانات وفق المرجعيات القانونية والتنظيمية الخاصة بهما.

تم على المستوى المركزي اختيار المتدخلين في الامتحانات وفق مساطر محددة.

تم اختيار الفضلاء وتأمينها عبر أنظمة المراقبة بالكاميرات.

تم التنسيق مع المصالح الأمنية لتأمين نقل المواضيع وتأمين الفضلاء الخاصة بإجراء وتصحيح الامتحانات.

تم إعداد مخطط للطوارئ في الحالات التي تستدعي اتخاذ إجراءات استثنائية بالتنسيق مع السلطات الترابية.

وأغتنم هذه المناسبة، من أجل التقدم بالشكر لرجال الأمن والقوات المساعدة والدرك الملكي والوقاية المدنية والسلطات المحلية على مساهمتها في إنجاح هذا الاستحقاق الوطني الهام.

- رابعا، معطيات الحضور والضبط خلال إجراء الدورة العادية:

- أعضاء الفرق المحلية لرصد الغش: 4000 واحد، 2 فكل مركز، 2000 مركز؛

- المكلفين بالحراسة: 107 ألف شخص وأستاذ؛

- قاعات الامتحانات: أكثر من 26 ألف قاعة؛

- الملاحظ عندنا: 2007؛

- مراكز لتصحيح اللي هما العدد ديالهم: 283؛

- المصححين: 31622، صححنا 3.3 مليون ورقة تحرير لتصحيح؛

- مراقبة جودة التصحيح: 283 مسؤول.

- إجراءات لزجر الغش خلال إجراء الاختبارات:

بغيت نقول ليكم العام اللي داز جربنا 12 آلية كل واحدة قبطات لينا تقريبا 150 حالة، هاذ العام عممنا 2000 آلية، كل آلية قبطات يالاه 2 ديال الناس، شنو معناها؟

معناها الناس راه هاذ العام ما دخلوش التليفونات وما غشوش، راه دازت الأمور بأحسن ما يرام.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لقد أضفت للسيد الوزير تقريبا دقيقتين، سأوزعها على ثلاثة، كايين شي 40 ثانية لكل واحد من أعضاء الفرق اللي بغا يتمتع بها.

إذن غادي نعطي في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، غادي نعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السي المصطفى.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

بداية، أتقدم بأصدق التبريكات إلى أبنائنا التلاميذ وإلى جميع الناجحات والناجحين ولأسر المغربية، متمنيا لهم مسارا دراسيا ومهنيا موفقا يليق بطموحاتهم وبحجم تضحيات ذويهم.

اليوم، نحن جد مقتنعون بأن نتائج امتحانات الباكلوريا تشكل بالنسبة إلينا، نحن ممثلو الأمة، محطة سنوية لتقييم حصيلة المنجز الحكومي في قطاع التعليم، الذي تمكن من حصد نتائج جد إيجابية ولملموسة خلال هذه الولاية، بفضل التنزيل المحكم للتوجيهات الملكية السامية، التي جعلت من قضية إصلاح التعليم ببلادنا على رأس الإصلاحات الكبرى التي تشغل عليها الحكومة بكل جدية ومسؤولية وطنية.

اليوم، هذا الإصلاح الحكومي بدأ بحصد ثماره، والنتائج التي أعلنتم عليها، السيد الوزير، تؤكد باللموس نجاعة حزمة التدابير الحكومية والاختيارات المعلنة، التي همت ورش إصلاح المدرسة العمومية بشكل جذري وغير مسبوق في تاريخ التدبير القطاعي لهذا الورش الاستراتيجي.

السيد الوزير المحترم،

هذه النتائج الإيجابية والمطمئنة نريدها بالمناسبة أن تكون محفزا حقيقيا لكم، السيد الوزير، لمضاعفة مجهوداتكم القوية من أجل

والمعاهد والجامعات، ضمانا لتكافؤ الفرص بين الناجحين في الدورة الأولى والدورة الاستدراكية.

السيد الوزير المحترم،

نثمن الجهود الكبيرة التي تبذلها وزاراتكم في سبيل إنجاح هذه المحطة وضمان شفافيتهما ونزاهتهما، لكي يتعين العمل على تجاوز الإشكالات التي طرحتها هذه المحطة، وعلى رأسها الآليات ومحاربة الغش وتوظيف جهاز غير فعال، إنعكس على تركيز التلاميذ ومساهمته في زيادة ضغوطاتهم، وطريقة التفتيش المزعجة في كل الساعات، مما تسبب في ضياع الكثير من الوقت وفقدان التركيز في الامتحانات الذي يعتبر أهم امتحان في مسيرة التلميذ الدراسية.

كذلك، السيد الوزير، اشتكى العديد من التلاميذ والتلميذات من طول امتحان مادة الفيزياء وعدم مناسبتها مع المادة المخصصة لها، علما أنها مادة علمية تحتاج للتفكير، وإذ بالتلاميذ يتفاجؤون بـ 14 صفحة، وكذلك أساتذتهم أكدوا أن الأمر مبالغ فيه، حيث وجدوا أنفسهم في سباق مع الزمن والنتائج المسجلة في هذه المادة تعكس ما نقوله.

السيد الوزير المحترم،

نتمنى صادقين تجاوز هذه المشاكل خلال السنوات المقبلة، والأخذ بعين الاعتبار الملاحظات.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لك، السيدة المستشارة المحترمة، من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

تأنيرت السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إن النقاش حول امتحانات البكالوريا لا ينبغي أن يختزل في نسب النجاح أو في جوانب تنظيمية على أهميتها، لأن امتحان البكالوريا ليس سوى المحطة الأخيرة في مسار تربوي يمتد لسنوات، ولا يمكن تقييمه بمعزل عن واقع المنظومة التعليمية برمتها.

فالسؤال الجوهرى الذي ينبغي أن يشغلنا جميعا، هو: إلى أي مدى نجحت المدرسة العمومية في ضمان الإنصاف وتكافؤ الفرص والارتقاء بجودة التعليمات وتمكين جميع المتعلمين من مقومات النجاح بغض النظر عن أوضاعهم الاجتماعية أو المجالية؟

السيد الوزير،

إن التلميذ لا يلج قاعة الامتحان محملا فقط بما راكمه من

تقليص حجم الفوارق المجالية ومحاصرة ظاهرة الهدر المدرسي بالمناطق الجبلية والنائية، فيما تبقى من عمر هذه الولاية الحكومية، مع مواصلة تعبئة كل الفاعلين والمتدخلين لتوفير كل الظروف الإيجابية لأسرة التعليم ولتحسين جودة البنيات التحتية للمؤسسات التعليمية وتعزيز الحكامة التربوية، لضمان استدامة هذه النتائج الإيجابية والمبشرة.

نهنتكم، السيد الوزير، مرة أخرى على هذه النتائج المشجعة وعلى نجاحكم في تدبير هذا القطاع الكبير، بعدما تمكنتم من تنزيل رؤية طموحة ومنسجمة، جعلت من المدرسة العمومية مدرسة جديرة بالثقة، دامجة ومنصفة، وستكون قادرة على إخراج الكفاءات التي ستحمل مشعل مغرب المستقبل، مغرب قادر على كسب كل الرهانات التنموية.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الأوصال والمعاصرة.

تفضل.

المستشار السيد خليل البرنيشي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شكرا لكم السيد الوزير على المعطيات التي تفضلتم بتقديمها، وبهذه المناسبة نهى التلاميذ والتلميذات الذين اجتازوا امتحانات البكالوريا بنجاح، متمنين لهم مسيرة علمية موفقة، ونتمنى كل التوفيق والنجاح للمستدرسين.

كما نعبر عن ارتياحنا البالغ للنتائج المحققة، حيث بلغت نسبة النجاح 64% لدى المتدربين و37% في صفوف الأحرار.

السيد الوزير المحترم،

جميعنا نعلم أهمية الحصول على شهادة البكالوريا بالنسبة للتلاميذ، فهي منعطف هام في مسار التلميذ والتلميذات، لذا من المنطقي أن تحظى امتحانات نيل شهادة البكالوريا بأهمية كبيرة سواء من قبل الوزارة الوصية، عبر توفير جميع الشروط الضرورية والسليمة لكي تمر بأفضل صيغة ممكنة، ومن قبل التلاميذ وأسرهم عبر التحضير الجيد لتحصيل النتائج المرجوة.

هنا ينبغي التأكد على ضرورة التعجيل بتمكين الناجحين من شواهدهم قبل فترة المباريات الخاصة ومباريات الولوج للمدارس

أثرها الفعلي على جودة التعليمات، وليس فقط على أساس المؤشرات الرقمية ونسب النجاح.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

غادي ننقلو للسؤال الآتي الرابع وموضوعه "التدابير والإجراءات المتخذة للتخفيف من الاكتظاظ داخل الأقسام الدراسية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الوزير المحترم،

عن التدابير والإجراءات المتخذة للتخفيف من الاكتظاظ داخل الأقسام الدراسية نساثلکم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيدة المستشارة على هاذ السؤال الهام.

نسبة الاكتظاظ على الصعيد الوطني، كانت في الدخول المدرسي 2021-2022: 11.6%، اليوم فالدخول المدرسي 2025-2026 يالاه 4.6%، والعام الجاي إن شاء الله فالدخول المدرسي 2026-2027 غنكونو يالاه 2%.

يمكن لينا نقولوبأنه الاكتظاظ غنكونو تغلبنا على هاذ المشكلة من الدخول الدراسي الجاي.

نعطيكم دابا الاكتظاظ على حسب الأسلاك:

التعليم الابتدائي في 2021 كنا 6.8%، اليوم عندنا يالاه 1.3%، والدخول المدرسي الجاي غنكونو 0.8% بـ 30 تلميذ على الأكثر في القسم.

فالتعليم الإعدادي، كان عندنا فالدخول المدرسي 2021-2022: 22%، اليوم وصلنا لـ 9.8%، وفالدخول المدرسي الجاي إن شاء الله غنكونو أقل من 5% بـ 36 طفل في كل قسم على الأكثر.

فالتعليم التأهيلي، اليوم تقريبا عندنا 10% نتاع الاكتظاظ، فالدخول المدرسي الجاي غنكونو إن شاء الله أقل من 5%، أيضا بـ 36 طفل على الأكثر فكل قسم.

معارف، بل يحمل أيضا حصيلة سنوات من التحديات التي تواجه المدرسة العمومية من اكتظاظ الأقسام والخصاص في الموارد البشرية والتفاوتات المجالية، وتعثّر تنزيل عدد من الإصلاحات وتوالي البرامج والمناهج دون تقييم علمي دقيق لأثرها الفعلي على جودة التعليمات.

كما ولا تزال المدرسة العمومية مطالبة بمواجهة رهانات كبرى، في مقدمتها توفير بيئة مدرسية جاذبة وأمنة والحد من الهدر المدرسي وتعزيز الدعم التربوي وتسريع الإدماج الرقمي والعناية بالصحة النفسية للمتعلمين وتحفيز الأطر التربوية والإدارية وإرساء حكمة فعالة تقوم على ربط المسؤولية بالمحاسبة، فهذه هي القضايا الجوهرية التي ينبغي أن تنصدر النقاش العمومي، لأنها تمثل الأساس الحقيقي لأي إصلاح يروم الارتقاء بجودة التعليم وضمان تكافؤ الفرص.

السيد الوزير،

إن من القضايا التي أصبحت تثير الكثير من علامات الاستفهام وتستوجب تدخلا حازما من الوزارة، ما يعرفه عدد من مؤسسات التعليم الخصوصي من فروقات كبيرة ومتكررة بين نقط المراقبة المستمرة والنتائج المحصل عليها في الامتحان الوطني، فهذه الظاهرة تتكرر كل سنة وتطرح تساؤلات مشروعة حول مدى احترام معايير التقويم وحول تكافؤ الفرص بين جميع المترشحين، وحول مصداقية نقط المراقبة المستمرة عندما تتحول في بعض الحالات إلى وسيلة للتنافس التجاري واستقطاب الأسر، بدل أن تكون أداة تربوية موضوعية.

إننا لا نعمم هذا الحكم على جميع مؤسسات التعليم الخاص، فهناك مؤسسات جادة ومحترمة، لكن استمرار هذه الاختلالات يفرض تعزيز آليات المراقبة والتقييم والتتبع وإرساء نظام وطني أكثر صرامة لتقويم المراقبة المستمرة، بما يضمن العدالة والشفافية ويحافظ على مصداقية شهادة البكالوريا.

ومن جهة أخرى، السيد الوزير، لا أحد يعارض محاربة الغش وحماية مصداقية شهادة البكالوريا، لكن ذلك يجب ألا يكون على حساب الصحة النفسية للمترشحين، فالمطلوب هو تحقيق توازن بين ضمان نزاهة الامتحان وتوفير أجواء تربوية تساعد التلميذ على التركيز والاطمئنان، مع تقييم الأثر النفسي لوسائل المراقبة ومراجعة كيفية استعمالها بما يحفظ نزاهة الامتحان ويصون في الآن نفسه سلامة المترشحين النفسية وتكافؤ الفرص بينهم.

السيد الوزير،

إن الرهان اليوم ليس فقط على تنظيم امتحانات ناجحة، وإنما على بناء مدرسة عمومية قوية منصفة وذات جودة، تستعيد ثقة الأسر المغربية وتوفر نفس فرص النجاح لجميع أبناء الوطن، بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي أو المجال الذي ينتمون إليه، وهذا يقتضي معالجة الإشكالات البنيوية للمنظومة والإنصات الحقيقي لنساء ورجال التعليم والارتقاء بالحكمة وتقييم السياسات العمومية التعليمية على أساس

فين كان عندنا المشكل؟

كان عندنا المشكل أولا بالطريقة ديالنا باش كنا تنديرو التصميم، دابا بـ (la micro planification)، التصميم المحلي، تغلبنا على هاذ المشكل، على ود قسم بقسم تنعرفو اشنو واقع فيه وتنحطو فيه العدد الأنجع نتاع التلاميذ.

أيضا كان عندنا 3 دالمناطق اللي كان فيهم المشاكل، كانت مراكش وفاس اللي كانو معطلين فالبنائات، وكان عندنا الدار البيضاء لأن كان فيها التحول كثير نتاع مدن الصفيح، وتتحولو من مدن الصفيح، ولكن المدارس تبتعلطو.

إذن هاذ الشئ هاذ العام باش نتفاداو هاذ الشئ، بدينا بـ 57 مدرسة جديدة فالدار البيضاء، و43 فمراكش و47 في فاس، وهاذو كلهم اخذينا القرار في آخر العام في ديسمبر، وإن شاء الله غادي يكونو واجدين الدراري تيقروا فيهم في شتنبر.

وهكذا على ما ظنيت غنكونو تغلبنا على هاذ المشكل ديال الاكتظاظ على الصعيد الوطني. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب، الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كنشكركم السيد الوزير على جوابكم القيم، اللي كيبان أنه يحيط بكل الإشكالات، يعني كاين هناك تملك لمختلف الإشكالات وكاين الجواب على كل الإشكالات اللي كنطرحوها، وكننوهو بالإجراءات والتدابير اللي كنقوم بها الوزارة من أجل النهوض بالمنظومة التعليمية، وخاصة في الشق المتعلق بموضوع سؤالنا.

السيد الوزير المحترم،

لطالما شكل الاكتظاظ المدرسي أحد أبرز التحديات التي تعيق جودة العملية التعليمية في بلادنا، إذ يؤدي تضخم أعداد المتعلمين داخل الحجرات الدراسية إلى تشتيت تركيز التلاميذ وصعوبة الاستيعاب ديالهم للمضامين المدرسية، ويفرض على المدرسين اعتماد طرق إلقائية تقليدية تفتقر إلى التنشيط والابتكار ويعرقل المتابعة الفردية للتعثرات الدراسية، مما يفاقم من ظاهرة الهدر المدرسي، وهذا الضغط الذي يشكله الاكتظاظ على البنية التحتية هو من بين أكثر الأسباب اللي كتساهم في إضعاف جاذبية المدرسة العمومية.

ولذلك، نؤكد على ضرورة مضاعفة الجهود للحل وللتخفيف من هذا الإشكال والتسريع في تأهيل المنظومة التعليمية لضمان بيئة تربوية تركز الإنصاف، وتمكن التلاميذ والتلميذات من شروط تعلم فعال وتطوير الكفايات الأساسية، وذلك عبر توفير الموارد البشرية اللازمة لضمان تلمذ قار للتلميذات والتلاميذ بمؤسسات التربية والتعليم العمومي.

ونعتقد أن حرص الوزارة المتواصل على الرفع من عدد المناصب المالية المخصصة للوزارة خطوة إيجابية في هذا الاتجاه، حيث تم توظيف ما يفوق 20 ألف من أطر التدريس والأطر المختصة، وكذا الأطر التقنية والإدارية برسم هذه السنة.

ونأمل أن تتم مواصلة هذه السياسة اللي تحظى فيها القطاعات الاجتماعية ومن بينها التعليم، بنفس الأولوية في السنوات المقبلة.

كما نشدد على أهمية التخطيط المسبق والمحكم في عملية توسيع العرض المدرسي، عبر إحداث وتأهيل المؤسسات التربوية في المناطق التي تشهد نموا ديموغرافيا متزايدا ودينامية متسارعة في تنقل السكان، خاصة في العالم الشبه الحضري، وفي ذلك تأمين للتمدرس القار والمنظم وضمان استقرار الأطر التربوية.

السيد الوزير،

نحن جد فخورين بالنتائج التي تحققت على مستوى قطاع التربية الوطنية بفضل الإصلاحات التي باشرتموها، وأملنا أن تترسخ هذه النتائج وتتواصل من أجل الرقي بالمنظومة التعليمية إلى المستوى الذي يستجيب لطموحات بلادنا والأسر المغربية وللمتطلبات التنموية التي تنشدها بلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير،

فيما تبقى إيلابغيتو؟

شكرا.

غادي ننتقلو الآن للسؤال الموالي حول "الهدر المدرسي" اللي كتجمعها وحدة الموضوع.

ولهذا كالعادة غادي نعرضهم دفعة واحدة، والأجوبة غادي تكون ديال السيد الوزير دفعة واحدة.

والبداية مع فريق التجمع الوطني للأحرار، موضوع السؤال "الجهود المبذولة للحد من الهدر المدرسي".
تفضل، السي شاكرا.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

عن الإجراءات المزمع اتخاذها من أجل الحد من آفة الهدر المدرسي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الثاني موضوعه "الحد من الهدر المدرسي" لفريق الأوصال والمعاصرة.

تفضل، السيد الرئيس.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

السيد الرئيس،

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الثالث موضوعه "الجهود المبذولة للحد من الهدر المدرسي" لفريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نؤكد السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع موضوعه "إشكالية الهدر المدرسي في المناطق القروية والجبالية" للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس.

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الخامس موضوعه "الإجراءات والتدابير المتخذة للتخفيف من ظاهرة الاكتظاظ داخل الأقسام ومدى مساهمة ذلك في الحد من الهدر المدرسي".

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، نفس السؤال.. السادس موضوعه "الهدر المدرسي" للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

المستشار السيد أويكر اعبيد:

شكرا السيد الرئيس.

نفس السؤال كذلك.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، ننتقلوا إلى جواب السيد الوزير على الأسئلة الستة حول "الهدر المدرسي".

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السادة المستشارون المحترمون على طرح هذه الأسئلة الهامة.

اسمحوا لي أن أؤكد لكم بأن الوزارة تعتبر الهدر المدرسي أحد أهم التحديات التي تحول دون تحقيق المنظومة لأهدافها وغاياتها الكبرى، لهذا تعمل الوزارة على التصدي لهذه الآفة من خلال تقليص نسبتها بالثلث.

أهم الأرقام والمعطيات المتعلقة بالهدر المدرسي:

تراجع الهدر المدرسي بنسبة 6.2% حيث تراجع عدد التلاميذ المنقطعين عن الدراسة عن حوالي 294.000 إلى 276.000 تلميذ خلال الموسم الدراسي 2024-2025، سيبقى في الذهن ديالنا بأنه في 2020-2021 راه كان عندنا 331.558 طفل انقطع عن الدراسة، إذن في ظرف واحد 3 سنين، 4 سنين دزنا من 330.000 إلى 276.000.

كيفاش هاذ 276.000 تتفرق بين الأسلاك؟

في التعليم الابتدائي عندنا 72.796 طفل اللي انقطع في 2024-2025، يعني 26% نتاع الجميع.

التعليم الثانوي 144.000 طفل اللي انقطع، أكثر من 50%، وهذا هو المشكل الكبير.

والتعليم الثانوي التأهيلي 58.000 اللي انقطعت، يعني 21%.

من الحلول باش نحاولو نتصداولهاذ المشكلة.

في التعليم الإعدادي، أول حاجة هي مدارس الريادة، لأن جميع الأطفال اللي تينقطعو كلهم تيكونو سقطو وعندهم نتائج في القراية ديالهم ناقصة بزاف، إذن أول حاجة خصنا نحسنو من المستوى ديالهم، ما يمكنش واحد الطفل يدخل للإعدادي وما يعرفش يحسب وما يعرفش يقرأ وما يفهمش شي كلمات بالفرنسية، هاذ الشيء هو اللي تيجعلو يبقى في آخر القسم ما فاهم والو، تدوز واحد الوقت ما تيعاودش يرجع ولا ما دخلش كاع، ولا ما رجعش كاع ما دازش من الابتدائي، مشى للإعدادي، من الابتدائي مشى دار حاجة أخرى ولا خرج للزنقة.

أشنو تنديرو أيضا في إعداديات الريادة باش نجلبو التلاميذ يجيو ويحسنو المستوى ديالهم في القراية؟ وأيضا يديرو حوايج آخرين اللي تيجعلهم المدرسة ترجع لهم يكونو تيبغيو هاذ المدرسة ويجيو لها؟

هو ما الأنشطة الموازية، هاذ الأنشطة الموازية اللي فيها السينما، الرسم، الموسيقى وعدد من الأمور الأخرى، منها حتى الرياضة، جميع الرياضات تيمكن لهم يديروها، هاذ الشيء تيجعل هاذ الوليدات يعاودو يديرو شوية الثقة في النفس، حيث ما يمكن يعرف يحسب ما يكونش مزيان في الرياضيات ولكن يمكن يكون تيلعب، يعني ممتاز في الكرة ولا ممتاز في السينما ولا ممتاز في المسرح.

وهاذ الشيء تيعاود يرجعوا الثقة في النفس ويعاود يدخل للقسم ديالو ويبذل ذاك المجهود اللي مطلوب منو باش يبقى متبع القراية ديالو.

أيضا تنديرو ذاك خلايا اليقظة اللي فيها المدير، فيها يعني أساتذة اللي حتى هو ما باغيين يعني يدخلو فهاذ الخلايا، علاش؟

باش نتبعو هاذ الوليدات، "مسار" تيعطينا تقريبا 20% نتاع التلاميذ اللي مهدين بالانقطاع، هاذ 20% تقريبا نتبعوها واحد بواحد، هاذ الأساتذة أولا هاذ خلايا اليقظة تيتبعوهم، تيجلسو معهم، تيشوفو أشنو هوما المشاكل ديالهم، واش مشاكل القراية، أو مشاكل في العائلة ديالهم، مشاكل نفسية، وتنحاولو كل واحد نعطيوه الوقت ونعطيوه شي حل باش يبقى تيجي للمدرسة.

فنفس الوقت أولا هاذ شي ولد ما جاش النهار الأول، والنهار الثاني، تيبدا المدير ولا شي مسؤول فهاذ الخلايا يعيط للآباء ديالو، يشوف فين هو، يقلب عليه باش يرجع، واش مريض، واش ماشي مريض، واش غير جالس في دارو باش يعاود يردو للمدرسة، وإيلا من بعد أسبوع ما ردوهش للمدرسة راه تيتصلو بالسلطات المحلية باش يمشيو لدارو ويشوفو فين هو ويردوه، وإيلا كاع على الأكثر ما قديناش من بعد واحد الشهر راه ذاك الشيء تيمشي للجنة الإقليمية نتاع التعليم اللي تتبع هاذ الشيء ديال الهدر المدرسي، باش يديرو اللي تيخصهم يديرو باش يلقبو على هاذ لوليد ويردوه.

هاذ التبع اليومي الأسبوعي الشهري تيجعل بأنه فهنيك 230 إعدادية الريادة نتاع العام اللي داز، قدينا في ظرف عام نقصو من الهدر المدرسي بالنصف، كان عندنا معدل نتاع 8.5% هبطناه لـ 4.25%، إذن ممكن نقصو من الهدر المدرسي في الإعداديات بالأخص، وإيلا نقصناه بالنصف تيبقى ذاك النص الآخر اللي خرج للزنقة ولا اللي ما رجعش، خصنا حتى هاذوك نجبرو لهم شي حل، هاذوك الوليدات الحل ديالهم هو المدرسة نتاع الفرصة الثانية، اليوم المدرسة فرصة ثانية باش يتعلم حرفة، هاذ المدرسة فرصة ثانية اليوم عندنا 23.000 طفل اللي تيقرا فيها.

فالدخول المدرسي نتاع هاذ العام غادي يكون 35.000 طفل تيمكن لويقرا فيها، وغادي يخرج من الإعدادي لوليد اللي ما بقاش قاد يتبع وغادي يمشي لهاذ المدرسة (direct) بلا ما يمشي يدور في الزناقي، إذن 35.000 في الدخول المدرسي وتنظمحو نوصلو لذاك 70.000 باش ذاك النص اللي تنهضرو عليه كلو يمكن لويدخل لمدارس الفرصة الثانية.

من غير مدارس الفرصة الثانية عندنا التكوين المهني، عندنا (les apprentissages) في الفلاحة، في الصناعة التقليدية، باش جميع هاذ لوليدات حتى شي واحد وإيلا خرج من المدرسة ما يمشي للزنقة، ولا بد يمشي يتعلم شي حرفة ونقصو من هاذوك (les NEETs) وما يبقاوش عندنا لوليدات بلا حرفة وبلا قراية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

غادي نعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الموضوع، تفضل.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

فعلا نسبة الهدر المدرسي تراجعت بحوالي 6%، فعلا إشكالية الهدر المدرسي تعتبر من أهم التحديات اللي كتواجه المنظومة التربوية أولا المنظومة التعليمية بالمغرب.

فهاذ الصدد الوزارة ديالكم قامت بمجموعة من الإصلاحات من خلال محاولة تنزيل خارطة الطريق لإصلاح المدرسة المغربية، نذكر منها:

- تعميم مدارس الريادة في أفق 2028 بحول الله؛

- توسيع أسطول حافلات النقل المدرسي، ولا سيما بالعالم القروي؛

- الدعم الاجتماعي، ولما لا الدعم المالي للأسر المعوزة المغربية؛

¹ Not in Education, Employment or Training.

السيد الوزير،

نشكركم على توضيحاتكم القيمة التي تفضلتم بتقديمها بخصوص المجهودات التي تقوم بها وزارتكم للحد من ظاهرة الهدر المدرسي، والتي نراها في حقيقة الأمر تدابير وإجراءات ضرورية أعطت نتائج محترمة، حيث كشفت منظمة اليونسكو أن المغرب حقق تقدماً لافتاً في مجال تعميم التعليم وتقليص معدلات الهدر المدرسي خلال ربع القرن الأخير، قبل أن تعود نفس المنظمة لتؤكد في نفس التقرير أن الولوج إلى المدرسة لا يعني بالضرورة ضمان مسار دراسي منتظم، إذ ظلت نسب الانقطاع مرتفعة بشكل محير في مراحل متقدمة من المسار الدراسي، حيث أن 16% من التلاميذ - أي أكثر من 250.000 - يفشلون في استكمال التعليم الابتدائي، ترتفع بالنسبة للمنتقطعين قبل إنهاء السلك الإعدادي إلى نسبة 53%، لتصل نسبة من لا يبلغون مرحلة التخرج من الثانوي التأهيلي إلى 74%، ما يعني أن الإجراءات المتخذة للحد من ظاهرة الهدر المدرسي، رغم أهميتها، تبقى غير كافية.

السيد الوزير،

غذاكرو معكم بصراحة، المشكل ما شي كان مشكل وليد هاذ السنة وديال 2020 ولا 2021، المشكل كاين منذ عقود، ولكن خصنا نعرفو فين كاين هاذ الخلل ونحاولو نشوفو الأسباب ونعالجوها.

السيد الوزير،

لا يمكن لتلاميذ تبعد المدرسة عنهم بـ 4 كيلومتر أو لا 5 كيلومتر فالبرد والشتا ما ينقطعوش على المدارس، لا يمكن لتلاميذ يمشيو لواحد المدرسة في منطقة جبلية، اللي السيد المدير الإقليمي، مع احتراماتي لبعض السادة المدراء الإقليميين اللي تيزورو المدرسة اللي في عاصمة الإقليم، أعطيكُم مثلاً إقليم تارودانت أو الشوكة آيت باها، أو تاونات، غتسول السيد المدير غيقول لك ما عرفتش فين جات هاذ المدرسة.

السيد الوزير،

البعد الجغرافي ديال الدواوير اللي فيهم الدراري على المدارس تيجعل أنه لا بد من النقل المدرسي، صحيح أن المبادرة الوطنية، الحمد لله، دارت مجهود كبير ووفرت النقل المدرسي، ولكن تبقى جمعيات المجتمع المدني اللي تتسير هاذ المنظومة ديال هاذ النقل بإمكانيات اللي عندها، عندها إمكانيات ضعيفة، باش يمكن لها توفر وتيمكن لها تيسر هاذ السيارات هاذي، وخصوصاً على البعد لتوفير قطاع الغيار وواحد العدد ديال المسائل اللي هي ضرورية، باش يمكن تكون السير العادي لهاذ المدارس.

لا يمكن، السيد الوزير، نقولو بأنه راه يمكن لنا نحاربو الهدر المدرسي ومازال عندنا أقسام، 4 المستويات أو لا 5 مجموعين فقاعة واحدة، لا يمكن نقولو بأنه غادي يكون عندنا تعليم بالمستوى وما وفرناش المدارس الجماعية اللي كانت خصها تكون فجميع الجماعات.

- بناء المدارس الجماعية؛

- بناء دور الطالبات والطلبة؛

- بناء الداخليات مع الإطعام وتحسين شروط السلامة الصحية.

السيد الوزير المحترم،

ما يمكن لنا إلا نقدمولكم الشكر والتنويه على المجهودات المبذولة في هذا الصدد.

هاذ الدينامية اللي بدا كيوفرها هاذ القطاع، ما يمكن إلا نشجعوكم عليها، وبغيناها تكون مناسبة لمعالجة مشكل الهدر المدرسي بشكل نهائي، وذلك من خلال:

- التنزيل الجيد لمجموعة من البرامج، ولا سيما تلك المتعلقة بالدعم الاجتماعي للأسر المعوزة، ولا سيما في العالم القروي والمناطق الجبلية والمناطق النائية، بما فيها الدعم المالي لهذه الأسر، مع تحسين جودة الخدمات، مع تعميم مدارس الريادة، كيفما قلت، في أفق 2028 بحول الله؛

- وتشكيل لجان اليقظة لتتبع غيابات التلاميذ؛

- المزيد من تطوير وتوسيع أسطول الحافلات، ولا سيما بالعالم القروي، وهنا، السيد الوزير، كنشير للنقط المهمة لأن كاين الأسطول ديال الناقلات المدرسية، ولكن المشكل كاين في الطرق المتهترئة، الطريق في العالم القروي مهترئة؛

- المدارس الجماعية، نشكركم عليها، لأن كنالاحظو بأن هاذ المدارس الجماعية في العالم القروي غتجل المشكل ديال الهدر المدرسي؛

- دور الطالبات والطلبة؛

- الداخليات، الإطعام، السلامة الصحية، أو لا ما يقال بالشروط الصحية للتلاميذ والتلميذات.

وبالتالي ما يمكن إلا نقولو، السيد الوزير، أنتم على الطريق الصحيح الله يوفقكم، ونحن معكم.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل أحدكم.

السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بالانقطاع والتنسيق مع الأسر والفاعلين المحليين وتأطير الحياة المدرسية، غير أن هاذ المسؤوليات المتزايدة تستوجب بدورها تعزيز الموارد البشرية وتخفيف الأعباء الإدارية وتوفير الإمكانيات اللازمة للقيام بمهامها في أفضل الظروف.

السيد الوزير،

إن الهدر المدرسي ليس مجرد مؤشر تربوي، بل هو انعكاس لاختلالات اجتماعية ومجالية واقتصادية متداخلة، وهو ما يفرض اعتماد مقارنة شمولية تجعل من المدرسة العمومية رافعة حقيقية للعدالة الاجتماعية، وتعبئ مختلف القطاعات الحكومية والجماعات الترابية والفاعلين المدنيين لمعالجة الأسباب العميقة المؤدية إلى الانقطاع عن الدراسة.

ومن هذا المنطلق، فإننا نؤكد في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن الاستثمار الحقيقي في المدرسة العمومية يبدأ بالاستثمار في الموارد البشرية، لأن الأستاذ والإداري المحفز والمستقر مهنيًا هو الضامن الأول لاستقرار المتعلم وتحسين جودة التعليمات والحد من الهدر المدرسي وإنجاح مختلف الإصلاحات التي تنشدها بلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد صبيح:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

لقد أشرت في معرض جوابكم إلى مجموعة من البرامج والمبادرات التي تباشرها الوزارة لمصلحة المناطق القروية والجبلية، وهو توجه إيجابي من حيث المبدأ، غير أن الواقع يكشف استمرار اختلالات بنيوية تعيق تحقيق الأهداف المنشود للنقل المدرسي، في عدد من هذه المناطق لا يزال محدودا من حيث التغطية وغير منتظم في خدماته، فضلا عن غياب شروط السلامة الكافية في بعض الحالات، وهو ما ينعكس سلبا على استقرار التمدريس ويغذي ظاهرة الانقطاع المبكر من الدراسة أو ما يعرف بالهدر المدرسي.

السيد الوزير المحترم،

إن الإشكال المطروح لا يرتبط فقط بعدد الحافلات أو بتوسيع الأسطول، بل يتجاوز ذلك إلى غياب تصور مندمج ومستدام لتدبير هذا المرفق الحيوي.

لا يمكن كذلك، السيد الوزير، باش نقول باللي أنه تنديرو أنشطة موازية بالعالم القروي وهاذ التلميذ ما يمكنش حتى يدخل للمدرسة ديالو، قاتلو البرد وبعيد عليه، والأستاذ كذلك.

الأستاذ تنحيوه من هاذ المنبر، للأستاذة والمعلمين يجب الالتفاتة إليهم هم كذلك باش يمكن لهم يعاونونا فهاذ الآفة هاذي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

السيدة المستشارة المحترمة، تفضلي.

المستشارة السيدة زهرة محسن:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على جوابكم وعلى المعطيات اللي قدمتموها بشأن الإجراءات الرامية إلى الحد من الهدر المدرسي، باعتباره تحديا كبيرا اللي تيواجه المنظومة التربوية واللي عندو آثار اجتماعية واقتصادية وتنموية عميقة.

السيد الوزير،

الحد من الهدر المدرسي لا يمكن أن يتحقق فقط عبر توسيع برامج الدعم الاجتماعي والنقل المدرسي أو الإطعام أو الإيواء على أهميتها، وإنما يقتضي كذلك الارتقاء بجودة المدرسة العمومية وجعلها فضاء جاذبا للتلميذات والتلاميذ، وقادرا على ضمان التعليمات الأساسية وتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص، خاصة بالمجالات القروية والجبلية والأحياء الهامشية.

السيد الوزير المحترم،

في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نعتبر أن نجاح مختلف الأوراش الإصلاحية التي أطلقتها الحكومة، وفي مقدمتها تنزيل خارطة الطريق، يظل رهينا بالعنصر البشري داخل المدرسة، وعلى رأسه رجال ونساء التعليم والأطر الإدارية والتربوية باعتبارهم الفاعل الأساسي في إنجاح كل السياسات العمومية في مجال التربية والتكوين، فمهما تعددت البرامج والاعتمادات المالية، فإنها لن تحقق النتائج المرجوة، إذا لم تقترن بتحسين الأوضاع المادية والمهنية والاجتماعية لهيئة التدريس والإدارة التربوية وتمكينها من ظروف عمل لائقة وتوفير الاستقرار المهني والتحفيز والتكوين المستمر والوسائل البيداغوجية الضرورية، بما يعزز أدائها ويضمن انخراطها الفعلي في ورش الإصلاح.

إن الإدارة التربوية تضطلع بأدوار محورية في تتبع التلاميذ المهددين

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

لا يختلف اثنان حول أن الاكتظاظ داخل الأقسام الدراسية ما يزال يشكل أحد أبرز التحديات التي تواجه المدرسة العمومية، لما له من انعكاسات مباشرة على جودة التعليمات وعلى ظروف اشتغال الأطر التربوية والإدارية وعلى قدرة المؤسسات التعليمية على الاضطلاع بأدوارها التربوية والتكوينية في أفضل الظروف.

وإذا كانت المجهودات المبذولة لتوسيع العرض المدرسي وتعزيز البنيات التحتية واستقطاب الموارد البشرية تمثل خطوات مهمة، فإن استمرار مظاهر الاكتظاظ بعدد من المؤسسات التعليمية، لا سيما بالمجالات الحضرية التي تعرف نموا ديمغرافيا متسارعا، يؤكد الحاجة إلى مواصلة هذا الورش وفق مقاربة استباقية تستند إلى معطيات دقيقة حول تطور الخريطة المدرسية والحاجيات الفعلية لكل جهة وإقليم.

كما أن معالجة ظاهرة الاكتظاظ لا ينبغي أن تقتصر على توفير الحجرات الدراسية أو الرفع من عدد الأطر التربوية، بل تستوجب تحسين التخطيط التربوي والمجالي وضمان التوزيع العادل للموارد البشرية، وتسريع إنجاز المؤسسات التعليمية المبرمجة، بما يضمن توفير ظروف ملائمة للتدريس والتعلم، ويعزز تكافؤ الفرص بين مختلف التلاميذ والتلميذات.

السيد الوزير،

إن الاكتظاظ لا يؤثر فقط على الزمن المدرسي وجودة التحصيل، بل ينعكس أيضا على الحياة المدرسية برمتها، ويحد من فعالية أنشطة الدعم التربوي والمواكبة النفسية والتأطير التربوي، ويجعل من الصعب ترسيخ مبادئ المدرسة الدامجة التي ننشدها جميعا، ومن ثم فإن الاستثمار في تحسين ظروف التمدريس يعد استثمارا مباشرا في الرأس المال البشري، باعتباره أساس كل مشروع تنموي ناجح.

ومن هذا المنطلق، فإننا نؤكد أن تجاوز هذه الإشكالية يقتضي مواصلة تعبئة مختلف الإمكانيات وتعزيز التنسيق بين القطاعات والمؤسسات المعنية مع اعتماد آليات منتظمة لتقييم أثر التدابير المتخذة على مؤشرات الاكتظاظ وجودة التعليمات والحد من الهدر المدرسي، بما يرسخ الثقة في المدرسة العمومية ويضمن لكل تلميذة وتلميذ حقه الدستوري في تعليم جيد ومنصف وذو جودة.

شكرا السيد الرئيس.

وفي هذا السياق، فإننا في الفريق الاستقلالي نرى أن معالجة هذا الملف تستدعي اعتماد حلول عملية ومقترحات قابلة للتنفيذ، من أبرزها:

أولا، إحداث برنامج وطني خاص بدعم النقل المدرسي بالعالم القروي والمناطق الجبلية، والسيد الوزير، بغيتك تسطر على هاذ النقطة هاذي، احنا تنشوفو هاذ النقل المدرسي كيلعب واحد الدور كبير اللي كيجارب الهدر المدرسي، أنا كرئيس جماعة في إقليم الصويرة أول مرة فاش جيت لقيت كايينة حافلة واحدة، ودابا عندي 9، وما كافيينش، وتنقول لهاد الناس كيفاش كنتو كتديرو؟ قال لك احنا ما كنقريوش أولادنا، ما كناش كنصيفطوهم، وهذا راه مشكل خطير.

ثانيا، كذلك تجديد أسطول النقل المدرسي بشكل تدريجي، واخا كنعرفو بأن النقل المدرسي ماشي من الاختصاص ديالك، اختصاص المجالس الإقليمية، ولكن دور التعليم تيرجع لكم، السيد الوزير.

والمشكل ديال شروط السلامة والتقنية وتوفير التأمين، المشكل ديال النقل المدرسي اللي تقريبا تمز واحد 20 و 27 كمز أكثر من الضعف ديالو، مضطراخاك لا بطل، بز ز منا كنديرو هاذ الشي.

ثالثا، دعم الداخليات ودور الطالب والطالبة وتوسيعها في المناطق البعيدة، باعتبارها حلا يخفف الضغط على النقل المدرسي ويضمن استقرار التمدريس، خاصة بالنسبة للفتيات.

رابعا، اعتماد مقاربة مجالية دقيقة في التخطيط التربوي عبر إحداث وحدات تعليمية قريبة من التجمعات السكنية المتناثرة، واعتماد نقل مندمج بين المؤسسات التعليمية حسب الخصوصيات المحلية.

خامسا، تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص والجمعيات الجادة في إطار دفتر تحملات واضحة، بما يضمن تحسين الخدمات وتوسيع التغطية دون المساس بمبدأ المجانية والعدالة المجالية.

سادسا، تخصيص برامج تحفيز لساقي ومؤطري النقل المدرسي، هذا حتى هو مشكل السيد الوزير، لأنه المشكل ديال هاذ السائقين قليل فاش تنلقاو عندهم (permis D)، خصوصا للسائق اللي يكون من الدوار أولا من الجماعة، هذا عندنا مشكل كبير عويص حتى هو.

السيد الوزير،

إن الإشكال لا يقتصر على النقل المدرسي فقط، بل يرتبط أيضا بضرورة توفير منظومة دعم اجتماعي متكامل تشمل الإطعام والإيواء والمنح والرعاية الصحية، كما أن نجاح أي إصلاح في هذا المجال يظل مرتبطا بتنسيق فعلي بين القطاعات الحكومية المعنية وإشراك الجماعات الترابية والمجتمع المدني في إطار المسؤولية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد أبو بكر عبيد:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

لا يمكن الحديث عن إصلاح منظومة التربية والتكوين بمنطق الأرقام المعلنة في وقت ما تزال المدرسة العمومية تواجه تحديات بنيوية عميقة في مقدمتها الهدر المدرسي، وتراجع جودة التعليم واستمرار الفوارق الصارخة بين الوسطين الحضري والقروي.

لقد بشرتمونا بإطلاق خارطة طريق 2022-2026 التي هو مشروع "مدارس الريادة"، باعتباره أحد أهم أورايش الإصلاح، لكن الإصلاح الحقيقي يقاس بمدى انعكاسه على المستوى الفعلي للتلاميذ في جميع ربوع المملكة، ولا ينبغي أن تتحول مدارس الريادة إلى جزر معزولة داخل المنظومة، تستفيد من إمكانيات استثنائية، بينما تظل آلاف المؤسسات الأخرى تعاني من الاكتظاظ ونقص الأطر وضعف التجهيزات وغياب شروط التعلم الأساسية.

ثم إن نتائج التقييمات الدولية لا تدعو إلى الاطمئنان، فترتيب بلادنا في المؤشرات الدولية الخاصة بجودة التعليم ما يزال بعيدا عن مستوى الطموحات، وهو ما يعكس أن الإشكال ليس فقط في الولوج إلى المدرسة، وإنما في جودة ما يتعلمه التلميذ داخلها وفي قدرته على اكتساب الكفايات الأساسية في القراءة والرياضيات والعلوم بمختلف أنواعها.

والأخطر من ذلك أن الهدر المدرسي مازال يستنزف المنظومة سنة بعد أخرى، حيث يغادر آلاف التلاميذ مقاعد الدراسة مبكرا، خاصة في العالم القروي وبين الفتيات في بعض المناطق، وهذه ليست مجرد أرقام، بل هي طاقات بشرية تضيع وأسرتدفع نحو إعادة إنتاج الفقر والهشاشة ومجتمع يتحمل كلفة اقتصادية واجتماعية باهظة.

السيد الوزير،

لا يمكن القضاء على الهدر المدرسي دون معالجة أسبابه الحقيقية، فلا تزال آلاف المؤسسات التعليمية في العالم القروي تفتقر إلى الحد الأدنى من البنيات الأساسية من مسالك طرقية ونقل مدرسي، وهاته مناسبة لكي نشكر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية برئاسة السادة العمال لمواكبة هذا النقل المدرسي.

أقول كذلك داخلات ومطاعم مدرسية ومرافق صحية غير لائقة،

فضلا عن استمرار ظاهرة الأقسام المشتركة، وبعد المؤسسات عن التجمعات السكنية، وهي عوامل تجعل الاستمرار في الدراسة تحديا يوميا بالنسبة لآلاف الأسر الفقيرة.

إن إصلاح المدرسة لا يمكن أن ينجح إذا ظل الأستاذ يشتغل في ظروف صعبة، وإذا استمرت الاكتظاظات داخل الأقسام، وإذا بقيت المؤسسات التعليمية تعاني من خصاص في الموارد البشرية والإدارية والدعم النفسي والاجتماعي، في وقت أصبحت فيه المدرسة مطالبة بمواجهة تحديات العنف والانقطاع عن الدراسة والتحول الرقمي وتراجع الدافعية نحو التعلم.

إن الرهان اليوم ليس فقط أن يلتحق الطفل بالمدرسة، بل أن يجد داخلها فضاء آمنا ومؤهلا ومحفزا على التعلم، وأن يحصل على تعليم ذي جودة، بغض النظر عن الجهة التي ينتمي إليها أو الوضع الاجتماعي لأسرته.

فبناء الرأس المال البشري الذي ما فتئ جلاله الملك نصره الله يؤكد عليه باعتباره أساس النموذج التنموي، يبدأ من مدرسة عمومية قوية عادلة ومتكافئة، لا تترك أبناء العالم القروي ولا الفئات الهشة خارج المسار الاجتماعي الحقيقي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، تريدون أن تأخذوا بعض..

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

أنا بغيت نقول غا جوج كلمات على النقل المدرسي.

النقل المدرسي في 2021 يalah كتنا تنقلو 440.000 طفل، اليوم تنقلو 731.000 طفل، ولكن كي قال المستشار بأنه من 9 ل 1 وماشي كافي، أنا متفق معك، راه أشنوما درنا بعض المرات ما تيكونش كافي.

ولكن راه كاي واحد الاتفاقية بيننا وبين وزارة الداخلية، ودابا كل طفل عندنا ف"مسار" عارفين شحال الوقت دبالو للتنقل، إيلا كان غا يجي على رجليه شحال الوقت؟ كانت أقل من نصف ساعة راه غادي يجي على رجليه، فانت نصف ساعة راه غا نطلبو لو النقل المدرسي، وإيلا كان فايت 45 دقيقة بالنقل المدرسي خصنا نجبرو لو الداخلية، وهاذ الشي كلو في الدخول المدرسي إن شاء الله غادي نعرفو كل تلميذ أشنو تيخصو، وزيك الساعات راه خصنا نوضو نخدمو باش إيلا خصو إمكانيات النقل خصنا نوفرها لو، وإيلا خصو الداخليات خصنا نوفرها لو.

ولكن هاذ الشي واحد الورش لا احنا لا الداخلية خدامين عليه،

الأمر، ما تيمكنشاي نصلحو حتى للآخر، فالله يجازيكم بخير، السيد الوزير، وما تيقفاش عليا وعلى المغاربة مدى العناية ديالكم والاجتهاد ديالكم اللي منبثق طبعا من التوجهات السامية لجلالة الملك، أنكم غتبخلو فهاذ الشي، هذا غير معهود فيكم.

فأحنا تنأملو أنكم تزيدو تجتاهدو باش تكون هاذ العناية منذ البداية.

شكرا.

أعذر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال وعلى المناقشة ديال الموضوع.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار المحترم،

شكرا على هاذ السؤال، أنا متفق معك (mais) هاذ المستشار مهم، راه إيلا ما توجهش الوليد ومشي خطأ من (départ) راه من بعد عام، عامين تيتبدل لو النظر، حيث ما اخذاش الوقت باش يخمم مزيان وتيصدق معاود وضايح لو عام وعامين، وكيفاش غادي يعاود؟ وفين غادي يعاود؟ وفالشكل فاش تيعاود؟ ويمكن يعني نخرجو لو على المستقبل دبالو حيث ما أعطيناهش ذيك العناية المطلوبة.

لأهمية الموضوع، خرجنا واحد المرسوم، ولكن غادي نقرا عليكم بعد هاذ التدخل دياي.

نبغي نأكد في البداية أن التوجيه ما شي مسألة ثانوية، ولكن حاجة ضرورية هو اللي تيجد مصير وليداتنا، إيلا كان التوجيه مزيان غادي يكون مستقبلهم مزيان، والعكس إيلا كان التوجيه ما شي هو هذاك.

ذاك الشي علاش الحكومة أصدرت مؤخرا مرسوم خاص بالتوجيه المدرسي، اللي تياكد على أن التوجيه تيعتبر حق من حقوق المتعلم وواجب من واجب المؤسسات التعليمية، وبإشراك الأسر وباقي مكونات المجتمع، هاذ المرسوم تيمكن من تكييف خدمات التوجيه المدرسي حسب خصوصيات المتعلمين في وضعية إعاقة أو في وضعيات صعبة، كما أنه تيجد المهام الملقاة على عاتق جميع الفاعلين المتخصصين في ميدان التوجيه المدرسي وضرورة انفتاح المؤسسة على المحيط ديايها.

ومن جانب آخر، إدماج 1413 مستشار في التوجيه التربوي في إطار مفتشين، تطبيقا لقرار الوزارة صادر في سنة 2024، وينظم تكوين

باش إن شاء الله نوصلوه في أقرب وقت يعني باش ما يبقاش هاذ المشكل نتاع التنقل.

غادي يبقى مشكل الطرق بعض المرات تنجبرو شي دوار في الجبل يمكن 20 كلم وخصك 4 السوايح باش تهبط، ذيك الساعة حتى هاذ الشي خصنا نجبرو لو الحلول، يمكن يكون التمدرس عن بعد، غنقترحو حلول إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

غادي ننقل للسؤال الحادي عشر موضوعه "تكوين مستشارين في التوجيه التربوي".

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في الحقيقة لازم نهنيو أنفسنا على التطور أو العناية الكبيرة اللي تيولها سيدنا الله ينصرو للتعليم، وحتى السادة الوزراء اللي تعاقبو كلهم كانوا كيجهتدو وفق التوجهات الملكية باش يحسنو جودة التعليم من جهة، ويشوفو أن التلاميذ أرقاوا لواحد المستوى، وواحد الدرجة علمية مهمة.

وكيف جا في العرض ديالكم، السيد الوزير المحترم، ما يمكنش التلميذ يطلع للسلك الأول أو الإعدادي وما يعرفشي يحسب وما يعرفشي يقرا وما يعرفشي يكتب، ذاك الشي ما تيشرفش، وحتى شي واحد، لا من المسؤولين في الوزراء، لا السادة المسؤولين في الجماعات الترابية غادي يكونوا راضيين على مستقبل هاذ الجبل.

تنشكركم، السيد الوزير، وكننوهو بالمجهودات والاجتهادات اللي تديرها لتجويد هاذ القطاع، غير أن المستشار اليوم اللي غادي يفكر للطفل باش يتوجه لواحد الشعبة معينة، أنا غير ملاحظ، ما يمكنشي يجي حتى لآخر لحظة فالسنة الدراسية ويقول لي أودي هذا غادي يمشي علي، هذا أدبي، هذا غا يمشي للتكوين، هذا شيء جميل، ولكن أنا تنظن أن المراقبة وهاذ السادة المستشارين في التوجيه والتخطيط راه تيديرو واحد العمل جبار، خصهم شوية التحفيز باش يقبضوا الأقسام أو يقبضوا التلاميذ مصنفين، معروفين ويبدأوا العمل ديايهم من البداية.

أنا تنشوف ملاحظة كأن تجيني حتى (la dernière minute)، حتى آخر لحظة وعاد نعزل أو نختار أو نوجه الطفل، لأن تيكون تنظن قضي

يكرس مكانة الرياضة المغربية على الساحة الدولية ويدخل الفرحة على قلوب المغاربة.

وهنا لا بد من الإشارة، إلى أن النهوض بالقطاع الرياضي يستمد قوته من العناية الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، فالرياضة لم تعد مجرد نشاط ترفيهي، بل هي رافعة للتنمية البشرية والاندماج الاجتماعي والإشعاع الدبلوماسي والاستثماري والاقتصادي. وفي هذا الصدد، تتمحور جهود الوزارة لتنزيل الاستراتيجية الوطنية للرياضة حول ركائز أساسية:

- البنية التحتية والتجهيزات: من خلال توسيع شبكة الملاعب والقاعات المغطاة والمراكز السوسيو رياضية للقرب، لضمان عدالة ترابية وتعميم ممارسة الرياضة؛

- تأهيل الملاعب الكبرى: لتطابق المعايير الدولية لاحتضان التظاهرات العالمية والقارية، لا سيما استعداد بلدنا لاحتضان كأس العالم 2030؛

- الرياضة المدرسية كقاعدة للانطلاق: من خلال تفعيل مسارات ومسالك دراسية ورياضية لاكتشاف المواهب الناشئة ومواكبتها أكاديميا ورياضيا؛

- تكثيف الأنشطة والبطولات المدرسية: كخزان أساسي للمنتخبات الوطنية؛

- دعم الحكامة ومواكبة الجامعات: عبر تعزيز الشراكات مع اللجان الأولمبية والجامعات الملكية المغربية، عبر عقود أهداف واضحة، وربط الدعم المالي بالنتائج والشفافية في التدبير؛

- تقديم الدعم اللوجستي والتقني: للرياضيين من المستوى العالي وتوفير ظروف إعداد مثالية؛

- توسيع قاعدة الممارسة: من خلال مشروع الرياضة للجميع، من خلال دعم الرياضة الجماعية والأنشطة البدنية في الأحياء الحضرية والعالم القروي، لترسيخ الرياضة كأسلوب حياة والصحة العامة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

أولا، السيد الوزير، قبل الشروع في التفاعل مع جوابكم، نود باسم الفريق الحركي، أن نهني صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره

خاص للمستشارين في التوجيه سنويا لمدة 6 سنوات ابتداء من 1 يناير 2024، ويستغرق ثلاثة أشهر كل عام، مع اعتماد التناوب بين التكوين الحضوري وعن بُعد، وتم تخصيص 30 مقعدا بسلك تكوين المستشارين في التوجيه التربوي برسم موسم التكوين الحالي بمركز التوجيه والتخطيط.

في نفس الوقت، يتبين لنا بأنه خصها تكون عندنا واحد المنصة رقمية بحال جميع بلدان أوربا، التي الوليدات تبتدأ وتتقيد وفيها من شهر نوفمبر، والتي تتوجههم وتبتدأ هوما تيفكرو من شهر نوفمبر وتيفكرو أشنو غادي يديرو من بعد الباك، وفنفس الوقت تسهل علمهم ملي تياخذو القرار باش يتقيدو في المؤسسة ولا في (la faculté) ولا في (l'école d'ingénieur) التي هوما تتبان لهم.

يعني كايين ما يدارو حصنا ولا بد نتحسنو فهاذ الميدان.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني عشر تم تأجيله إلى جلسة لاحقة.

ننتقل إلى السؤال الثالث عشر موضوعه "تصور الحكومة للنهوض بالقطاع الرياضي"، هذا السؤال للفريق الحركي لتقديم السؤال.

السيد الرئيس لكم الكلمة.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

حول تقييم التصور الحكومي للنهوض بالرياضة، نسألكم السيد الوزير المحترم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، لا بد من تقديم أحر التهاني للمنتخب الوطني المغربي بمناسبة تأهله التاريخي لربع نهائي كأس العالم، وهو الإنجاز الذي

الله وأيده، وكافة المغاربة داخل وخارج الوطن، حول الملحمة الجديدة التي ينجزها المنتخب الوطني المغربي في ملاعب بطولة كأس العالم لكرة القدم، وهي ملحمة أخرى، أعطت درساً مغربياً جديداً حول الوطنية الصادقة وحب الراية المغربية، وتجدر معاني النشيد الوطني في قلوب كل المغاربة عبر العالم.

إنها كذلك، ملحمة بارزة تتوج مسار الإنجازات الخالدة في مختلف التظاهرات القارية والعالمية، وهذا بفضل الرؤية الاستراتيجية لصاحب الجلالة حفظه الله ونصره، للنهوض بالرياضة الوطنية والتي أسست لها الرسالة الملكية الموجهة للمناظرة الوطنية حول الرياضة يوم 24 أكتوبر 2008، برهاناتها الهادفة إلى الانتقال بالرياضة من الهواية إلى الاحتراف والعصرنة، ومواكبتها بالاستثمار في البنيات التحتية والتكوين والتفعيل، سياسة القرب الرياضي ومعززة بمقومات دسرة الحق الرياضي، ووضع تشريع قانوني يوطر التربية البدنية والرياضة؛

ثانياً، إنها السيد الوزير، رهانات بما تحقق فيها وما لم يتحقق، تسائل السياسة الرياضية للحكومة، وفيها هذا الإطار نسجل ما يلي:

- نسجل بأسف أن الميزانية لا تتجاوز 2 مليار درهم، لا يمكن أن تساهم في تطوير القطاع الرياضي؛

- نسجل أن إلغاء وزارة للرياضة قائمة الذات في الهندسة الحكومية وتحويلها إلى مجرد مديرية قريبة ومجهولة الهوية داخل قطاع التربية الوطنية، هو اختيار حكومي غير موفق؛

- نسجل تعثر غير مبرر لباقي الرياضات وغياب إنجازات تذكر، على عكس قطاع كرة القدم، رغم الدعم المخصص، الدعم 37 جامعة رياضية، مما يتطلب أعمال مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة؛

- نسجل كذلك، تماطل الحكومة في تفعيل قانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة، سواء فيما تعلق بالرياضة المدرسية والجامعية وضبط حكام الجامعات والتأخر المسجل في الانتقال من منطوق الجمعيات إلى شركات في تدبير الأندية الرياضية؛

- كما نسجل في هذا الإطار، عدم مبادرة الحكومة، كسابقها إلى ملائمة هذا القانون مع أحكام الدستور والتحول الهيكلي والوظيفية التي ..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا.

السؤال الرابع عشر موضوعه "النهوض بالتعليم في الوسط القروي".

الكلمة لأحد من الفريق الحركي، إذن جوج كاين عنكم.

السيد رئيس الفريق تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن وضعية التعليم بالوسط القروي، نسألكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على سؤالكم الهام.

بداية، لا بد من التأكيد بأن النهوض بالمنظومة التربوية بالوسط القروي من الأولويات التي تشتغل عليها الوزارة لتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص بين التلاميذ والتلميذات.

من هذا المنطلق، عملت الوزارة على تعزيز العرض التربوي بهذا الوسط وتحسين ظروف التمدرس.

من 2022 لـ 2025، في 3 سنين، على الصعيد الوطني تبنت 762 مؤسسة جديدة، 462 فيها فالعالم القروي، أكثر من 60%.

وإلا اخذنا فالعالم القروي، فالتأهيلي كانت عندنا 455 مؤسسة ثانوية تأهيلية في 2022، اليوم عندنا 619، تقريبا زائد 50%.

إلا اخذنا الداخليات، زدنا فظرف 3 سنين 150 داخلية على الصعيد الوطني، 140 كلها فالعالم القروي.

وإلا قلت لكم عن النقل المدرسي، دزنا من 442.000 مستفيد إلى 731.000 مستفيد، يعني زائد 65%.

هاذ العام خصننا 500 مليون درهم باش نربطو المدارس بشبكات الماء والضوء، ونعاودو ترميم المرافق الصحية ديالها، باش ذاك 4000 مدرسة اللي كان مازال فيها المشاكل، إن شاء الله قبل آخر العام، ما تبقى حتى شي مدرسة ما وصلهاش الماء أولا ما عندهاش مرافق نتاع البنيات مقبولة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أود في البداية أن أتقدم باسم الفريق الحركي بأحر التهاني للتلاميذ الناجحين في امتحان البكالوريا لهذه السنة ولأسرهم.

ونتمنى لهم كامل التوفيق في مسارهم الدراسي المستقبلي، كما نتمنى للتلاميذ الذين لم يحالفهم الحظ، النجاح والتوفيق في الدورة الاستدراكية.

السيد الوزير المحترم،

رغم المجهود المبذول في قطاع التعليم ببلادنا، ورغم تعدد وتعاقب مشاريع الإصلاح بميزانية بلغت 97 مليار درهم، فإن وضعية التعليم بالمناطق القروية الجبلية لا زالت تسجل مؤشرات مقلقة في نسب الهدر المدرسي، ولا زالت مجمل المدارس تفتقر للربط بشبكة الصرف الصحي وبدون ماء صالح للشرب وبلا أسوار وقائية حسب الأرقام الواردة في تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنتي 2024-2025.

كما نسجل أن المدارس الجماعية لم تحقق أهدافها ولم تساهم في الارتقاء بجودة التعليم في الوسط القروي والجبل، جراء ضعف بنيته التحتية والخدمات الموازية، كالنقل والإيواء والإطعام وباقي الخدمات.

السيد الوزير المحترم،

الإخوان سبقوني ودواو على النقل المدرسي، وما أدراك ما النقل المدرسي، السيد الوزير، النقل المدرسي اليوم راه إيلا ما تحملاش الدولة مسؤوليتها فيه، راه غادي يكون واحد النهار واحد العطب، لأن السيارة اليوم خصها السائق، خصها (carburant)، رغم المجهود الكبير اللي تدار من طرف المبادرة الوطنية، اللي فالحقيقة كان الجماعة عندها سيارة ولا جوج، دابا الجماعة القليلة كاي عندها 10، 8 سيارات، ولكن للأسف هو باش غادي نواكبوا هاذ السيارات إيلا ما كانش (carburant) وكانت اعتمادات مهمة لهاذ السيارات راه غادي نوقفو فوسط الطريق، ولهذا خص واحد الإمكانيات، المجالس الإقليمية تحمل مسؤوليتها، وكل واحد يتحمل مسؤوليتو باش نهضو بهاذ المسائل هاذي.

في نفس السياق، نتطلع، السيد الوزير المحترم، إلى الحرص على التنزيل الأمثل لقانون التعليم المدرسي بمقتضياته الجديدة بداية من الموسم الدراسي المقبل، والعمل على الحد من التصنيف غير مفهوم للمدرسة المغربية بين العمومية والريادة والجماعية ومؤسسات التعليم غير الربحي، فضلا عن التعليم الخاص.

كما ندعوكم، السيد الوزير المحترم، إلى الوفاء بباقي الالتزامات المنصوص عليها في النظام الأساسي الخاص بموظفي القطاع، وكذا بتفعيل التعويض الاستثنائي المنصوص عليه في القانون الإطار للعاملين في المناطق النائية، متطلعين إلى تعميمه على باقي الموظفين والأجراء في باقي القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية وفق تصور حكومي شامل ومنصف.

السيد الوزير المحترم،

بخصوص التعليم الأولي، وإذ نسجل التوسع الكمي والرفع من نسبة تمدرس الأطفال المتراوحة أعمارهم بين 4 و5 سنوات، فإن العجز لازل قائما في تحسين الوضع المادي والاجتماعي للمربين والمربيات وعدم مأسسة.. (كلام غير واضح) وعدم الانتقال بهذه المنظومة التربوية الأولية إلى سلك مدرسي عمومي ملزم، تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية ولأحكام القانون الإطار، بدل مواصلة سياسة التبرير..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السؤال الخامس عشر تم تأجيله إلى جلسة لاحقة.

السؤال السادس عشر موضوعه "تمكين المترشحين وأولياء أمورهم من الإطلاع على أوراق امتحانات البكالوريا وحققهم في طلب إعادة التصحيح".

الكلمة للأستاذة لبنى.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

السيد الرئيس، نؤكد السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة، شكرا على هاذ السؤال المهم، اليوم كيف تتعرفو عندنا واحد المنصة، جميع الناس اللي تطلبو التصحيح تيديرو الطلب وجميع الطلبات تنعاودو التصحيح ديالها بالكل، ما تنساو حتا شي وحدة.

واللي يمكن لي نقول ليكم بأنه أقل من 1% نتاع (les copies) اللي تيكون فيهم غلط، وملي تنجرو شي غلط راه تنصحوه، والأكثرية ديال الغلطات اللي تنجرو شنو هي؟

أموهم يطالبون بعد الإعلان عن نتائج البكالوريا بإعادة تصحيح أوراقهم، غير أن هذه العملية لا تعدو كونها إعادة حساب نقط ورقة التصحيح فقط، وليس إعادة التصحيح.

وفي هذا السياق ومن أجل ضمان الشفافية والإنصاف لا بد من تمكين التلاميذ وأولياء أمورهم من الإطلاع على أوراق الامتحانات وإعادة التصحيح من طرف لجان محايدة إسوة ببعض التجارب المتقدمة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتلاميذ الحاصلين على نقط جيدة في المراقبة المستمرة.

فمن شأن هذه العملية ليس فقط ضمان حق هؤلاء التلاميذ في فرصة ثانية للتصحيح من طرف لجان محايدة، ولكن أيضا في تعزيز شفافية عملية التصحيح وإيلائها العناية التي تستحقها.

كما ندعو إلى ضرورة إتاحة الفرصة للتلاميذ، خاصة المقبلين منهم على ولوج مؤسسات التعليم العالي أو القيام بطلبات مراجعة النقط بشكل رسمي موثق، حماية لمجهوداتهم ومصيرهم الدراسي.

وفي الختام، وإذ ننوه بحرص الوزارة على اتخاذ كافة التدابير لضمان نزاهة امتحانات البكالوريا، فإننا ندعو إلى تقييم موضوعي للاستعانة بالجهاز الإلكتروني لرصد الغش، حيث تسبب هذا الجهاز في إرباك حقيقي للامتحانات التي تتطلب التركيز والانتباه وأدى إلى ضياع وقت مجموعة من المترشحين، فبعد عزل هؤلاء المترشحين وتفتيشهم تبين للمراقبين أن الإنذارات كانت كاذبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن غادي ننتقلو لآخر سؤال في هذا القطاع.

السؤال السابع عشر موضوعه "تعزيز جودة التعليم".

هذا السؤال ديال مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

السيد المستشار المحترم، تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

يعتبر تعزيز جودة التعليم والارتقاء بمستوى المنظومة التربوية رهانا استراتيجيا لبلادنا، وهو ما يتطلب بالضرورة توفير بيئة تعليمية وتقويمية متكاملة تضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص والاستقرار النفسي للمتعلمين كركائز أساسية لضمان جودة المخرجات.

غير أن واقع التقييم والامتحانات بات يشهد اختلالات تؤثر سلبا

غير فكل تمرين بتمرين ملي تيدار (total) تتجبر تيكون غلط في (total)، إذن هاذ الشي اللي تيكون وهذا أقل من 1%، تنقول 0.5%.

وهاذ الشي علاش إن شاء الله العام الجاي غندخلوشوية ديال (a) (digitalisation)، الرقمنة و (les codes-barres) باش ييدا (système) ييدا يحسب راسو، وحتى هاذ 0.5% ما تبقاش نتاع الأغلاط، وفين ما شي واحد يطلب لينا نعاودو التصحيح نعاودوه وما نجبرو حتى شي غلط إن شاء الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لك السيدة المستشارة المحترمة.

تفضلي.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذه الجلسة العامة، بخصوص تمكين المترشحين وأولياء أمورهم من الإطلاع على أوراق امتحانات البكالوريا وحققهم في طلب إعادة التصحيح.

وفي البداية، السيد الوزير المحترم، أغتنم هذه الفرصة لأهني الناجحات والناجحين في امتحانات البكالوريا 2026 وأتمنى التوفيق والسداد للطلبة المستدركين.

وأجدد الدعوة إلى ضرورة تمديد تاريخ التسجيل في البوابة المخصصة للمدارس العليا ضمانا لحق التلاميذ المستدركين وتعزيزا لمبدأ تكافؤ الفرص، حيث ستنتهي عملية التسجيل في هذه المؤسسات يوم 10 يوليوز، أي يوم واحد قبل الإعلان عن نتائج الدورة الاستدراكية.

كما ندعو إلى ضرورة تأجيل عملية الترشيح لولوج أقسام التحضير للمدارس العليا والترشيح لولوج أقسام تحضير شهادة التقني العالي إلى ما بعد الإعلان عن نتائج الدورة الاستدراكية.

السيد الوزير المحترم،

لا يفوتني بهذه المناسبة، أن أنوه بالدور الكبير للأطر الإدارية والتربوية التي تسهر على حسن سير امتحانات البكالوريا، ونجدد الدعوة إلى ضرورة إقرار تعويض عن الحراسة والرفع من قيمة التعويض عن التصحيح، مع التسريع بعملية صرف هذه التعويضات، بالإضافة إلى حماية هؤلاء الأطر من كل أشكال الاعتداءات.

لا يخفى عنكم، السيد الوزير، أن العديد من التلاميذ وأولياء

بكثير، ولا المستوى نتاع الاستاذ تيتحسن راه حتى المستوى نتاع التلميذ والمستوى نتاع التعليم غادي يتحسن، هذا لا شك فيه.

باش نرجع لهاد الشي ديال ذاك الآلية، هاذ الآلية ما دخلت يعني ما لقات غير 4% ديال الأقسام اللي دخلت لهم حيث كان فيهم مشكل، هاذيك غير تتدخل وكتخرج ما تتجبر والوف 96%، واخا ذاك الشي في المستقبل إن شاء الله راه ما غاديش يبقاو يدخلو للأقسام، غير من على برا غادي ييدا بيان لهم واش كاين مشكل ولا ما كاينش مشكل، وإيلا كان مشكل عاد يدخلو، حيث هاذ الشي راه عام على عام راه العام اللي داز كان واحد البلاكار قوداش، دابا رجعت واحد فيها 2 كيلو تمهز على الظهر، من دابا للمستقبل إن شاء الله من البعد غادي تبدا تعرف أش كاين، إن شاء الله هاذ الشي كلو كيطلب شوية ديال الوقت باش يتحسن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد رئيس المحترم،

نود في البداية أن نعبر لكم عن خالص شكرنا واثميننا لكل الجهود والمبادرات التي تقودها وزارتك من أجل الارتقاء بجودة المنظومة التعليمية ببلادنا وضمان تكافؤ الفرص ومحاربة كل الظواهر السلبية التي تمس بصدقية الشواهد الوطنية.

لكن، السيد الوزير، إن رهان تعزيز جودة التعليم لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ينفصل عن الركيزة الأساسية لكل عملية تربوية، وهي كرامة التلميذ المغربي، فالجودة تبدأ من بناء إنسان واثق من نفسه معتر بمدرسته، لا إنسان يشعر بأنه محط اتهام دائم يوم الامتحان.

إن ما خلفته آلات مراقبة الغش من ارتباك وتفتيش مرتجل، تجاوز منطق الضبط واليقظة وتحول إلى آلية للتشكيك المسبق في ذمم المتعلمين وعملهم.

هذا الأسلوب، السيد الوزير، يهز الثقة بالنفس لدى تلاميذ قضاوا سنوات في التحصيل والاجتهاد ليجدو أنفسهم وسط أجواء مشحونة ومقاربة غلبت الجانب الزجري التقني على البعد التربوي الإنساني، كيف نطالب بتعزيز جودة التعليمات، ونحن نضرب الاستقرار النفسي للتلميذ في اللحظة الحاسمة للتقييم.

ولهذا نطالبكم، السيد الوزير، بعقلنة استعمال هذه الوسائل التقنية وإقرار مساطر بيداغوجية تحمي حرمة مراكز الامتحان، وتصون أولا وقبل كل شيء كرامة المتعلمين وثقتهم في أنفسهم وفي

على هذه الجودة، حيث تحولت المقاربة المعتمدة في استعمال آلات وأجهزة مراقبة الغش الإلكتروني إلى مصدر لإرباك حقيقي داخل مراكز الامتحانات، وتسببت في تشنجات وضغوط نفسية حادة للتلاميذ والأطر التربوية بسبب الأعطال التقنية وغياب المعايير البيداغوجية في تشغيلها، وهنا أقصد الامتحانات الأخيرة لنيل شهادة البكالوريا، الشيء الذي يضرب في الصميم صدقية وموثوقية أجواء التقييم.

بناء عليه، نسألكم، السيد الوزير، عن مخطط الوزارة لضمان ألا تتحول المقاربات الزجرية والتقنية إلى عائق أمام تعزيز جودة التعليم؟ وما هي الإجراءات المتخذة لتوفير مناخ تقويمي سليم يخدم مصلحة التلميذ وجودة تحصيله العلمي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

نبغي نؤكد ليكم أن الجودة كتتحقق من خلال تعميم "مدارس الريادة"، مدارس الريادة العام الجاي فالدخول المدرسي فالابتدائي غتكون 80% ديال المدارس كلها رائدة، وكتكمل إن شاء الله فالدخول المدرسي 2027-2028.

ما يخص الإعداديات، الدخول المدرسي الجاي أكثر من 50% غتكون إعداديات رائدة، و100% غتكون إن شاء الله في الدخول المدرسي 2028-2029.

واللي كياكد هاذ الأمر نتائج تقييم الأثر اللي دارت وأكدت أن النموذج إعداديات الريادة حقق تحسن ملحوظ على مستوى التعليمات لدى التلاميذ مقارنة بالمؤسسات المرجعية، كاين أيضا الجودة في المؤسسات التعليمية، اليوم راه احنا عاودنا أكثر من 70% نتاع المؤسسات، عاودنا الترميم ديالها.

من ناحية الجودة على مستوى الموارد البشرية، الأساتذة كيستافدو من التكوين وبذلنا مجهود كبير من أجل الارتقاء بأوضاعهم المادية والاجتماعية.

في نفس الوقت، العام اللي داز 230.000 واحد تقدمت للمباراة نتاع الاساتذة لـ 19.000 أستاذ، يعني أقل من 1/10 اللي نجح، في نفس الوقت كلهم عندهم الميزة في الدراسات ديالهم وهاذ الشي تبين بأنه المستوى نتاع الأساتذة اللي اليوم تيدخلو للمدرسة تحسن وتحسن

منظومتهم التربوية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، نشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

ونرحب بالسيد وزير الصناعة والتجارة كذلك ليساهم معنا في هذه الجلسة.

السؤال الأول الموجه لقطاع طبعا الصناعة والتجارة حول "المقومات التنافسية لمنظومة الصناعة المغربية".

هذا السؤال ديال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

الإخوة والأخوات المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

عن المقومات التنافسية للمنظومة الصناعية المغربية، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير لإجابة على السؤال.

السيد رياض مزور، وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال الهام.

مقومات التنافسية ديال المنظومة الصناعية المغربية، هما أربعة:

أولا، هي الرؤية الملكية السامية وتكامل ديال السياسات الاقتصادية ديال بلادنا، انفتاح اقتصادي، بنية تحتية، سياسات التأهيل، الكفاءات وسياسة ديال دعم الاستثمارات ودعم المستثمرين وسياسات ديال المنظومات الصناعية؛

ثانيا، هي أيضا الانخراط ديال المستثمرين بالنسبة لبلادنا، الثقة الي عندهم فبلادنا، كانوا مستثمرين أجنب أو مستثمرين مغاربة؛

ثالثا، هي أيضا الدعم الي كتعطيه الدولة لنجاح كل مشروع مشروع، تتبع ديال الإدارة المغربية وديال الدولة؛

رابعا، وهو الأهم بالنسبة للشغل اليومي، هو انخراط ديال الكفاءات ديانا، هو الثقة وروح المسؤولية ديال هاذ الشباب ديانا، الي اليوم عارف بأنه إيلا انخرط فمشروع صناعي كيفتح المجال لتوسيع ديال هاذ الاستثمارات، كيفتح المجال لعدد ديال المستثمرين الجدد، الي كيجيو، كيقولوهاذ البلاد كتشتغل بجدية، كتشتغل بنوع من التفاعل الإيجابي مع المستثمر، وإيلا اشتغلت أنا ولا نجحت فالمهام دياي، غادي يجيو يوسعو ويفتحو المجال لخوتي وخواتي الي يجيو حتى هوما يشتغلو.

هذا هو المقومات ديال المنظومة التنافسية ديال المنظومة الصناعية ديال بلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير لهاذ الجواب الواضح.

ولا بد من الإشارة بأن قطاع الصناعة فالمغرب، يعرف تطورا ملموسا برؤية ملكية سديدة، والتي تبنت بعض القطاعات الأساسية والتي نلحظ بالعين المجردة مدى التطور ديالها، منها صناعة السيارات، التي أضعى المغرب أول مصنع إفريقي، صناعة الطائرات، صناعة النسيج، الصناعات الغذائية، وصناعات أخرى.

ولا بد من التنويه أيضا، بدراسة مؤخرا، نشرت للبنك الإفريقي للتنمية، والذي صنف المغرب كأول قوة صناعية في إفريقيا، وهذا إنجاز ممتاز، ويحسب لكم، السيد الوزير، والحكومة الحالية، لأنه المغرب يتبوأ المكانة الأولى صناعيا على مستوى إفريقيا، وهذا نتاج العمل الجاد ديالكم، ونحن نلحظ جدتكم وتنقلكم والدينامية الي اعطيتو لهاذ القطاع منذ توليكم على رأس القطاع.

ولكن لا بد من الإشارة في نفس الوقت إلى هامش المناورة الذي لا يزال متسعا للعمل فيه لتطوير الصناعة الوطنية، فلا يعقل مثلا والمغرب الحمد لله، باطن الأرض ديال المغرب، يعني يزخر بثروات معدنية هائلة، ولا زلنا لحد الآن يعني نتمنى أن تسن سياسة صناعية تتجه في اتجاه تثمين المعادن وتثمين المواد التي نصدرها خامة ونستوردها كمدخلات في صناعة السيارات والطائرات، إلى غيرها.

فحان الوقت، لأن هناك مناطق تزخر بقوة مرة أخرى، يجب الإشارة إلى ذلك، فجهة درعة-تافيلالت مثال على ذلك، التي باطن أرضها يزخر بكميات هائلة من المعادن من جميع الأصناف، لا من المعادن النفيسة ولا من المعادن الإستراتيجية، ويجب أن تسن يعني سياسة صناعية واضحة المعالم، تتجه لتثمين وفتح الباب.

اللي طرحنا متشعب وكتعرفو مجال المنظومة القانونية هي متشعبة وواسعة ومعقدة، لذلك خليني نمشي معاك بمجال دقيق ومحدد، هو مجال حماية المستهلك، وهنا غادي نرجع بك لسنة 2011 ملي خرجات هاذ القانون ديال حماية المستهلك، كانت طفرة نوعية فيما يتعلق بتركيز وصيانة الحقوق الأساسية ديال المستهلك وعلى رأسها الحق في الإعلام، الحق في الاختيار، الحق في التراجع، الحق في حماية الحقوق الاقتصادية ديال المستهلك.

السيد الوزير،

واش ما كتشوفوش معايا أنه حان الوقت ولو أنه بقات غير واحد شهرين ولا 3 أننا على الأقل نرسخو ونقولو بأنه راه المستهلك اليوم في بلادنا يحتاج إلى من يحميه ضد هاذ الهجمة اللي كتديرها المنصات اليوم ديال التواصل وهاذ المنصات الرقمية.

اليوم، أنا راه ما عمرني كنت كنتصور فالمخيلة دياي أن المغربي غادي يقتنع ويولي عندو التخوف أنه ياكل الدجاج، قول ليا الدجاج الرومي ممكن، ولكن ملي يتخوف أنه ياكل الدجاج البلدي، أنه ياكل البيض، تيجي واحد تيقول ليك لا ما تاكلوش الخضرة كولو البطاطا المسلوقة ولا البطاطا المقلية، شي حوايج اللي اليوم هاذ الوعي ديال المستهلك فبلادنا، وهذا فيه تأثير على الصحة ديال المواطن، فيه تأثير على التغذية فبلادنا، فيه تأثير على المنتج الوطني، الإنتاج اللي كيدار اليوم فواحد المجموعة ديال القطاعات، ما فهمتش تيجي واحد تيقول ليك ما تشربش العصير الطبيعي وشرب العصير ديال الباكيا ديال الكارتون، شي حوايج ملي كتفكر فيها كتقول راه خص شي حاجة يتعاد فيها النظر فالوعي المجتمعي ديانا فيما يتعلق بحماية الحق ديانا فالمعلومة، وهاذ الشي تنقول بأنه راه ما يمكنش تديرو، احنا دابا هاذ الباب اللي ولا مفتوح على مصراعيه أي واحد تيبدا تينظر فالصحة ديال المواطنين.

ملي تيجي واحد تيقول ليك راه الكارو ولا ما فيهش مضرة، أنا شي حوايج ما فهمتش، وللأسف أن واحد العدد ديال الناس غادين مع هاذ الموجة، تظنوا بأنه ملي تيلوح واحد 4 كيلو ولا 5 كيلو ماشي ديال الشحمة، تيلوح ديال (les muscles) ديال العضلات، وملي تيتعبر تيعجبو الحال وتيبدا تينشر وتيفتخر بأنه راه وصل لواحد النتيجة، فين غادين؟

الناس اللي تيديرو الأنسولين ولاو تيقطعو الأنسولين، تيمشيو وتيديرو هاذ الطيبات، أش من طيبات هاذي؟ هاذي القمة ديال الخبيثات.

لذلك، السيد الوزير، أنا تنقول المسؤولية ديايكم أن اليوم يكون واحد النوع من التحسيس وأن الوزارة ديايكم، كل القطاعات تنظن أنها خصها تندخل اليوم باش تحمي المواطن المغربي في غذائه وفي صحته وفيما يستهلكه من هاذ الأمور اللي أصبحت تنتشر بشكل غريب، وما

وننوه كفريق استقلالي، بطلب العروض الذي تتقدم به في الأيام المقبلة وزارة المعادن، وزارة الانتقال الطاقوي لفتح المجال للمستثمر، سواء كان وطنيا أو دوليا، فهذا سيعطي زحما كبيرا للصناعة الوطنية لخلق ثروة وخلق فرص الشغل، وسيساعد المناطق المهمشة والنائية للمساهمة في الناتج الداخلي الخام لبلادنا، وما أحوجنا إلى ذلك، ولابد - كما قلت - من سن سياسة صناعية متنوعة تنفتح على مجالات أخرى غير التي نلاحظها الآن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

متفق معاك 100%، الصناعة المغربية متنوعة ولكن مازال خصنا نبدلو جهود باش نحصلو على هاذ العدالة المجالية واثمين بعض المعادن، راه عندنا اثمين معدني مثالي عالميا اللي هو معدن الفوسفات، اللي هو المغرب كيعرف فيه اثمين صناعي مثالي.

عندنا اثمين بعض المعادن في مناطق أخرى، معلوم درعة-تافيالنت اللي كانت عندها خصوصية بالنسبة لاثمين هاذ المعادن، كان خص إجراءات قانونية اللي تفتح المجال للمستثمرين، هاذو تدارو وإن شاء الله ما يكون غير الخير فهاذ المجال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن غادي ننقلو للسؤال الثاني في هذا القطاع طبعا، موضوعه "ورش إصلاح المنظومة القانونية والتنظيمية المتعلقة بالقطاع الذي تشرف عليه وزارة الصناعة والتجارة".

هاذ السؤال ديال فريق التجمع الوطني للأحرار.

السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

فالبداية بغيت نشكرك على المجهود اللي كتبدلوه فالقطاع ديايكم واللي هو مجهود يشهد على نفسه.

أنا، السيد الوزير، بغيت نرجع معكم لهاذ السؤال فالحقيقة

البداية مع سؤال فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.
تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

نسائلكم السيد الوزير المحترم حول الإجراءات التي تتخذها وزارتك
للتسريع بإخراج المناطق الصناعية الجديدة؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "إحداث أحياء صناعية في المناطق التي
تعاني ضعف التنمية"، هذا السؤال ديال الفريق الاشتراكي - المعارضة
الاتحادية.
تفضل.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

في ظل النمو المتسارع للتجارة الإلكترونية، نسائلكم، السيد الوزير
المحترم عن الجهود المبذولة لإحداث أحياء صناعية في المناطق التي
تعاني من ضعف التنمية الاقتصادية؟

وهل هناك خطة لدعم الجهات الأقل استفادة من استثمارات
صناعية؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الموالي الثالث موضوعه "خلق مناطق التسريع الصناعي
بالأقاليم التي تعرف نوع من الهشاشة"، هذا السؤال ديال فريق الأصالة
والمعاصرة لتقديم السؤال.

لتقديم السؤال.

المستشار السيد حسن شمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

حول خلق مناطق التسريع الصناعي في الأقاليم التي تعرف

عرفناش كيفاش غادي نوضعوها حد، وإلا راه غدا أو بعد غدا غادي
تكون التكلفة والقاتورة كبيرة على الصحة ديال المواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال الهام والههم جدا.

وفي الحقيقة تيدخلو فيه عدد، بحال اللي قلت، ديال المسؤوليات،
بالنسبة للمسؤولية ديال قانون حماية المستهلك عندو مسؤولية اللي
هي بابتة، كاي مشروع قانون اللي تحط في الأمانة العامة للحكومة
هاذي عامين، خص يتحال على مجلس المنافسة حيث هاذوك عمليات
تجارية، هاذي هي المسؤولية اللي عندنا خص يتحال على مجلس
المنافسة، وتنسناو الإحالة ديالو على مجلس المنافسة.

ولكن هاذ الشي اللي أثرتيه مهم ومهم جدا، عندو علاقة بمصادقية
المؤسسات بالنسبة للمواطنين، وعندو علاقة بمراقبة الإشاعات أو
مراقبة عدد المعلومات الخاطئة عبر المنصات، وهنا هذي مسؤولية
اللي هي مسؤولية كبيرة، اللي خصنا ما شي غير منظومة المراقبة اللي
هي تكون أقوى ديال هاذ المنصات، خصنا المراقبة أيضا الزجرية اللي
خصها تكون أقوى والقوانين اللي خصها تعاقب هاذ الناس.

القوانين راه كايئة اليوم، شي واحد اللي خرج وأعطى معلومة أو
أعطى إشارات اللي ما عندو مسؤولية فيها واللي يمكن لها تضرب بالصحة
والسلامة ديال المواطن أو لا ديال مجموعة ديال المواطنين، راه يمكن
لو يتعاقب قانونيا، خصنا ناخذو هاذ الإجراءات، خص كل واحد
يتحمل مسؤوليتو، كاي جمعيات ديال حماية المستهلك اللي عندهم
الامكانيات وعندهم الدعم وعندهم القدرات باش يدخلو في هاذ
المجال، خص أيضا يكونو فرق ديال المراقبة والآليات ديال المراقبة اللي
تجي اليوم تعطيهم هاذ الأدلة وتواكبهم فهاذ المجال.

هاذي مسؤولية اللي هي مسؤولية اللي تتدخل فيها عدد ديال
القطاعات - كما تتعرف - واللي خصها اليوم منظومة موحدة من أجل
حماية، ما شي غير المستهلك، حماية المواطن ضد آراء اللي هوما يمكن
لهم يضررو بصحتو.

وتنشكرك على هاذ الموضوع اللي هو موضوع مهم ومهم جدا.

السيد رئيس الجلسة:

الأسئلة الموالية الثلاثة حول "المناطق الصناعية"، تجمعهم وحدة
الموضوع، غادي نعرضهم دقة واحدة والأجوبة غادي تكون دفعة واحدة.

الهشاشة، نسائلكم السيد الوزير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

تفضل.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا على هاذ الأسئلة بالنسبة للمناطق الصناعية، وبغيت نبدا بالمناطق الأكثر هشاشة أو الأقل استقطابا للاستثمار، باش نفسير أشنوهي المقاربة اللي اخدينها منذ بداية هاذ الولاية، رغم أنها لم تكن فالبرنامج الحكومي، اخدينا التزام باش تكون على الأقل، على الأقل منطقة صناعية في كل إقليم، ورغم ذلك، حيث كانوا مناطق فالأقاليم اللي ما كانش عندهم الجاذبية، مشينا أيضا باش نخدمو على إعادة التأهيل هاذ المناطق الصناعية؛

المقاربة الثالثة، هي أنهم كانوا بعض المناطق الصناعية اللي كانوا فارغة، ولكن محجوزة من عدد ديال الناس، جينا مقارنة قانونية جديدة من أجل استرجاع هاذ البقع للناس اللي ما استثماروش فالصناعة وصادقتو عليه فهاذ المجلس الموقر.

اليوم، النتيجة أشنوهي؟ النتيجة أننا مرينا من 10 ألف هكتار ديال المناطق الصناعية في بداية الولاية إلى 15 ألف هكتار اللي هي جاهزة، يعني بالنسبة للقدرة الاستيعابية اللي كانت فالمغرب زدنا 50%، وعندنا 8 ألف هكتار إضافية اللي هي في طور الإنجاز، يعني بالنسبة للكلمة كايين عدد ديال الأشياء اللي تدارت، ولكن غتقول لي فالمناطق اللي أقل استقطابا ما اشتغلناش.

كاين اللي جا بالمقاربة ديال خصنا منطقة التسريع الصناعي باش نجيبوالمستثمر، أشنوهي المقاربة اللي اخدينا؟ إيلا جبتي شي مستثمر ومحتاج أننا نحولو الوضعية ديال ذيك المنطقة ولا ديال هاذيك الأرض، إلى منطقة تسريع صناعي، هذا إداري فقط، يعني الوزارة اخذات على عاتقها، أنها تحول هاذ المنطقة لأي مستثمر، ماشي أي مستثمر، يكون عندو الملف ديالو جاهز، أي مستثمر اللي بغا يجي يقول لي أنا عندي استثمار ديال 5 ولا 10 الهكتارات، بغيت ندير مصنع، بحال دابا، بحال اللي تدار فالصخيرات، دار مصنع فالصخيرات، قررنا أننا نحولو ذيك 20 هكتار إلى منطقة تسريع صناعي، يعني ماشي حاجة اللي غتجي قبل الأخرى.

يمكن لكم ونقولها، يمكن لكم تقولو للمستثمر اللي اختار شي منطقة لأسباب ما، ومحتاج أن هاذيك المنطقة تحول إلى منطقة تسريع

الصناعي، راه مرسوم، ومرسوم كندوزو فمجلس حكومي كل أسبوع، يمكن لنا نقدموه باش نحولو ذيك المنطقة إلى منطقة تسريع صناعي، المقاربة هي هاذي.

المبادرة كتجي معلوم من المجالس المحلية والسلطات المحلية، هوما اللي كيوفرو الوعاء العقاري باش نواكبو هاذ الشي، واحنا كنواكبو بالدراسات، كنواكبو نجيبو مرئ التجزئة، كندعمو أيضا عدد ديال المستثمرين باش يتوجهو لهاد المناطق، معلوم كايين ميثاق الاستثمار اللي كيغطي دعم إضافي لهاد المناطق أقل جاذبية، وكندشتغلو اليد فاليد، هاذ الشي ما كيغيش بين صباح وضحي، خصوصاً اشتغال، خصوصاً تكاثف الجهود، جالسين كنوسعو البصمة الصناعية فبلادنا، مازال ما وصلات لكل المناطق، ولكن كندشتغلو جاهدين باش نستغلو كل الفرص فكل المجالات الترابية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة في إطار التعقيب لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل، السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على جوابكم، كما أتقدم لكم بخالص التقدير والامتنان على جهودكم للارتقاء بالقطاع الصناعي تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله لبناء عهد صناعي جديد.

كما نؤكد أن النهوض بالمناطق الصناعية يقع في قلب السيادة الاقتصادية للمملكة، ونستحضر ما جاء في الرسالة الملكية السامية الموجهة للمشاركين في اليوم الوطني للصناعة 29 مارس 2023، والتي جعلت من السيادة الصناعية وإحداث فرص للشغل وتعزيز تنافسية الاستثمار المنتج، ركائز أساسية لمستقبلنا الصناعي.

السيد الوزير،

هذه الرؤية تتطلب توفير عقار صناعي تنافسي يستجيب لتطلعات المستثمرين، حيث لم تعد إشكالية المقاولات مرتبطة فقط بتوفر العقار، بل بسرعة الانطلاق الفعلي للإنتاج.

السيد الوزير،

ومن أجل مواكبة مجهوداتكم والارتقاء بها إلى مستوى الطموح الملكي نضع أمامكم المقترحات الاستراتيجية التالية:

أولا، تسريع الولوج إلى المناطق الصناعية عبر تقليص آجال إحداث وتجهيز وتسويق المناطق الصناعية مع التسريع باستكمال إخراج المناطق الصناعية التي في طور التجهيز؛

ثانيا، تعزيز انخراط القطاع الخاص في تطوير المناطق الصناعية

عبر شراكات فعالة مع الدولة والجماعات الترابية، بما يساهم في إقرار عدالة مجالية في الاستثمار المنتج؛

ثالثا، مراجعة منظومة الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لإنشاء البنيات الصناعية المعدة للكرء الصناعي لضمان انطلاقة فعلية وسريعة للمشاريع الصناعية دون عوائق تمويلية؛

رابعا، تحسين جودة الخدمات والحكامة عبر توفير خدمات متكاملة تشمل الطاقة ومعالجة النفايات والربط اللوجستي والتكوين مع إرساء حكامة واضحة تقوم على جهة مسيرة ومخاطب وحيد لفائدة المستثمرين، وهو ما يتطلب تعزيز الالتقائية بين كافة القطاعات الحكومية المعنية.

وفي الختام، السيد الوزير، فإننا في الاتحاد العام لمقاوالات المغرب نطمح إلى مناطق صناعية متطورة ومنطلقا قويا لعلامة "صنع في المغرب"، مع الانخراط الكامل للقطاع الخاص لمواكبة هذا الورش الوطني في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية لمناقشة الموضوع.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تحدثتم عن ميثاق الاستثمار وعن البرامج وعن الأرقام، لكن، السيد الوزير، اسمحوا ليا هاذ الأرقام لم تصل إلى جهة درعة- تافيلالت، وما وصل إليها هو البطالة والهجرة والتهميش.

السيد الوزير،

جاوبنا بالأرقام وليس بالشعارات، كم من منطقة صناعية أحدثتم فعليا بجهة درعة- تافيلالت منذ بداية هذه الولاية؟ كم من مصنع دخل حيز الإنتاج؟ وكم من منصب شغل صناعي دائم وفرتم لأبناء الجهة؟ الجواب واضح، صفر.

إذا كانت وزارتكم تعتبر أن سياستها الاستثمارية ناجحة، فكيف تبررون استمرار حرمان جهة درعة- تافيلالت من الاستثمارات الصناعية وفرص الشغل، حتى أصبحت تتذيل مؤشرات التنمية والاستثمار مقارنة بباقي جهات المملكة، أم أن العدالة المجالية عندكم مجرد شعار يرفع في الرباط وينسى في الجهات.

واش هاذ الجهة ماشي جزء من هاذ البلاد؟ واش شباب الجنوب الشرقي ديما يبقى مهمش؟ ولا احنا خلاص را معروفة علينا ناس الله

يعمرها دار، وكنصبرو ودراوش.

هاذي راه حكرة، السيد الوزير، هاذ الواقع المرأى إلى نزيف بشري متواصل، حيث اضطر آلاف الشباب ورجال جهة درعة- تافيلالت إلى مغادرة مناطقهم بحثا عن فرص الشغل في جهات أخرى، حتى أصبحت الجهة لا يسكنها في الغالب إلا النساء وكبار السن، بعد أن هجرها أبناؤها بحثا عن لقمة العيش.

إن الصورة الحقيقية لسنوات التهميش والإقصاء التنموي هو نتيجة مباشرة لاستمرار غياب استثمارات حقيقية قادرة على خلق فرص الشغل داخل الجهة.

وباركة، السيد الوزير، ولكن خلاص راه الدقيقة 90 دابا هادي ما عندكم ما ديرو لنا السيد الوزير، المهم..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة الموضوع.

تفضل.

المستشار السيد حسن شمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، لا بد من التنويه بكل ما راكمته بلادنا خلال السنوات الأخيرة في مجال تطوير الصناعة الوطنية، وذلك بفضل الرؤية السديدة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، الذي عمل على إطلاق أورش وإصلاحات كبرى من أجل بناء اقتصاد وطني قوي، منتج، مبني على صناعة وطنية تتطور باستمرار.

وفي هذا الإطار، توجهت هذه الحكومة إلى تعزيز وخلق مجموعة من مناطق التسريع الصناعي كوعاء مهم وناجع لاستقطاب مزيد من الاستثمارات وخلق فرص الشغل وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

غير أن هذه الدينامية الإيجابية، السيد الوزير المحترم، ما تزال متمركزة في عدد محدود من الجهات والأقاليم، في حين لا تزال أقاليم عديدة، خاصة تلك التي تعاني من هشاشة أو البعد عن المراكز الاقتصادية الكبرى مقصية من هذه المناطق من أجل استقطاب مشاريع صناعية، قادرة على خلق الثروة، والحد من البطالة وتثبيت الساكنة في مناطقها.

السيد الوزير المحترم،

إن العدالة المجالية تقتضي اليوم توسيع خارطة مناطق التسريع الصناعي لتشمل أكثر المناطق التي تعاني من الهشاشة، والتي تزخر معظمها بمؤهلات أو ثروات طبيعية يمكن الاستثمار فيها لخلق الثروة بما يتيح، بالموازاة مع ذلك، من إمكانيات لخلق أقطاب صناعية جديدة تراعي خصوصيات كل جهة وتنسجم مع مؤهلاتها الاقتصادية وتنعش الحياة الاقتصادية والاجتماعية بها.

السيد الوزير المحترم،

إن إحداث مناطق التسريع الصناعي بهذه الأقاليم سيشكل بالتأكيد رافعة حقيقية لتقليص الفوارق المجالية، وتشجيع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال وخلق فرص الشغل اللاتقة لفائدة الشباب، بما ينسجم مع التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى تحقيق تنمية مجالية منصفة، وإرساء مغرب السرعة الواحدة.

لذلك، فإننا ندعوكم للعمل على توسيع هذا الورش، ليشمل الأقاليم الأقل استفادة من الاستثمار الصناعي، مع ضرورة توفير البنيات التحتية اللازمة، وربط هذه المناطق بمؤسسات البحث العلمي والتقني والابتكار ومدن المهن والكفاءات، حتى تتحول إلى أقطاب إنتاجية حقيقية، تساهم في تعزيز السيادة الصناعية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

دأبا الذي يقول لك ما تيقاش تقول الشعارات مشى وما غنجوبوهش بالشعارات، غنجوبوه بالأرقام.

جوج ديال المناطق الصناعية درنا فهاذ الولاية، وتنشغلو على منطقة التسريع الصناعي تما، 6 دالمشاريع جبناهم، ما شي كافية، ولكن بدينا على الأقل بدينا، هاذي هي الأولى.

ثانيا، بالنسبة للسياسة الصناعية اللي تنشغلو بها معكم، هاذ التدابير راه مشينا فهم، وتنشغلو عليهم وتنحلو مشاكل بمشاكل وقطب بقطب، مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب احنا تنشغلو اليد فاليد، ولأول مرة أطلقنا مشاريع ديال مناطق صناعية اللي كانت مفتوحة للقطاع الخاص، وشفتو النجاح ديالهم، وتنشغلو باش نشوفو أشنو هوما الإجراءات باش نسرعو لهم، وغاديين اليد في اليد باش نحلو المشاكل.

والمشاكل اللي كاينة اليوم، بالأخص فعدد ديال الجهات، هوما المصانع اللي هوما تبنوا في إطار شبه عشوائي اللي خصنا نلقاو لهم الحل باش يعاودو يستثمرو في مكان أو في مناطق صناعية اللي هي مجهزة، ذاك الشي علاش اطلقنا 2000 هكتار في الأشهر الأخيرة في نواحي الدار البيضاء، وتنحاولو نسرعو فيها بأسرع ما يمكن، باش ما نفقدوش مناصب الشغل.

بالنسبة للمناطق اللي هي أقل جاذبية، ذاك الشي علاش قلت لكم جينا بهاذ الالتزام ما كانش في البرنامج الحكومي، باش تكون على الأقل منطقة فكل إقليم مجهزة، ولكن خصنا نشغلو باش نلقاو الهوية ديال كل إقليم، ذاك الشي علاش البرنامج الملكي ديال التنمية اللي هي مبنية على الخصوصيات الترابية، تنشغلو اليوم اليد في اليد اللي من أجل إدماج التكوين، البنية التحتية وأيضا المناطق الصناعية وجلب الاستثمار باش تكون منظومة شاملة اللي كتستافد من الهوية والقدرات ديال كل مجال ترابي.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس موضوعه "دعم الابتكار في المجال الصناعي"، للمستشار المحترم السي القندوسي من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل.

المستشار السيد إدريس القندوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

حول دعم الابتكار في المجال الصناعي، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا على هاذ السؤال الهام.

الابتكار في المجال الصناعي كولشي هضر على التصنيف ديال البنك الإفريقي، المغرب اللي احتل فيه المرتبة الأولى، ولكن حتى واحد ما كيهضر منذ أربع سنوات على التصنيف ديال الابتكار (Global Innovation Index)، اللي المغرب كيحتل فيه الرتبة الثانية إفريقيا منذ أربع سنوات.

اليوم المغرب أصبح خامس بلد في العالم مقارنة مع الناتج الداخلي الخام ديالو بالنسبة للرسوم الهندسية، يعني كايين تطور، هاذ التطور جاي من عدد ديال المنظومات اللي تبنات عبر عقدين.

المنظومة الأولى، هي المراكز التقنية اللي تعطات لكل فيدرالية

الشغل وترسيخ مكانة المملكة كشريك صناعي موثوق على الصعيدين الإفريقي والدولي.

السيد الوزير،

لقد أصبح دعم الابتكار اليوم خيارا استراتيجيا، وليس مجرد برنامج ظرفي، وهو ما يتجسد في مختلف المبادرات التي أطلقتها الوزارة، وعلى رأسها صندوق الدعم للابتكار الصناعي الذي أشرتم إليه، كما يمثل برنامج التطوير خطوة مهمة لمواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الناشئة من خلال توفير الدعم المالي والتقني والاستشاري بما يمكنها من تحويل الأفكار المبتكرة إلى مشاريع صناعية قادرة على خلق القيمة المضافة وفرص الشغل.

ولا يسعنا إلا أن نثمن أيضا دعم الوزارة للتجمعات الصناعية والابتكارية وتقوية الشراكة بين المقاولات والجامعات ومراكز البحث.

السيد الوزير،

إن هذه الإنجازات تبعث على الاعتزاز وتعكس الإرادة القوية للحكومة في جعل الابتكار محركا أساسيا للتنمية الصناعية، غير أن الرهان الحقيقي يظل هو التسريع بتنزيل هذه البرامج على أرض الواقع وتيسير استفادة المقاولات، خاصة الصغرى والمتوسطة من مختلف آليات الدعم وضمان وصول آثارها إلى جميع جهات المملكة، بما يعزز العدالة المجالية ويرفع من تنافسية النسيج الصناعي الوطني.

وإننا على يقين بأنكم ستواصلون، بمعية كافة الأطر والكفاءات الوطنية، بمضاعفة الجهود لتسريع وتيرة الإصلاح وتبسيط المساطر وتعزيز التنسيق مع مختلف الشركاء، حتى تتحول هذه البرامج إلى قصص نجاح ملموسة، تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وخلق فرص الشغل وترسيخ سيادة صناعية للمملكة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

فيما تبقى لكم من وقت إذا أردتم في ذلك.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

متفق معك، خصنا نسرعو، خصنا نكتفو، وهذا الشيء خصوصاً يمشي لكل المجالات، ولكن أقوى مساهم فهذه البرامج، بحال دابا هو مدينة وجدة، مدينة فاس... إلى آخره، كنشوفو عدد ديال الجامعات اللي كنشتغل بقوة، وكنستافد من هاذ البرامج.

وبالنسبة لتصنيف آخر، كان الهدف المسطر بالنسبة للنموذج التنموي، أننا نوصلو بالنسبة للقيمة المضافة صناعية إلى أكثر من 50% ديال القيمة العالية أو المتوسطة العالية بالنسبة للصناعة ديال

وتنشتغلو معها وكندعموها وكنعطيو لها أيضا الإمكانيات باش تدخل وباش تبقى تبتكر لكل فيدرالية مهنية:

المستوى الثاني هو ما (les clusters) اللي كنجمعو فيهم الباحثين وكنجمعو فيهم الشركات وكنجمعو فيه الجامعات وكنجمعو فيه عدد ديال الشركات وكنجمعو فيه الاحتياجات والتصور ديال الدولة كاي بالنسبة للماء وتحلية المياه، كاي بالنسبة للأجهزة إلى آخره، وكنشتغلو على مشاريع اللي يمكن لها تطور البحث العلمي؛

والمستوى الثالث اللي جينا فيه في هاذ الولاية هو الصندوق ديال دعم الابتكار اللي فيه ثلاثة المستويات:

• المستوى الأول: هو دعم براءة الاختراع، والدولة كتعطي فيه 80% بالنسبة للتكلفة ديال كل مشروع مسقفة إلى مليون درهم؛

• المستوى الثاني: هو (pototype) الدولة كدعم فيه 60% والمستوى ديال الدعم كيوصل إلى 4 المليون ديال الدرهم لكل (pototype)؛

• المستوى الثالث: هو التصنيع والدولة كتعطي فيه 30%، هاذ الشيء واكبنا فيه 169 مشروع منذ سنتين وكيعرف نجاح كبير وتمدد إلى ثلاث سنوات، واليوم عدد ديال الاختراعات وبراءات الاختراع مغربية خرجت من هاذ المشاريع ومن هاذ المنظومة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد إدريس القندوسي:

شكرا السيد الوزير على هاذ التوضيحات، وهاذا الترتيب اللي ما كناش كنعرفوه كهنؤوكم عليه.

السيد الوزير المحترم،

يشرفني أن أتوجه إليكم بعبارات التقدير والإشادة على المجهودات الكبيرة التي تبذلها الوزارة من أجل ترسيخ ثقافة الابتكار وتعزيز تنافسية الصناعة الوطنية، في انسجام تام مع التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الذي جعل من التصنيع والابتكار والسيادة الصناعية ركائز أساسية للنموذج التنموي الجديد.

وأرسى رؤية استراتيجية طموحة لبناء اقتصاد وطني أكثر تنافسية واستدامة وقادرة على مواجهة التحولات العالمية، واليوم نجني ثمار هذه الرؤية الملكية المتبصرة، حيث أصبح المغرب بفضل الإصلاحات المتواصلة والاستثمارات الاستراتيجية أول قوة صناعية على مستوى القارة الإفريقية، وهو إنجاز تاريخي يعكس نجاح الخيارات التنموية التي تبنتها بلادنا ويؤكد على أن الصناعة الوطنية أصبحت رافعة حقيقية للنمو الاقتصادي ولجلب الاستثمارات وتعزيز الصادرات وخلق فرص

بلادنا فآفاق 2035، وصلنا فيه في 2024.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السابع وهو الأخير في هذه الجلسة، موضوعه "المجهودات المبذولة لحماية التاجر الصغير".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

عن المجهودات المبذولة لحماية التاجر الصغير نسائلكم السيد الوزير؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة على هاذ السؤال الهام.

كما كتعرفو التاجر الصغير يلعب دور مجتمعي أساسي فبلادنا، ودور اقتصادي أيضا أساسي بالنسبة لبلادنا، وكيمثل 80% ديال نقط البيع فالمغرب، واليوم هاذ التاجر الصغير أيضا كيساهم في تمويل الأسر وماشي من غير تمويل الأسر 30% ديال التمويل اللي كيعطيه للأسر ما عندو علاقة بالمنتوج اللي كيبيعو.

هاذ التاجر اليوم، مهدد بشبكات التوزيع، هاذ التهديد بغينا نحلولو إلى إمكانية، بغينا نثمنو الموقع ديالو فالمجتمع، باش نثمنو الموقع ديالو فالمجتمع 4 الإجراءات:

أول إجراء أن البيع فالشراء، يعني خصو أيضا وكنكونو وكنساهمو باش نكونو له منصة شراء باش يكون عندو الفرصة باش يشري بنفس الثمن وبنفس الشروط اللي كيقتنيو به هاذ شبكات التوزيع؛

الثاني هو أنه يستافد ويكون حلقة تكميلية مع هاذ الشبكات، وهاذ الشبكات تستثمر فمحلات جديدة، أنها تحط عندو السلعة للبيع، ويتقاسمو ذلك الشي اللي كيبيعو؛

الثالث، هو أننا ننوعو له المداخل ديالو، عندو دور أساسي في التكامل مع التجارة الإلكترونية، في التكامل مع الخدمات العمومية... إلى آخره.

ورابع فرصة أننا نستافدو من الدور ديالو الاجتماعي باش نوصلو خدمات إضافية إلى المواطنين ويكون عندو دور أساسي كخدمات مالية أو خدمات أخرى.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم للتعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، نثمن المجهودات التي تقومون بها، السيد الوزير، لحماية التاجر الصغير، على اعتبار أنها تظل من القضايا ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية، بالنظر إلى المكانة التي يحتلها داخل النسيج الاقتصادي الوطني ودوره في تنشيط الاقتصاد المحلي وتوفير فرص الشغل وضمان استمرارية الخدمات التجارية بمختلف ربوع المملكة.

ولا شك أن الأوراش والمبادرات التي تم إطلاقها من طرف وزارتكم لفائدة هذه الفئة، تعكس وعيا بأهمية مواكبة التحولات التي يعرفها القطاع التجاري ومواجهة تحديات متزايدة، خاصة في ظل اشتداد المنافسة وتنامي التجارة الإلكترونية.

فإن الرهان اليوم يقتضي ضمان الوصول إلى أكبر عدد من التجار وتبسيط شروط الاستفادة منها وتسريع وتيرة الرقمنة وتيسير الوصول إلى التمويل مع تعزيز التأطير والتكوين المستمر، حتى يتمكن التاجر الصغير من الاندماج في التحولات الاقتصادية والرقمية التي يشهدها القطاع.

كما أنه من الضروري مواصلة العمل وفق مقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين من أجل بلورة الحلول الكفيلة والارتقاء بهذا القطاع.

السيد الوزير،

إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وهو يتابع باهتمام أوضاع التجار الصغار، يؤكد أن هاذ الفئة تحتاج رؤية متكاملة تجعل من التاجر الصغير فاعلا أساسيا في التنمية الاقتصادية، وتوفر له شروط الاستقرار والاستمرار، باعتبار أن حماية التجارة الصغرى هي في جوهرها حماية الاقتصاد المحلي وصيانة لآلاف الأسر التي يرتبط دخلها واستقرارها بهذا النشاط.

شكرا السيد الرئيس.

وبهذا نكون قد استوفينا جميع النقاط الواردة في جدول أعمال هذه

الجلسة.

رفعت الجلسة، وشكرا للجميع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك.

شكرا السيد الوزير، نشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه

الجلسة.

محضر الجلسة رقم 297

التاريخ: الثلاثاء 21 محرم 1448 هـ (7 يوليو 2026 م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وخمس عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الواحدة والثلاثين مساءً.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون رقم 51.25 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.93.16 الصادر في 29 من رمضان 1413 (23 مارس 1993) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتحديد تدابير لتشجيع المنشآت التي تقوم بتدريب الحاصلين على بعض الشهادات بقصد التكوين من أجل الإدماج (محال من مجلس النواب)؛

2- مشروع قانون رقم 34.25 يقضي بتحويل الوكالة الوطنية للموانئ إلى شركة مساهمة وبتغيير القانون رقم 15.02 المتعلق بالموانئ وبإحداث الوكالة الوطنية للموانئ وشركة استغلال الموانئ (محال من مجلس النواب)؛

3- مشروع قانون رقم 19.25 يتعلق بحماية الحيوانات الضالة ورعايتها والوقاية من أخطارها (محال من مجلس النواب)؛

4- مشروع قانون التصفية رقم 04.26 المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة المالية 2024؛

5- مشروع قانون رقم 66.23 يتعلق بتنظيم مهنة الحمامة (محال من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية)؛

6- مشروع قانون رقم 051.26 يتعلق بتنظيم مهنة العدول (محال من مجلس النواب).

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيد الوزير المحترم،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

نخصص هذه الجلسة للدراسة والتصويت على ستة (6) مشاريع قوانين:

- المشروع الأول، مشروع قانون رقم 51.25 يتعلق بتحديد تدابير

لتشجيع المنشآت التي تقوم بتدريب الحاصلين على بعض الشهادات، بقصد التكوين من أجل الإدماج، والمحال علينا من مجلس النواب؛

- المشروع الثاني، اللي غادي ندرسوهذا المساء، المشروع رقم 34.25 يقضي بتحويل الوكالة الوطنية للموانئ إلى شركة مساهمة وبتغيير القانون رقم 15.02 المتعلق بالموانئ وبإحداث الوكالة الوطنية للموانئ وشركة استغلال الموانئ، المحال كذلك من طرف مجلس النواب؛

- المشروع الثالث يحمل رقم 19.25 يتعلق بحماية الحيوانات الضالة ورعايتها والوقاية من أخطارها؛

- المشروع الرابع، مشروع قانون ديال التصفية رقم 04.26 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2024؛

- المشروع الخامس، مشروع قانون رقم 66.23 يتعلق بتنظيم مهنة الحمامة؛

- وأخيرا، مشروع قانون رقم 051.26 يتعلق بتنظيم مهنة العدول. إذن على بركة الله نبداو.

وقبل الشروع في مناقشة النصوص المدرجة في جدول الأعمال، أود أن أتقدم باسمكم بالشكر الجزيل لرئيس وأعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وكذلك لرئيس وأعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، وكذلك لرئيس وأعضاء لجنة القطاعات الاجتماعية، وكذلك لرئيس وأعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، وأيضا لرئيس وأعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

وكذلك للسيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، وكذلك للسيد وزير التجهيز والماء، وكذلك للسيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وكذلك للسيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية، وللسيد وزير العدل، على المجهودات الجبارة التي بذلوها جميعا، في سبيل الدراسة المعمقة لهذه المشاريع المسجلة اليوم في جدول أعمال هذه الأمسية.

وغادي نستهلو الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 51.25 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.93.16 الصادر في 29 من رمضان 1413 (23 مارس 1993) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتحديد تدابير لتشجيع المنشآت التي تقوم بتدريب الحاصلين على بعض الشهادات بقصد التكوين من أجل الإدماج.

السيد الوزير،

غادي نعطيكم الكلمة لتقديم هذا المشروع.

لكم منا الشكر الجزيل.

السيد بونس السكوري وبحسو، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بغيت في الأول نشكر، السيدات والسادة المستشارين، معنا في اللجنة على التجند دياهم من أجل دراسة هاذ المشروع القانون، وعلى التصويت دياهم كذلك الذي كان إيجابيا على هاذ المشروع ديال القانون.

مشروع القانون ببساطة هو يتيح ما لم يكن متاحا لمدة تقريبا ثلاثة ديال العقود، ألا وهو أن تقدم الدولة للباحثين عن شغل غير الحاصلين على شهادات، دعما من أجل أن يحصلوا على هذا الشغل.

كان لدينا منذ بداية السنوات الألفين برامج ديال التشغيل، اللي تيشغل شي واحد، شي باحث عن شغل مسجل في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، تيقدر يستافد من واحد العدد ديال الامتيازات، اللي هي جوج.

الامتياز الأول هو امتياز جبائي، ما تخلصشاي الضريبة على الدخل إلى حدود واحد الأجرة ديال 6000 درهم، دابا راه ولات في قانون المالية على أية حال كايئة؛

والامتياز الثاني، هو في ذاك الفترة ديال التدريب ديالو اللي كانت تتوصل حتى لعامين، الدولة هي اللي تتخلص التغطية الصحية الإجبارية، (l'AMO)، وملي تخدم هاذ الإنسان من بعد إيلا خلاتو المقاولة عندها الدولة تتخلص الاشتراك، الحصة ديال الاشتراك في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، إيلا جمعنا هاذ شي كامل في هاذ المدة هادي كاملة تتعطي ما بين 30 حتى لـ 45 ألف درهم اللي تتحملها الدولة على كل واحد من هاذ الناس.

وهاذ المسلسل هذا ديال التشغيل كان مهم بزاف، لأن المقاولات اللي تتخدم 1000 في الشهر اللي عندها طلب كبير على اليد العاملة محتاجة لهاذا الإجراء هذا، وكنا تنوصلو حتى لتقريبا 100.000، 110.000 ديال الناس اللي تخدمو في العام بهذا الطريقة هادي.

الآن اخذينا واحد القرارات مهمة، نزولا عند رغبتكم ورغبة السيدات والسادة المستشارين وكذلك النواب والرأي العام.

أولا، ما بقيناش كنسمحو أنه يكون هاذ التدريب فيه، هاذو (les contrats ANAPEC) تكون فيه 24 شهر، درنا غير 12 شهر، علاش؟ باش كل مقابلة مسؤولة كيف ما تنقولو بالدرجة المغربية تجمع راسها، إيلا كان السيد فيه الخير راه خصها تاخذو وتخدمو بـ (contrat de droit commun)، إيلا كان ذاك الشي ما مسلكهاش راه ما مسلكهاش، لأن الناس اللي كيبقاو 24 شهريعني كيكون واحد الاستعمال اللي يقدر

كيكون مفرط بالنسبة اللي هو مطلوب.

الحاجة الثانية هو أنه، إذا 12 شهر مدة التدريب 12 شهر وموراها خص الإنسان يخدم فهازيك الشركة، والشركة خصها على الأقل تخدم 60% ديال الناس، هاذ الشي اللي كاين فالقانون، 60% ديال الناس اللي تدارت لهم هاذ التدريب، (stage ANAPEC) باش ماشي تدخل عباد الله ومن بعد تعاود تدخلهم المرة الجاية وتبقى فواحد العملية ديال التدوير. المسألة الثالثة هي أنه ما يمكنشاي واحد المقاولة فيها 10 ديال الناس تخدم 8 ديال الناس بهذا (les contrats ANAPEC) وغير جوج اللي يكونونها عندها مرسمين.

إذن، درنا واحد الإجراء كيقل أنه بنص تنظيمي سوف نحدد شنو هي النسبة (le ratio, le pourcentage) ديال الناس اللي يمكن لهم يخدمو في هاذ الشركة هادي بهذا الشي ديال (l'ANAPEC) باش ما يفوتش العدد ديال الناس اللي خدامين رسميين فالشركة باش ما تكونش الهشاشة فالتشغيل.

وزدنا واحد العدد ديال الأمور، نزولا عند رغبة نواب الأمة والمستشارين ديالها هي التغطية الصحية ديما كانت، ولكن زدنا (les accidents de travail) ديما كانوا ولكن زدنا الحماية من الأمراض المهنية.

بصفة عامة هذا هو مشروع القانون، ولكن أهم حاجة فيه هو ذيك الشي اللي قلت ليكم فالأول، هاذ الشي كان متاح فقط لحاملي الشواهد، دابا الناس اللي مطلوبين فـ (le bâtiment, le BTP)، الناس اللي مطلوبين فالفلاحة، الناس اللي مطلوبين فالقهاوي و (les restaurants)، عاد استقبلت الفيدرالية دياهم فيها 200 ألف وحدة، هاذو ناس كلهم السريبي دابا فالقهوة ولا فـ (restaurant) اللي ما عندوش الدبلوم، القهوة ولا (restaurant) ما كتستافد من حتى شي دعم من الدولة.

بالتالي، كيبقي عندو (salaire) الحقيقي اللي كاين راه 1600 درهم، هاذ الشي اللي كاين ما كاينش (le SMIG) واخا بـ (le pourboire)، كيوصل حتى لـ 4000 ولا 5000 درهم، ولكن هو وزهرو.

إذن باش منبقاوش فهاذا الحالات هاذو، كنحطو الأمور فالنصاب ديالها وكنعاونو الناس باش كيحاولو اللي فـ (l'informel) يحاول يدخل لـ (le formel)، ونعطيو الإمكانية؛ وكاين واحد الطلب كبير وكبير جدا فهاذا المجال.

ما نطولش عليكم، السيدات والسادة المستشارين، إجمالا زعما هذا هو مشروع القانون، وراه كاين عقوبات على الشركات اللي ما كتحترم هاذ الشي، اللي كيجيبو الناس ويستعملو هاذ (les contrats ANAPEC) ومن بعد ما يدخلوهمش يخدمو، راه كتوقع واحد (la suspension) ديال هاذ الشركات لمدة طويلة واللي عندها واحد الوقع اللي مهم ومهم جدا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هل المقرر يريد أن يتلو تقريره أوقد وزع؟
شكرا.

الآن المناقشة.

التجمع الوطني للأحرار، التقرير سيوزع.

فريق الأصالة والمعاصرة.. شكرا.

الاستقلال.. كذلك وزع.

الحركة.. الفريق الحركي.

فريق الاتحاد العام للشغالين.. شكرا.

الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.. شكرا.

فريق الاتحاد المغربي للشغل.. شكرا كذلك.

مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

السي خالد السطي أو الأستاذة لبنى علوي.. شكرا.

السيد الوزير، إذا ما عندكش ما تدخل.

المادة 217 من النظام الداخلي، "يمكن للسيد الوزير أخذ الكلمة.."،
طبعا حتى واحد ما هضرش.

ننتقل للتصويت على مواد المشروع:

المادة الأولى: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة الثانية، المغيرة والمتمة لأحكام المواد التالية:

المادة 1: (الفقرة الأولى)

ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
(التعديل رقم 1).

صاحبة التعديل، تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل في المادة 1، السيد الوزير، هو الإضافة ديال "شريطة ألا يؤدي

اللجوء إلى عقود التدريب إلى تعويض مناصب الشغل القارة أو التحايل
على أحكام مدونة الشغل"، وذلك من أجل منع استعمال التدريب كآلية
لتشغيل هش ومنخفض الكلفة، بدل إحداث مناصب شغل حقيقية.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، موقفكم من هذا التعديل؟

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

التعديل غير مقبول، كيف ما فسرت للسيدة المستشارة المحترمة في
اللجنة لأن هذا تحصيل حاصل.

احنا درنا، كان 24 شهر ولات 12 شهر، فهذا أولا باش ما يكونش
الهشاشة في التشغيل.

ثانيا كايين العقوبات على الشركات اللي ما كيدخلوش الناس يخدمو
بعد فترة التدريب ديال أنها ما كتبقاش تستفد من هاذ البرنامج، وثقو
بيا بالنسبة للشركات اللي محتاجين 8000 و6000 و7000 ديال الناس
راه كتعطي النتيجة، رaha قوية جدا، وهاذو هوما إجمالا المواضيع اللي
مطروحة، ولذلك التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نتشبتين بالتعديل أو تسحبينه؟

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

نتشبت..

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نعرض التعديل للتصويت:

الموافقون=01؛

المعارضون=22؛

الممتنعون=05.

إذن التعديل غير مقبول.

غادي نعرض المادة 1: (الفقرة الأولى) للتصويت

الموافقون=26؛

المعارضون=01؛

الممتنعون=01.

المادة 04: ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية

للشغل.

تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل الثاني في المادة 4 هو الإضافة السيد الوزير ديال "يستفيد المتدرب طيلة مدة التدريب من تعويض شهري لا يقل عن الحد الأدنى القانوني للأجر، أو نسبة منه تحدد بنص تنظيمي، مع التصريح به لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي"، وذلك من أجل ضمان كرامة المتدرب وربط التدريب بالحماية الاجتماعية، بدل تحويله إلى عمل غير مؤدى عنه.

السيد رئيس الجلسة:

موقف الحكومة السيد الوزير من هذا التعديل؟

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

هذا التعديل غير مقبول، أولا، لأنه كيفما قلت لكم ملي كيجيو يسنيو الناس هاذ (le contant) ديال (l'ANAPEC) كيكون فيه هاذك اللي المتدرب كيسني، وكتسني الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (l'ANAPEC) وكتسني المقاولة، وضروري ملي كيسنيو خص يكون واحد التعويض، يعني واحد (l'indemnité) ما كيتسماش الأجر، كتسني (l'indemnité)، لأن هاذك تدريب ماشي خدمة بالمعنى المتعارف عليه، إذن هاذي أولا ما كاينش شي حاجة بدون تعويض.

ثانيا، بالنسبة لهاد التعويض هذ، علاش ما درناش الحد الأدنى للأجور؟ لأن أولا الخدمة تقدر تكون ماشي في الوقت كلو وهاذ (stage) يمكن ما يكونش في الوقت كلو.

ثالثا، كنعطيو الصلاحية باش (comme c'est un stage) باش يكون واحد التأقلم على حسب الوضعية ديال المقاولة وعلى حسب الوضعية ديال هاذك الشباب ولا هاذيك الشابة، وعلى أية حال ملي هبطنا (la durée) ديال هاذ (stage) ما بقاش المشكل مطروح، ما بقاش طويل ذاك الشي بزاف، باش ما يستعملشاي كخدمة.

وشكرا.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

نتشبت..

السيد رئيس الجلسة:

غادي نعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 01؛

المعارضون= 26؛

الممتنعون= 06.

شكرا.

غادي نعروض الآن المادة 4 للتصويت:

الموافقون= 32؛

المعارضون= 01؛

الممتنعون= 01.

المادة 8: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 32؛

المعارضون= 01؛

الممتنعون= 00.

المادة 9: هاذ المادة ورد بشأنها كذلك تعديل من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلي لتقديم التعديل.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

السيد الرئيس،

بالنسبة للتعديل في المادة 9 هو الإضافة ديال واحد الفقرة، "لا يجوز للمقاولة أو التعاونية اللجوء المتكرر إلى عقود التدريب لشغور نفس المنصب دون إدماج فعلي، تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل"، وذلك من أجل منع تدوير المتدربين في نفس المناصب دون تشغيل قار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، موقفكم من هاذ التعديل؟

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل غير مقبول، لأسباب اللي قلتها قبل، ألا وهي أنه العقوبات راه كاينة وراه لا يجوز، لأنهم ما كنخليوهموش يدبرو هاذ الشي، لأن

كيدوز (stage) وخصها تدير 60% ديال الناس اللي يدخلو يخدمو، وبالتالي يعني ما بغيناش نكتبو فالقانون واحد الجملة اللي أولا واحد الإجراء اللي غير قابل للتطبيق، اللي فيه واحد العمومية، لأن هاذ الشي اللي قلتوا حنا متفقين عليه كهدف، ولكن راه كايين ثلاثة ولا أربعة ديال المواد وحدة أخرى، باش نضمنو نفس النتيجة.

السيد رئيس الجلسة:

التشبيث؟

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

نتشبيث..

السيد رئيس الجلسة:

غادي نعرض التعديل للتصويت:

الموافقون=01:

المعارضون=26:

الممتنعون=06.

شكرا.

غادي نعرض المادة 9 للتصويت:

الموافقون=29:

المعارضون=01:

الممتنعون=01.

المادة 11 (الفقرة الثانية): (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون=30:

المعارضون=01:

الممتنعون=00.

المادة 11 المكررة: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون=30:

المعارضون=01:

الممتنعون=00.

المادة 12: ورد بشأنها تعديل ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلوا لتقديم التعديل رقم (4).

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل في المادة 12 هو الإضافة ديال واحد الفقرة: "مع مراعاة حقوق المتدرب في الأجر والحماية الاجتماعية والصحة والسلامة وعدم التمييز"، وذلك من أجل توسيع الحماية القانونية للمتدرب وعدم حصرها فقط في المراقبة الإدارية.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الحكومة في هذا التعديل؟

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل غير مقبول، لأن الإجراءات اللي تتطلبوراه كايينة في بلايص آخرين في القانون، كيف ما قلت لكم، الصحة والسلامة راه وسعناها في بعض التعديلات اللي جات من مجلس النواب للأمراض المهنية.

بالنسبة للحقوق ديالو الأخرى راه كلها مضمونة بموجب هاذيك المواد الأخرى اللي كايينة في القانون.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

غادي نعرض هاذ التعديل للتصويت.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

تنسحبوه.

السيد رئيس الجلسة:

غادي تسحبوه.

شكرا.

السحب.

إذن غادي نعرض:

المادة 12 للتصويت: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون=30:

المعارضون=01:

الممتنعون=00.

المادة 13:

الموافقون=30:

المعارضون=01:

المعارضون=01:

الممتنعون=01.

غادي نعرض المادة الثانية برمتها، للتصويت:

الموافقون=31؛

المعارضون=01:

الممتنعون=01.

المادة الثالثة: التي تنسخ وتعوض أحكام المادة 2 و3 من الظهير الشريف
سالف الذكر كما يلي:

المادة 2: (كما وردت من طرف مجلس النواب)

الموافقون=32؛

المعارضون=01:

الممتنعون=01.

المادة 3:

الموافقون=31؛

المعارضون=01:

الممتنعون=01.

غادي نعرض المادة الثالثة برمتها للتصويت:

الموافقون=31؛

المعارضون=01:

الممتنعون=01.

المادة 4: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون=31؛

المعارضون=01:

الممتنعون=01.

غادي نعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون=31؛

المعارضون=01:

الممتنعون=01.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 51.25
بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.93.16 الصادر في 29 من رمضان
1413 (23 مارس 1993) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتحديد التدايير
لتشجيع المنشآت التي تقوم بتدريب الحاصلين على بعض الشهادات

الممتنعون=00.

المادة 14:

كذلك ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية
للشغل.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

السيد الرئيس،

هو في المادة 14 تنقترح الإضافة الآتية: "وترفع السلطة الحكومية
المكلفة بالشغل تقريراً سنوياً إلى البرلمان حول عدد عقود التدريب
ونسب الإدماج والقطاعات المستفيدة والمقاولات المخالفة"، ضماناً
لشفافية وتقييم أثر القانون على التشغيل الفعلي.

السيد رئيس الجلسة:

موقفكم، السيد الوزير، من هاذ التعديل؟

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل
والكفاءات:

شكراً السيد الرئيس.

كان عندنا نقاش في هاذ الشئ في اللجنة، هو تعديل غير مقبول،
لأن بحكم القانون التنظيمي لقانون المالية احنا ملزمين أننا تنقدمو
بمناسبة تقديم الميزانية الفرعية ديال الوزارة، هاذ المعطيات هاذي كلها
برنامج، برنامج، وهذا من البرامج المهمة اللي كاتينة.

ثانياً، كيف ما قلت لكم، إيلا كانت هاذ الجملة غتدار في هاذ القانون
خصها تدار في جميع القوانين اللي تيتصوتو عليهم، لأنه فين ما كاين شي
إجراء خص السلطة الحكومية المعنية بالأمر تقدم التقرير للبرلمان.

وشكراً.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

نتشبت..

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نعرض التعديل للتصويت:

الموافقون=01:

المعارضون=27:

الممتنعون=06.

غادي نعرض المادة 14 للتصويت: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون=31؛

بقصد التكوين من أجل الإدماج.

إذن شكرا لكم السيد الوزير.

ونواصل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 34.25 يقضي بتحويل الوكالة الوطنية للموانئ إلى شركة مساهمة وبتغيير القانون رقم 15.02 المتعلق بالموانئ وبإحداث الوكالة الوطنية للموانئ وشركة استغلال الموانئ.

مرحبا السيد الوزير.

الكلمة لكم لتقديم مشروع القانون.

السيد نزار بركة، وزير التحجير والماء:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين،

يشرفني اليوم أن أعرض أمامكم مشروع قانون رقم 34.25 يقضي بتحويل الوكالة الوطنية للموانئ إلى شركة مساهمة.

ويندرج هذا المشروع في إطار تنزيل التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، أيده الله، بإطلاق إصلاح عميق للقطاع العام ومعالجة الاختلالات الهيكلية والهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، قصد تحقيق أكبر قدر ممكن من التكامل والانسجام في مهامها والرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية.

وبناء على ذلك، جاء مشروع قانون رقم 34.25 السالف الذكر من أجل تحديث الإطار القانوني والمؤسساتي للوكالة ليواكب التوجهات الجديدة التي جاء بها القانون الإطار رقم 50.21 بما يضمن التحديث الشامل للحكامة المينائية وتقوية تنافسية الموانئ المغربية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين،

يتضمن مشروع هذا القانون تسع (9) مواد موزعة على ثلاثة (3) أبواب، تمت صياغتها بالتوافق التام مع مبدأ استمرارية الشخص المعنوي، الذي يعد مبدأ راسخا وموجها لعملية التحول المؤسساتي للمؤسسات العمومية.

هذا المبدأ المذكور الهدف منه وهو استمرارية الشخص المعنوي دون إحداث شخص اعتباري جديد في أداء التزاماته القانونية واكتسابه للحقوق الناشئة عن التعاقدات المبرمة قبل تحول شكله القانوني إلى شركة مساهمة، دون أن تمس عملية التحول بالمراكز القانونية التي أنشأتها التعاقدات السابقة.

وجدير بالذكر، أن الباب الأول من مشروع هذا القانون تطرق إلى الآثار القانونية المترتبة عن هذا المبدأ، حيث يشير صراحة إلى أن أملاك

الشركة وحقوقها والتزاماتها، ولا سيما المدنية والإدارية والتجارية والمالية والجبائية واتفاقياتها وعقودها وشراكاتها ورخصها، كيفما كانت طبيعتها، هي تلك التي كانت في حوزة الوكالة في تاريخ تحويل شكلها القانوني.

كما نص مشروع هذا القانون، على أن التحويل لا يترتب عنه أي تأثير على النظام القانوني الذي يخضع له مستخدمو الوكالة، بحيث سيحتفظ المستخدمون العاملون بالوكالة الوطنية للموانئ، في تاريخ تحويلها إلى شركة مساهمة، بوضعيتهم داخل الشركة في نفس التاريخ، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون الوضعية التي يخولها النظام الأساسي الخاص بمستخدمي الشركة أقل فائدة من الوضعية النظامية التي كانت للمعنيين بالأمر في تاريخ التحويل، وكذا نظام المعاشات والتغطية الصحية.

فيما يتعلق بموضوع الرأسمال والممتلكات، فقد نص هذا المشروع على جعل الرأسمال مملوكا بكامله وحصريا من قبل الدولة، مع جعل ممتلكات الشركة مكونة من الأصول وخصوم الوكالة الوطنية للموانئ، كما يتبين ذلك من آخر موازنة لهذه الأخيرة.

أما بخصوص الباب الثاني في هذا المشروع، فقد تم نسخ التعويض بمقتضيات القسم الثاني من القانون 15.02 السالف الذكر، وذلك تماشيا مع التحويل المؤسساتي للوكالة، حيث تم التنصيب على أن موانئ المغرب "ش م" تقوم لحساب الدولة بتدبير مجموع موانئ المملكة وتطويرها وصيانتها باستثناء الموانئ المتواجدة بالمنطقة الخاصة لتنمية طنجة البحر الأبيض المتوسط وبموقع بحيرة "مارتشيكا"، طبقا للقانون.

وقد حدد مشروع هذا القانون الغرض الرئيسي للشركة، باعتباره امتدادا لمهام الوكالة الوطنية للموانئ، بما في ذلك مزاولة كل نشاط استغلال مينائي لم يتم إسناده إلى صاحب امتياز أو مستفيد من الرخصة.

ومن أجل إرساء حكمة حديثة ومتطورة، تم التنصيب على أن موانئ "ش م" يديرها مجلس إدارة يضم من بين أعضائه متصرفين مستقلين ومدير عام يكلف بتسييرها، وقد أنيط بالمجلس تحديد الأتاوى والتعرفة المينائية وواجبات رسو السفن والبضائع بعد استطلاع رأي السلطة الحكومية المكلفة بالموانئ.

وفي الختام، نص الباب الثالث من هذا المشروع على مقتضيات انتقالية وختامية، بحيث تم التنصيب على أن مقتضيات الباب الثاني من هذا القانون ستدخل حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ التحويل الفعلي للوكالة الوطنية للموانئ إلى شركة مساهمة وتنصيب أجهزة إدارتها وتسييرها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

حسب علمي أن التقرير وزع.

إذا بغا المقرر.. شكرا السيد المقرر المحترم.

باب المناقشة، هل من أحد يرغب؟

شكرا.

إذن غادي ندخلو مباشرة..

تدخلني؟ تفضلي.

الاتحاد المغربي للشغل بغا يسجل شفاهيا مداخلته.

تفضلي.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

فالبداية ننوه بهاذ مشروع القانون اللي كيطلع لتحديث الوكالة اللي هي مهمة، وفاعتقادنا كمركية نقابية نعتبر أن أي تحول في أي مؤسسة أو اللي تتعتبر فيها الموارد البشرية هي ركيزة أساسية، كان من المفروض أنه يكون فيها مواكب لهاذ المشروع كذلك حوار اجتماعي مع الشركاء الاجتماعيين.

بالمناسبة نشكركم، السيد الوزير، ومن خلالكم السيد مدير الوكالة اللي تفتح هاذ الحوار بعد تدخل السيد رئيس الفريق، يمكن هاذ الحوار ما مشاش لأقصى حد في إطار إدخال التعديلات، ولكن على أي نسجل بإيجاب هاذ الحوار هذا، نسجل، على عكس بعض المؤسسات أو بعض الوزارات الأخرى اللي جابت مشاريع دون المقاربة التشاركية.

على أي، الآن الحوار مفتوح، نحن كنمدو أيدينا ولكن كما أكدتم داخل الحوار، أنه كما أكد السيد المدير أن الحقوق والمكتسبات ديال الموارد البشرية ديال الأطر ديال هاذ الوكالة هي مضمونة، ولكن تقديمنا للتعديلات كان من بعد أننا نأكدو ونؤكدو وكذلك أكثر ضمانة لمجموعة ديال التعديلات كما غادي يجي في الشرح ديال التعديلات اللي غنقدمو، ولكن ما يمكن إلا أن نتعاملو بإيجاب مع هاذ المشروع.

وشكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

إذن غادي ننتقلو للتصويت على مواد المشروع:

غادي نبدأو بالمادة الأولى: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5: ورد بشأنها تعديل، صاحب التعديل يقدم، الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

التعديل كما قلت فالبداية، أننا لا نروم أننا نعرقلو هاذ القانون، ولكن نريد تجويده، فيما يخص الضمانات المتعلقة بحقوق المستخدمين العاملين داخل الشركة.

التعديل: "يحتفظ المستخدمون العاملون بالوكالة الوطنية للموائ بجميع حقوقهم ومكتسباتهم القانونية والإدارية والمالية والاجتماعية والمهنية، الفردية منها والجماعية، بما في ذلك الأقدمية والأجور والتعويضات والمنح والترقية ونظام المعاشات والتغطية الصحية وكافة الحقوق والمزايا والخدمات المرتبطة بالشؤون الاجتماعية.

لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يترتب على تحويل الوكالة الوطنية للموائ إلى شركة مساهمة أو على تطبيق النظام الأساسي الخاص بمستخدمي الشركة أي انتقاص أو تقييد أو إلغاء لأي حق أو مكتسب أو ميزة أو ضمان كان يتمتع بها المستخدمون قبل تاريخ التحويل.

تحل الشركة محل الوكالة الوطنية للموائ في جميع حقوقها والتزاماتها تجاه المستخدمين، وتعتبر فترة الخدمة التي قضاهم المستخدمون بالوكالة كما لو أنجزت داخل الشركة ومنتجة لجميع آثارها القانونية والإدارية والمالية والاجتماعية".

هذا ضمانا للحفاظ على المكتسبات وجميع حقوق المستخدمين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، موقفكم من هاذ التعديل؟

السيد وزير التحجير والماء:

السيد الرئيس،

التعديل غير مقبول لكون صياغة المادة 5 من مشروع هاذ القانون تنص صراحة على الحفاظ على الحقوق المكتسبة لمستخدمي الوكالة عند تحويلها إلى شركة مساهمة، كما أن مشروع القانون من باب تحصين هذه الحقوق والامتيازات نص صراحة على أن أي تعديل للنظام الأساسي الذي سيخضع له مستخدمو الشركة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون أقل فائدة من النظام الأساسي الحالي.

أما بخصوص الأقدمية، المادة 5 كذلك كانت صريحة فهاذ الباب، حيث نصت صراحة على أن احتفاظ مستخدمي الشركة بالفترة التي قضوها بالوكالة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

التصويت؟

السحب؟

المستشارة السيدة زهرة محسين:

السحب، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

المادة 5: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

الآن ورد تعديل ف المادة 5، ولكن لا تعني الموضوع، سمينها 5 مكررة.

قدمي التعديل.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس.

أستسمح، فقط السيد الوزير، لأن في أي تغيير ضروري حتى نتجاوز كل المشاكل، كان مفروض أنها تكون عندنا فترة انتقالية، وهو ما تنص عليه "المادة 5 مكررة" التي أضفناها في فريق الاتحاد المغربي للشغل:

"تضع الشركة، بتنسيق مع السلطات الحكومية المعنية، برنامجا انتقاليا لمواكبة المستخدمين، يتضمن تدابير اجتماعية وتحفيزية، بما في ذلك عند الاقتضاء منحة استثنائية أو تعويض انتقالي أو أي امتياز آخر، يتم تحديدها بموجب نص تنظيمي أو اتفاق اجتماعي".

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ما رأيكم في هاذ المادة 5 مكررة؟

السيد وزير التحجير والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

هاذ التعديل غير مقبول، لكون إقرار منح استثنائية وتعويضات انتقالية أو امتيازات، لا يتم التنصيص عليها في القانون، بل تخضع إلى القنوات المؤطرة للعلاقات الشغلية والتي تكون مؤطرة بمقتضيات مدونة الشغل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السحب؟

المستشارة السيدة زهرة محسين:

السحب، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

المادة 6: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

غادي نعرض الآن المشروع برمته:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 34.25 يقضي بتحويل الوكالة الوطنية للموانئ إلى شركة مساهمة وبتغيير القانون رقم 15.02 المتعلق بالموانئ وبإحداث الوكالة الوطنية للموانئ وشركة استغلال الموانئ.

هنيئاً السيد الوزير، المتعلق بالموائ وبإحداث الوكالة الوطنية للموائ وشركة استغلال الموائ.

غادي نواصلو الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 19.25 يتعلق بحماية الحيوانات الضالة ورعايتها والوقاية من أخطارها.

الكلمة للحكومة، السيدة الوزيرة المحترمة تفضلي.

السيدة نعيمة ابن يحيى وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أقدم أمام مجلسكم الموقر مشروع قانون رقم 19.25 المتعلق بحماية الحيوانات الضالة والوقاية من أخطارها، بما يضمن حماية الصحة والسلامة العامة، ويرسخ مبادئ الرفق بالحيوانات.

وقد أعيد هذا المشروع من طرف مصالح وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، بتنسيق مع وزارة الداخلية وفق مقاربة تشاركية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أوضحت ظاهرة الحيوانات الضالة، خصوصاً الكلاب والقطط، تشكل تحديات تمس الصحة والسلامة العامة وأمن الأشخاص والممتلكات والنظام العام وجودة العيش في الوسطين الحضري والقروي.

وقد استأنست الحكومة في إعداد هذا المشروع بالتجارب الدولية والمقارنة وتوصيات المنظمة العالمية لصحة الحيوانات، خاصة ما يتصل بالصحة الحيوانية والرفق بالحيوانات، ويؤسس المشروع لإطار تشريعي متكامل بالآليات القانونية والمؤسسية الفعالة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يروم هذا المشروع أساساً:

- حماية الحيوانات الضالة والوقاية من مخاطرها؛

- إرساء نظام التصريح بالحيوانات وتحديث التزامات مالكيها أو حراسها؛

- إحداث قاعدة وطنية للمعطيات؛

- تنظيم مراكز الرعاية والإيواء؛

- تحديث جهات المراقبة والمعاينة والعقوبات؛

- ومنح أجل سنتين لملاءمة أوضاع ومنشآت إيواء الحيوانات الضالة أو إطعامها ورعايتها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تلكم هي مرتكزات هذا المشروع، الذي نأمل أن يعزز بمقاربات وطنية متوازنة، قوامها حماية الصحة والسلامة العامة وصون كرامة الحيوانات وتكريس المسؤولية المشتركة.

وفي الختام، أشكر السيد رئيس لجنة القطاعات الإنتاجية، والسيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين على روح المسؤولية خلال دراسة هذا المشروع، متطلعاً إلى أن يحظى بالموافقة بمجلسكم الموقر.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة الوزيرة المحترمة.

الكلمة طبعاً، التقرير وزع.

المدخلات كاي شي واحد من الفرق بغى يتدخل؟

لا أحد.

غادي ندوزو للتصويت على مواد المشروع.

المادة 1:

الموافقون=30؛

المعارضون=01؛

الممتنعون=03.

المادة 2:

الموافقون=30؛

المعارضون=01؛

الممتنعون=03.

المادة 3:

الموافقون=30؛

المعارضون=01؛

الممتنعون=03.

المادة 4:

الموافقون=30؛

المادة 12:	المعارضون = 01:
الموافقون = 30:	الممتنعون = 03.
المعارضون = 01:	المادة 5:
الممتنعون = 03.	الموافقون = 30:
المادة 13:	المعارضون = 01:
الموافقون = 30:	الممتنعون = 03.
المعارضون = 01:	المادة 6:
الممتنعون = 03.	الموافقون = 30:
المادة 14:	المعارضون = 01:
الموافقون = 30:	الممتنعون = 03.
المعارضون = 01:	المادة 7:
الممتنعون = 03.	الموافقون = 30:
المادة 15:	المعارضون = 01:
الموافقون = 30:	الممتنعون = 03.
المعارضون = 01:	المادة 8:
الممتنعون = 03.	الموافقون = 30:
المادة 16:	المعارضون = 01:
الموافقون = 30:	الممتنعون = 03.
المعارضون = 01:	المادة 9:
الممتنعون = 03.	الموافقون = 30:
المادة 17:	المعارضون = 01:
الموافقون = 30:	الممتنعون = 03.
المعارضون = 01:	المادة 10:
الممتنعون = 03.	الموافقون = 30:
المادة 18:	المعارضون = 01:
الموافقون = 30:	الممتنعون = 03.
المعارضون = 01:	المادة 11:
الممتنعون = 03.	الموافقون = 30:
المادة 19:	المعارضون = 01:
الموافقون = 30:	الممتنعون = 03.
المعارضون = 01:	

المعارضون=01:	الممتنعون=03.
الممتنعون=03.	المادة 20:
المادة 28:	الموافقون=30؛
الموافقون=30؛	المعارضون=01؛
المعارضون=01؛	الممتنعون=03.
الممتنعون=03.	المادة 21:
المادة 29:	الموافقون=30؛
الموافقون=30؛	المعارضون=01؛
المعارضون=01؛	الممتنعون=03.
الممتنعون=03.	المادة 22:
المادة 30:	الموافقون=30؛
الموافقون=30؛	المعارضون=01؛
المعارضون=01؛	الممتنعون=03.
الممتنعون=03.	المادة 23:
المادة 31:	الموافقون=30؛
الموافقون=30؛	المعارضون=01؛
المعارضون=01؛	الممتنعون=03.
الممتنعون=03.	المادة 24:
المادة 32:	الموافقون=30؛
الموافقون=30؛	المعارضون=01؛
المعارضون=01؛	الممتنعون=03.
الممتنعون=03.	المادة 25:
المادة 33:	الموافقون=30؛
الموافقون=30؛	المعارضون=01؛
المعارضون=01؛	الممتنعون=03.
الممتنعون=03.	المادة 26:
المادة 34:	الموافقون=30؛
الموافقون=30؛	المعارضون=01؛
المعارضون=01؛	الممتنعون=03.
الممتنعون=03.	المادة 27:
المادة 35:	الموافقون=30؛

المادة 43:	الموافقون=30؛
الموافقون=30؛	المعارضون=01؛
المعارضون=01؛	الممتنعون=03.
الممتنعون=03.	المادة 36:
المادة 44:	الموافقون=30؛
الموافقون=30؛	المعارضون=01؛
المعارضون=01؛	الممتنعون=03.
الممتنعون=03.	المادة 37:
المادة 45:	الموافقون=30؛
الموافقون=30؛	المعارضون=01؛
المعارضون=01؛	الممتنعون=03.
الممتنعون=03.	المادة 38:
المادة 46:	الموافقون=30؛
الموافقون=30؛	المعارضون=01؛
المعارضون=01؛	الممتنعون=03.
الممتنعون=03.	المادة 39:
المادة 47:	الموافقون=30؛
الموافقون=30؛	المعارضون=01؛
المعارضون=01؛	الممتنعون=03.
الممتنعون=03.	المادة 40:
المادة 48:	الموافقون=30؛
الموافقون=30؛	المعارضون=01؛
المعارضون=01؛	الممتنعون=03.
الممتنعون=03.	المادة 41:
المادة 49:	الموافقون=30؛
الموافقون=30؛	المعارضون=01؛
المعارضون=01؛	الممتنعون=03.
الممتنعون=03.	المادة 42:
المادة 50:	الموافقون=30؛
الموافقون=30؛	المعارضون=01؛
المعارضون=01؛	الممتنعون=03.

04.26 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2024.	الممتنعون=03.
السيد الوزير تفضل لتقديم المشروع.	المادة 51:
تفضلوا.	الموافقون=30؛
<u>السيد عبد اللطيف وهي وزير العدل، نيابة عن السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:</u>	المعارضون=01؛
... وفق البيانات التي تضمنها مشروع قانون التصفية رقم 04.26 المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2024، لن أطيل.	الممتنعون=03.
فعلى مستوى الميزانية العامة، بلغت النفقات المنجزة عند نهاية السنة 516.7 مليار درهم، وسجلت تقديرات موارد الميزانية العامة برسم قانون المالية ما قدره 434.7 مليار درهم، في حين تم تحصيل ما مجموعه 527.9 مليار درهم، وهو ما يعادل نسبة إنجاز في حدود 121%، وقد شكلت الموارد العادية حوالي 70% من مجموع الموارد المحصلة.	المادة 52:
فيما يتعلق بالحسابات الخصوصية للخرينة، بلغت النفقات المنجزة 172.81 مليار درهم.	الموافقون=30؛
أما فيما يخص موارد هذه الحسابات، فقد تم تحصيل 194.13 مليار درهم.	المعارضون=01؛
بالنسبة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، فقد سجلت نفقات الاستغلال ما مجموعه 2.36 مليار درهم، وبلغت النفقات 320.94 مليون درهم.	الممتنعون=03.
أما فيما يخص موارد الاستغلال، فقد سجلت 5.52 مليار درهم، وموارد الاستثمار 147 مليار درهم.	المادة 53:
وهكذا سجلت الميزانية العامة زيادة للموارد على النفقات قدرها 11.21 مليار درهم، وسجلت الحسابات الخصوصية للخرينة زيادة في الموارد على النفقات في حدود 21.32 مليار درهم، وسجلت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة زيادة الموارد على النفقات قدرها 4.32 مليار درهم.	الموافقون=30؛
بناء عليه، نتج عن تنفيذ الميزانية لسنة 2024 زيادة الموارد على النفقات حددها مشروع قانون التصفية في 36.84 مليار درهم.	المعارضون=01؛
شكرا السيد الرئيس، وسأعطي لكم..	الممتنعون=03.
<u>السيد رئيس الجلسة:</u>	الآن غادي نعرض مشروع القانون برمته:
شكرا السيد الوزير.	الموافقون=25؛
المقرر، التقارير وزعت.	المعارضون=01؛
إذن المناقشة، أعتقد، لا أحد يرغب باش يتدخل.	الممتنعون=06.
	إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 19.25 بالأغلبية، يتعلق بحماية الحيوانات الضالة ورعايتها والوقاية من أخطارها.
	ونواصل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون التصفية.
	شكرا السيدة الوزيرة.
	ما نعرف شكون اللي غادي يقدم مشروع قانون التصفية رقم

المعارضون=01:

الممتنعون=01.

المادة 9:

الموافقون=29؛

المعارضون=01:

الممتنعون=01.

المادة 10:

الموافقون=29؛

المعارضون=01:

الممتنعون=01.

غادي نعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون=29؛

المعارضون=01:

الممتنعون=01.

إذن، وافق مجلس المستشارين بالأغلبية على مشروع قانون التصفية رقم 04.26 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2024.

نمر للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 66.23 يتعلق بتنظيم مهنة المحاماة، المحال من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية.

الكلمة للحكومة للسيد الوزير لتقديم المشروع.

السيد عبد اللطيف وهي، وزير العدل:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

فقط غير باش التعديلات التي تمت في هاذ القانون، كايئة المادة 77 اللي قلنا حددنا سقف الخصم "الذي يجوز لمجلس الهيئة إخضاع أتعاب المحامي له"، وحيدنا واحد العبارة اللي كتقول بأنه يمنع عليهم بأي شكل باش ياخذو من أتعاب المحامي، حيث مرتبطة بأتعاب المحامي ماشي بالوديعة ديال المواطنين.

المسألة الثانية، درنا المادة 111 هذاك التغاضي كنا درناه في القانون القديم 10 سنوات من تاريخ القرار ديال التغاضي، ولكن كان يمكن يفوت هاذ التاريخ، قلنا خمس (5) سنوات من تاريخ سقوط السبب اللي كان فيه التغاضي.

المسألة الأخرى، المادة 124 قلنا حددنا ها هوما الأعداد ديال الأعضاء ديال المجالس، درنا 10 ديال المسؤولين بين 100 و800 محامي في النقابة اللي فيها بين 100 و800، و20 بالنقابة اللي فيها 801 و2000،

وغادي ندوزو للتصويت على مواد المشروع:

المادة 1: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون=29؛

المعارضون=01:

الممتنعون=01.

المادة 2:

الموافقون=29؛

المعارضون=01:

الممتنعون=01.

المادة 3:

الموافقون=29؛

المعارضون=01:

الممتنعون=01.

المادة 4:

الموافقون=29؛

المعارضون=01:

الممتنعون=01.

المادة 5:

الموافقون=29؛

المعارضون=01:

الممتنعون=01.

المادة 6:

الموافقون=29؛

المعارضون=01:

الممتنعون=01.

المادة 7:

الموافقون=29؛

المعارضون=01:

الممتنعون=01.

المادة 8:

الموافقون=29؛

و30 في النقابات اللي كتجاوز 2000.

فقط هاذو هوما التعديلات الثلاث اللي كاينين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

المقرر، السي المصطفى تقدم التقرير؟ تفضل.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أرفع إلى المجلس الموقر تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع قانون رقم 66.23 يتعلق بتنظيم مهنة المحاماة، في إطار قراءة ثانية.

فقد تدارست اللجنة مشروع هذا القانون في اجتماعها المنعقد بتاريخ 07 يوليوز 2026، برئاسة السيد أبو بكر اعبيد رئيس اللجنة وبحضور السيد عبد اللطيف وهي وزير العدل.

وقد أكد السيدات والسادة المستشارون على أن مجلس المستشارين يمارس اختصاصاته في مجال التشريع، انسجاما مع المرجعيات الدستورية المؤطرة للعمل البرلماني، ويحرص أعضاؤه على تقعيد ممارسة تشريعية مؤسساتية، هدفها الأسى هو إخراج قوانين تتجاوب مع مبدأ المصلحة العامة التشريعية، وتتفاعل مع متطلبات الحكامة والفعالية وتبلي الحاجات المجتمعية وتستجيب لانشغالات المواطنين والمواطنات، في إطار نوع من التكامل والتعاون المؤسسي القائم دستوريا بين مجلسي البرلمان، وذلك تبعا للتوجهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

وقد أجمعت المداخلات، في إطار هذه القراءة الثانية لمشروع القانون، على أن دراسته على مستوى مجلس المستشارين نبعت من فلسفة قوامها الإيمان الراسخ والثابت والموضوعي بما تحمله رسالة المحاماة من قيم عميقة ومتجددة تاريخيا، وما تتأسس عليه من استقلالية وحصانة وحرية، باعتبارها مبادئ لا تستقيم مهنة المحاماة إلا بها.

وما التعديلات التي أدخلت من طرف المجلس إلا تمظهر آخر من تمظهرات الرؤية المعززة لهذه المبادئ، إن قرأت في كنهها القانوني المتجرد البعيد عن التأويل، الذي يخالف نية المشرع الذي نجسده،

فليس ولم يكن هدفها التقييد أو التضيق، فالمحاماة وفق هذا المنظور تعتبر تشريعيًا بصريح نص المادة الأولى من مشروع القانون، مهنة حرة مستقلة تساهم في تحقيق العدالة وضمان المحاكمة العادلة والدفاع عن حقوق الإنسان، وتمارس في إطار الاستقلالية والحرية، سواء على مستوى الدفاع أو التدبير الذاتي للهيئات.

وموازاة مع ذلك، فالنقاش على مستوى المجلس كان مدركا للتمايز الحاصل بين مالية الهيئات، التي تدبر بشكل حصري ومستقل من طرف الهيئات، وبين نظام حساب صندوق الدوائع والأداءات، الذي تم إخضاعه لرقابة المجلس الأعلى للحسابات، باعتباره آلية مؤسساتية لا تشكل مدخلا للمس باستقلالية المهنة، وإنما تروم تحصين الدوائع وتعزيز متطلبات الشفافية، باعتبار هذه الأخيرة أيضا دعامة من دعائم الاستقلالية.

وفي نفس السياق، أشار بعض السيدات والسادة المستشارين إلى أن التعديلات المدخلة كرسست حصانة الدفاع من خلال تحديد دقيق للمفاهيم القانونية في المادة 78، تفاديا لكل تعسف في التأويل أو اجتهاد يخالف نية المشرع، الذي يجسده، قد يتخذ كأساس لتحريك المتابعة التأديبية، التي تندرج ضمن الاختصاص الأصيل للمؤسسات المهنية، ويتمتع فيها المحامي بكل ضمانات المحاكمة التأديبية العادلة.

كما أن التوجه التشريعي نحو ترسيخ مبدأ الحق في الاقتطاع مجلس الهيئة لجزء من أتعاب المحامي في حدود 10%، طبقا لما ورد بالتنصيص عليه في المادة 77، من شأنه أن يقنن ويوطد أكثر فأكثر مبدأ التضامن والتكافل الاجتماعي السائد في الوسط المهني، والمكفول بمقتضى القانون والأنظمة الداخلية لمجالس الهيئات، مع التأكيد على أن تحويل الفوائد المالية الناتجة عن تدبير المبالغ المالية المودعة في حساب صندوق الدوائع والأداءات لهيئات المحامين، يجب أن ينصرف لتغطية ما يندرج ضمن المصاريف والنفقات المرتبطة بتدبير هذا النظام، ويعتبر حقا يعود لصاحب الحساب، على غرار ما هو معمول به في جميع الأنظمة المشابهة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أكد السيد الوزير في معرض تفاعله مع مداخلات السيدات والسادة المستشارين، أن مناقشة مشروع القانون في إطار قراءة ثانية، تندرج في سياق استكمال المسار التشريعي الذي عرفه هذا النص، المتسم بتفاعل مؤسسي مسؤول بين الحكومة والبرلمان، مشددا على أن طبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية تقوم على التعاون والتكامل والاحترام المتبادل، بما يضمن حسن سير المؤسسة التشريعية وجودة النصوص القانونية.

وأوضح السيد الوزير، أن مشروع القانون يظل عملا تشريعيًا

قابلا للتطوير والتحديث، باعتبار أن التشريع يواكب التحولات التي تعرفها الممارسة والواقع العملي، مما يجعل إمكانية مراجعته أو إدخال تعديلات عليه مستقبلا أمرا واردا، كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك أو أفرزت التطبيق العملي حاجة إلى تجويد بعض مقتضياته.

وفي هذا الإطار، أكد على أن الحكومة اعتمدت منذ انطلاق وإعداد المشروع مقارنة تشاركية واسعة، حيث تم عقد أكثر من 50 اجتماعا مع مختلف المتدخلين والهيئات المهنية، تمت خلالها مناقشة مختلف المقترحات والملاحظات، وأسفرت عن إدخال عدد مهم من التعديلات التي استجابت لمطالب المهنيين، مع الإبقاء فقط على بعض المقتضيات التي اقتضتها اعتبارات الصياغة القانونية وضمان الانسجام بين مواد المشروع واحترام المبادئ المؤطرة للمنظومة القانونية.

كما أبرز السيد الوزير، أهمية اعتماد خطاب مسؤول وموضوعي في تناول مضامين المشروع بما يحافظ على مكانة المؤسسة الدستورية، ويصون الثقة فيها، مؤكدا أن الاختلاف في وجهات النظر يظل أمرا طبيعيا في إطار النقاش العمومي، غير أن ذلك ينبغي أن يتم في حدود الاحترام الواجب للمؤسسات والاختصاصات التي يخول لها الدستور والقانون.

وفيما يتعلق بالمقتضيات المرتبطة بالمراقبة المالية، أوضح السيد الوزير، أن إخضاع حساب صندوق الودائع والأداءات للمراقبة، لا يستهدف تقييد استقلالية المؤسسات المهنية، وإنما يندرج في إطار تكريس مبادئ الحكامة الجيدة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، باعتبارها مبادئ دستورية تقتضي ضمان حسن تدبير الأموال والموارد والوقاية من أي اختلالات قد تمس سلامة التدبير المالي أو الإداري.

وفي ختام جوابه، أكد السيد الوزير، أن الحكومة تظل مسؤولة أمام المؤسسة التشريعية في حدود الاختصاصات التي يحددها الدستور، وأن تمكين السيدات والسادة ممثلي الأمة من المعطيات والإحصائيات ذات الصلة بتدبير الشأن المهني أو المالي، متى كانت مطلوبة في إطار ممارسة مهامهم الرقابية، يندرج ضمن متطلبات التعاون المؤسساتي وترسيخ مبادئ الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، بما يخدم حسن تدبير المرافق والمؤسسات ذات الصلة بالمهنة.

وفي الختام، وعند عرض المواد المعدلة والمواد المعنية بإعادة الترتيب، ابتداء من المادة 76 إلى المادة 147، فقد جرى التصويت عليها وفق ما يلي:

المواد 13 و39 و77 صوت عليها، بالإجماع.

باقي مواد مشروع القانون رقم 66.23 يتعلق بتنظيم مهنة المحاماة، في إطار قراءة ثانية برمته وفق نتيجة التصويت التالية:

الموافقون=06؛

المعارضون=00؛

المتنعون=01.

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المقرر المحترم.

باب المناقشة مفتوح، اللي بغا.

التقارير توزعو.

إذن غادي ندخلو مباشرة للتصويت على مواد مشروع القانون في إطار قراءة ثانية.

المادة الأولى: (كما وردت من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2: (كما وردت من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3: (كما وردت من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4: (كما وردت من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5: (كما وردت من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6: (كما وردت من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7: (كما وردت من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8: (كما وردت من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9: (كما وردت من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10: (كما وردت من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11: (كما وردت من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 58: (كما صدرت من مجلس النواب في اطار الديمقراطية)

إذن غادي نواصلوا الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 051.26 يتعلق بتنظيم مهنة العدول.

الكلمة للسيد الوزير لتقديم المشروع.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

على كل، هاذ القانون هو قراءة ثانية من بعد رتبو النتائج على قرار المحكمة الدستورية.

كان الموضوع الأول هو ترتيب الأثر القانوني على حالة التنافي، احنا درنا حالة التنافي قال ليك خصكم تقولولينا اشنوهي الإجراءات اللي غنديروها، ودرناها.

المسألة الثانية، المادة 53 قلنا لهم أودي أنه أي واحد يمكن يدير الترجمة لشي واحد إما ما كيتكلمش خصوصاً الإشارة، إما كيتكلم لغة أخرى، أي واحد يعي قدام العدل أو القاضي ويدير.. قال ليك لا، خصوصاً يكون خبير متخصص فذاك الشي.

وأنا كنتساءل العدول فالجبل كيف غنديرو لو نجيب لو... كاع ما كاين فالمدينة.

تعديل الفقرة كذلك، البند الأول من المادة 67، هادي كنا درنا فيها الشهود ذكر أو أنثى، لأنه تيمشيو لنا في التفسيرات منذ سنوات، على أن الشاهد يقصد به الذكر فقط وليس الأنثى، دابا جا قال لك لا حيد ذيك.. ما وضحاش ذيك ذكر أو أنثى، قال لك دير غير الشهود، غنديرو غير الشهود، إذن غيولي المحافظ تيفسرهما بالرجال والحدائي تيفسرهما بجوج، وهاذ الشي اللي أعطى الله، اليسار هو اللي طعن في هاذ الشي، حتى خرج لنا هاذ العجب.

المادة 100: هذا قرار المحكمة الدستورية واخا نقبلوه ملزم لنا، ما عندنا ما..

المادة 141: درنا أنه إيلا كان تحل المجلس الجهوي، المجلس الوطني هو اللي يقوم مقامه، والحاجة الثانية الأخرى أنه إذا كان مجلس وطني وقع فيه مشكل يتحل أولم ينتخب، الوزارة الوصية هي التي تقوم بالحلول، إما حل هاذيك.. نظرية الحلول تتسعى، كايينة في البلديات، أن السلطة، أن العامل أو الوالي تدير الحلول إيلا كان مشكل في البلدية مع الرئيس.

إضافة فقرة جديدة في اتخاذ القرار ولا في التسيير، بجوج، إضافة فقرة جديدة بـ المادة 149، 173 إيلا غاب الرئيس أشنو غادي نديرو؟ إيلا غاب الرئيس تينوب عليه نائبه، قال لك لا، كتبها، ها احنا كتبناها، نائبه.

تعديل الفقرة الأخيرة في المادة 120، تتأكد على الإحالة على السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إيلا أدبناه، وبغنيا نفذوه، نحن لا نملك

المادة 136: (كما وردت من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية) الموافقون: الإجماع.

المادة 137: (كما وردت من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية) الموافقون: الإجماع.

المادة 138: (كما وردت من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية) الموافقون: الإجماع.

المادة 139: (كما وردت من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية) الموافقون: الإجماع.

المادة 140: (كما وردت من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية) الموافقون: بالإجماع.

المادة 141: (كما وردت من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية) الموافقون: بالإجماع.

المادة 142: (كما وردت من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية) الموافقون: بالإجماع.

المادة 143: (كما وردت من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية) الموافقون: بالإجماع.

المادة 144: (كما وردت من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية) الموافقون: بالإجماع.

المادة 145: (كما وردت من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية) الموافقون: بالإجماع.

المادة 146: (كما وردت من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية) الموافقون: بالإجماع.

المادة 147: (كما وردت من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية) الموافقون: بالإجماع.

كل هذه المواد (كما وردت من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية). دخلنا للقانون برمته، مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون=27:

المعارضون=00:

المتنعون=04.

إذن، وافق مجلس المستشارين بالأغلبية على مشروع قانون رقم 66.23 يتعلق بتنظيم مهنة المحاماة.

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 14:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 15:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 16:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 17:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 18:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 19:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 20:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 21:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 22:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 23:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 24:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 25:

الموافقون: بالإجماع.

سلطة العنف المشروع، تملك النيابة العامة، احنا هاذي منذ سنوات تلقائيا تنصيفطو للوكيل العام هو اللي تينفذ، قال لك لا، كتبها، ها احنا كتبناها حتى هي.

شكرا السيد الرئيس.

ها احنا كتبنا كاع ذاك الشي اللي بغاو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

المقرر؟

التقرير وزع.

المناقشة، هل هناك من راغب في المناقشة؟

شكرا.

غادي نمشيو للتصويت على مواد المشروع:

المادة 1:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

المادة 26:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 27:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 28:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 29:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 30:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 31:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 32:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 33:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 34:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 35:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 36:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 37:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 38:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 39:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 40:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 41:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 42:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 43:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 44:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 45:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 46:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 47:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 48:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 49:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 50:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 51:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 52:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 53:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 54:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 55:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 56:	الموافقون: بالإجماع.

المادة 57:	الموافقون بالإجماع.
المادة 58:	الموافقون بالإجماع.
المادة 59:	الموافقون بالإجماع.
المادة 60:	الموافقون بالإجماع.
المادة 61:	الموافقون بالإجماع.
المادة 62:	الموافقون بالإجماع.
المادة 63:	الموافقون بالإجماع.
المادة 64:	الموافقون بالإجماع.
المادة 65:	الموافقون بالإجماع.
المادة 66:	الموافقون بالإجماع.
المادة 67:	الموافقون بالإجماع.
المادة 68:	الموافقون بالإجماع.
المادة 69:	الموافقون بالإجماع.
المادة 70:	الموافقون بالإجماع.
المادة 71:	الموافقون بالإجماع.
المادة 72:	الموافقون بالإجماع.
المادة 73:	الموافقون بالإجماع.
المادة 74:	الموافقون بالإجماع.
المادة 75:	الموافقون بالإجماع.
المادة 76:	الموافقون بالإجماع.
المادة 77:	الموافقون بالإجماع.
المادة 78:	الموافقون بالإجماع.
المادة 79:	الموافقون بالإجماع.
المادة 80:	الموافقون بالإجماع.
المادة 81:	الموافقون بالإجماع.
المادة 82:	الموافقون بالإجماع.
المادة 83:	الموافقون بالإجماع.
المادة 84:	الموافقون بالإجماع.
المادة 85:	الموافقون بالإجماع.
المادة 86:	الموافقون بالإجماع.
المادة 87:	الموافقون بالإجماع.

المادة 88:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 89:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 90:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 91:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 92:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 93:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 94:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 95:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 96:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 97:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 98:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 99:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 100:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 101:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 102:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 103:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 104:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 105:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 106:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 107:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 108:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 109:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 110:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 111:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 112:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 113:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 114:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 115:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 116:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 117:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 118:	الموافقون: بالإجماع.

المادة 119:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 135:
المادة 120:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 136:
المادة 121:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 137:
المادة 122:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 138:
المادة 123:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 139:
المادة 124:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 140:
المادة 125:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 141:
المادة 126:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 142:
المادة 127:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 143:
المادة 128:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 144:
المادة 129:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 145:
المادة 130:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 146:
المادة 131:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 147:
المادة 132:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 148:
المادة 133:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 149:
المادة 134:	الموافقون: بالإجماع.

المادة 150:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 166:
المادة 151:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 167:
المادة 152:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 168:
المادة 153:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 169:
المادة 154:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 170:
المادة 155:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 171:
المادة 156:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 172:
المادة 157:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 173:
المادة 158:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 174:
المادة 159:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 175:
المادة 160:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 176:
المادة 161:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 177:
المادة 162:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 178:
المادة 163:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 179:
المادة 164:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 180:
المادة 165:	الموافقون: بالإجماع.

المادة 181:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 182:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 183:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 184:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 185:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 186:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 187:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 188:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 189:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 190:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 191:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 192:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 193:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 194:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 195:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 196:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 197:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 198:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 199:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 200:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 201:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 202:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 203:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 204:	الموافقون: بالإجماع.
إذن غادي نعرض الآن مشروع القانون برمته للتصويت:	
الموافقون= 26؛	
المعارضون= 00؛	
الممتنعون= 06.	
إذن، وافق مجلس المستشارين بالأغلبية الحاضرة على مشروع قانون 051.26 يتعلق بتنظيم مهنة العدول.	
السيد الوزير شكرا على مساهمتكم القيمة، وشكرا الإخوان.	
رفعت الجلسة.	
<u>الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.</u>	
1- مشروع قانون رقم 51.25 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.93.16 الصادر في 29 من رمضان 1413 (23 مارس 1993) <u>المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتحديد التدابير لتشجيع المنشآت التي تقوم بتدريب الحاصلين على بعض الشهادات بقصد</u>	

التكوين من أجل الإدماج.**(1) مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:**

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أساهم باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين في المساهمة في النقاش حول مشروع القانون رقم 51.25 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.93.16 المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتحديد تدابير لتشجيع المنشآت التي تقوم بتدريب الحاصلين على بعض الشهادات قصد التكوين من أجل الإدماج، وهو مشروع يأتي في سياق وطني يتسم برهانات كبيرة جدا مرتبطة بالتشغيل والإدماج الاقتصادي، وهي رهانات جعلتها الحكومة ضمن أولويات عملها خلال هذه الولاية، من خلال اعتماد رؤية متكاملة تجمع بين دعم الاستثمار وتطوير الكفاءات البشرية، وتوسيع فرص الولوج إلى سوق الشغل، خاصة لفائدة الفئات الأكثر هشاشة.

ولا بد في البداية أن نثمن عاليا المجهودات الكبيرة التي بذلتها السيد الوزير المحترم، طيلة هذه الولاية الحكومية من أجل إصلاح وتطوير قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات في سياق اقتصادي واجتماعي تميز بتحديات متزايدة، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

فقد اشتغلتم، برؤية واضحة ومقاربة تشاركية، على تنزيل مجموعة من الأوراش الإصلاحية والبرامج العملية الرامية إلى تعزيز فرص الشغل والرفع من قابلية التشغيل، ودعم المبادرة الحرة، وتوسيع آليات الإدماج الاقتصادي لفائدة مختلف الفئات انسجاما مع التوجهات الملكية السامية والأولويات الحكومية.

كما نسجل باعتزاز كبير ما تحقّق في عهدكم من مكتسبات مهمة، سواء ما تعلق بتعزيز الحوار الاجتماعي وإرساء مناخ أكثر استقرارا في علاقات الشغل، أو عبر تطوير برامج التشغيل والارتقاء بالتكوين وإعادة التأهيل المهني، وتعزيز المواكبة لحاملي المشاريع والمقاوالات الصغرى.

وهي إنجازات تعكس حرصكم على جعل هذا القطاع رافعة حقيقية لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين أوضاع المواطنين والمواطنات، وتعزيز دينامية الاقتصاد الوطني، بما يستوجب الإشادة والتقدير مع مواصلة البناء على هذه المكتسبات خلال المراحل المقبلة.

إن المقاربة التي تنهجها وزارتك في مجال التشغيل وما رافقها من إجراءات عملية وتدابير مواكبة أفرزت دينامية إيجابية داخل سوق الشغل الوطني وذلك بفضل اعتماد رؤية تستند إلى التكامل بين التكوين والتحفيز الاقتصادي وتشجيع الاستثمار ودعم المبادرة الخاصة.

وفي هذا الإطار، تم توسيع قاعدة التشغيل المهيكّل والحد من مظاهر الهشاشة المهنية، عبر تشجيع الإدماج داخل القطاع المنظم وتحفيز المقاولات على التصريح بالأجراء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالتوازي مع مواصلة تنزيل ورش الحماية الاجتماعية بما يضمن تحسين ظروف العمل وتعزيز الحقوق الاجتماعية للأجراء ويرفع من تنافسية سوق الشغل الوطني.

كما شكلت خارطة الطريق الخاصة بالتكوين المهني إحدى الركائز الأساسية لهذه الدينامية من خلال حرصكم على ملائمة التكوينات مع حاجيات سوق الشغل من جهة، ومتطلبات المقاولات من جهة أخرى، إلى جانب تطوير عروض تكوينية جديدة تستجيب للمهن الناشئة والقطاعات الواعدة، فضلا عن دعم الاستثمار في مجال التكوين المهني الخاص وتوسيع قدرته الاستيعابية وتحسين جودة مخرجاته..

ومن بين التحولات المهمة التي تستحق الإشادة والتنويه أيضا، اعتمادكم بعدا ترابيا واضحا في سياسات التشغيل من خلال تنزيل برامج جهوية تستحضر خصوصيات كل جهة ومؤهلاتها الاقتصادية، وتقوية أدوار الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، وتحفيز الاستثمار المحلي بما يساهم في خلق فرص شغل مستقرة وتقليص التفاوتات المجالية.

إلى جانب ذلك، ساهمت البرامج النشيطة للتشغيل، وعلى رأسها برنامج "أوراش"، و"إدماج" و"تحفيز" و"تأهيل" في تحسين ولوج الشباب إلى سوق الشغل عبر عقود التدريب وتشجيع المقاولات على التوظيف بفضل التحفيزات والتسهيلات الممنوحة لها، فضلا عن تأهيل الباحثين عن الشغل بما ينسجم مع التحولات المتسارعة التي يعرفها سوق العمل.

السيد الوزير المحترم،

يأتي هذا المشروع قانون ضمن هذه الدينامية المتميزة التي يشهدها القطاع ونحن في فريقنا نثمن مضامين هذا المشروع قانون خاصة ما يتعلق بتوسيع دائرة المستفيدين من عقود التكوين من أجل الإدماج لتشمل كذلك الأشخاص غير الحاصلين على شهادات أو دبلومات.

وهو توجه يعكس إرادة واضحة في جعل سياسات التشغيل أكثر شمولية وإنصافا، ويكرس مبدأ تكافؤ الفرص بين مختلف فئات الباحثين عن العمل دون تمييز.

كما يشكل مشروع القانون المعروض علينا اليوم لبنة إضافية في مسار توسيع فرص الإدماج الاقتصادي والمهني من خلال تمكين غير الحاصلين على الشهادات من الاستفادة من عقود التكوين من أجل الإدماج، بما يفتح أمامهم آفاقا جديدة وواعدة للاندماج داخل الدورة الاقتصادية ويعزز مبادئ العدالة الاجتماعية والإنصاف في الولوج إلى فرص الشغل.

كما أن المقتضيات التحفيزية الموجهة للمشغلين والمقاولات من

إن ربط هذه العقود بالوكالة الوطنية يضمن شفافية المسار التدريبي ويسمح بمواكبة دقيقة للمستفيدين منذ البداية وحتى تحقيق الاستقرار المهني المنشود.

نحن في الفريق الاستقلالي، نرى أن توسيع دائرة المستفيدين وتوضيح الشروط القانونية سيسهم في تقليص الهوة بين مخرجات التكوين وحاجيات السوق الفعلية.

إن هذا الوضوح التشريعي سيعزز من ثقة الفاعلين الاقتصاديين في المنظومة الوطنية للتشغيل، مما سيؤدي بالضرورة إلى رفع وتيرة إدماج الخريجين الشباب واثمين مهاراتهم في مختلف القطاعات الحيوية.

لقد حدد النص التشريعي بوضوح مدة التدريب في اثني عشر شهراً كحد أقصى غير قابل للتجديد، وهو حيز زمني كافٍ لإكساب المتدرب المهارات الميدانية اللازمة دون الوقوع في الهشاشة.

كما أن منح المقاولات والتعاونيات إعفاءات من أداء المساهمات والتحملات مقابل قيامها بتدريب هؤلاء الشباب يعد حافزاً اقتصادياً ذكياً سيدشجع القطاع الخاص على المبادرة.

إن هذه الإجراءات التحفيزية ستسمح للمنشآت باكتشاف الكفاءات الشابة وصقل مهاراتها قبل الإدماج النهائي، مما يقلل من كلفة التوظيف ومخاطره لدى المقاولات المشغلة.

ونحن نؤكد على ضرورة أن تشمل هذه التدابير المقاولات الصغرى والمتوسطة والتعاونيات، نظراً لدورها المحوري في خلق فرص الشغل على المستويات المحلية والجهوية.

إن العدالة المجالية تقتضي أن تصل ثمار هذا القانون إلى كل شاب مغربي، أينما كان موقعه الجغرافي، لضمان اندماج اقتصادي شامل ومتوازن في كافة جهات المملكة.

وفي سياق تعزيز الحقوق، فإن مشروع القانون يشدد على حماية المتدربين من خلال ضمان تغطيتهم ضد حوادث الشغل والأمراض المهنية طوال مدة التدريب الميداني كما يمنع النص صراحة تكليف المتدربين بأعمال لا تدخل في صلب تكوينهم المهني أو لا تهدف إلى إدماجهم الفعلي، مما يقطع الطريق أمام أي استغلال لهذه الفئة.

إن إسناد مهمة مراقبة تطبيق هذه العقود للسلطة الحكومية المكلفة بالتشغيل يعد ضماناً أساسية لضمان جودة التكوين واحترام بنود التعاقد القانوني.

إننا في الفريق الاستقلالي نلج على ضرورة تفعيل آليات المراقبة والتفتيش بشكل دوري لضمان تحقيق الأهداف الاجتماعية والمهنية المسطرة في هذا القانون.

إن حماية كرامة المتدرب وضمان سلامته الصحية والمهنية هما خط أحمر لا يمكن التنازل عنه، لأن الهدف هو بناء مسار مهني سليم

خلال الإعفاء من بعض الأعباء الاجتماعية ورسوم التكوين، ستساهم في تشجيع اللجوء إلى هذه العقود وتوفير يد عاملة مؤهلة مع تعزيز أدوار الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في مجالات الوساطة والمواكبة.

إننا أمام خطوة جديدة تؤكد التوجه الإصلاحية لوزارةكم في مجال السياسات النشيطة للتشغيل، وتجسد إرادة حقيقية لجعل هذه السياسات أكثر فعالية واستجابة لتطلعات الشباب المغربي، وأكثر قدرة على مواكبة التحولات المتسارعة التي يعرفها سوق الشغل على المستويين الوطني والدولي.

ولكل ما سبق ذكره، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت على هذا المشروع قانون بالإيجاب. وشكراً.

(2) مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

نلتقي اليوم لمناقشة مشروع القانون رقم 51.25، وهو نص يكتسي أهمية بالغة في مسار تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية التي نصبو إليها جميعاً تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك.

إننا، في الفريق الاستقلالي، نثمن هذه المبادرة التشريعية التي تسعى لتطوير الترسنة القانونية المتعلقة بتدريب وإدماج الكفاءات الشابة في النسيج الاقتصادي الوطني.

إن هذا المشروع يأتي استجابةً لضرورات ملحة تفرضها تحولات سوق الشغل، ويهدف بالأساس إلى تمكين الشباب المغربي من ولوج الحياة النشيطة بفعالية.

إننا نعتبر أن تشجيع المقاولات على الانخراط في منظومة التكوين ليس مجرد إجراء تقني عابر، بل هو استثمار حقيقي في الرأسمال البشري الوطني الذي يشكل قاطرة التنمية المستدامة.

وطموحنا هو جعل المقاولات فضاء حقيقياً لإنتاج الكفاءات وليس فقط للاستهلاك، بما يضمن كرامة شبابنا ومستقبلهم المهني الواعد.

إن التعديلات المقترحة على الظهير الشريف رقم 1.93.16 تهدف أساساً إلى تحيين الآليات القانونية لتتماشى مع المتغيرات الاقتصادية الراهنة ومتطلبات المقاولات الوطنية يركز المشروع على فئة الحاصلين على الشهادات، سواء كانوا مسجلين لدى الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات أو غيرهم، لضمان تكافؤ الفرص في الولوج لبرامج التدريب بقصد الإدماج.

لتمكين غير حاملي الشهادات من التحفيز التي توفرها الدولة في إطار برامج الإدماج التي تنفذها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAPEC)، خاصة الإعفاءات الضريبية واشتراكات التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وحصة المشغل للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمدة 12 شهرا في حالة التشغيل النهائي، بعدما كانت هذه الامتيازات منحصرة على الحاصلين على الشهادات.

نثمن كذلك التنصيص في المشروع على تطبيق مقتضيات المشروع بأثر رجعي على عقود التكوين الموقعة بين 1 يناير 2025 وتاريخ نشر القانون في الجريدة الرسمية بالنسبة للأشخاص غير الحاصلين على الشهادات، وهو ما من شأنه توسيع قاعدة المستفيدين من مزايا هذا النص.

وعلى هذا الأساس، فالطريق أضحت معبدة أمام شباب (NEET) الذين لم يستفيدوا من عمل أو تعليم أو تكوين والذين يصل عددهم إلى 2.9 مليون، بينهم 72% من النساء والفتيات، للاستفادة من برامج التكوين مع ضمانات الإدماج في سوق الشغل.

السيد الرئيس المحترم،

لكل هذه الاعتبارات سنصوت في الفريق الحركي إيجابا على هذا المشروع الهام.

(4) مداخلة فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل في هذه الجلسة التشريعية لمناقشة مشروع قانون رقم 51.25 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.93.16 المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتحديد تدابير لتشجيع المنشآت التي تقوم بتدريب الحاصلين على بعض الشهادات بقصد التكوين من أجل الإدماج، الذي يهدف إلى مواجهة إشكالية البطالة عبر توسيع دائرة المستفيدين من عقود التكوين وإدماجهم في سوق الشغل.

نؤكد على أهمية المقتضيات الجديدة التي جاء بها هذا المشروع وتجاوزها للتصور التقليدي السائد الذي يحصر الاستفادة في فئات معينة وفصح المجال أمام فئات جديدة، عبر منح الجمعيات والتعاونيات أدوارا أكبر إلى جانب مختلف الشركات والمقاولات ضمن منظومة الإدماج المهني، وهو توجه يساير التحولات التي يعرفها الاقتصاد الوطني الذي أصبح يقوم فيه الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بأدوار طلائعية، باعتباره أحد المكونات الأساسية للنسيج الاقتصادي الوطني، عبر تعزيز المبادرات الجماعية، ودعم الأنشطة المدرة للدخل، والمساهمة في تحقيق التنمية المحلية بمختلف جهات المملكة.

يبدأ بالتكوين الجاد وينتهي بالإدماج المنتج والأمن.

ختاماً، إننا في الفريق الاستقلالي نصوت بالإيجاب على هذا المشروع، مؤكداً على ضرورة مواكبته ببرامج تواصلية واسعة للتعريف بمقتضياته لدى المقاولات والشباب.

إن نجاح هذا القانون رهين بمدى انخراط كافة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في تنزيله على أرض الواقع بروح من المسؤولية الوطنية الحق والمواطنة.

نتطلع إلى أن يساهم هذا النص في خفض معدلات البطالة بين حاملي الشهادات وتحفيز الدورة الاقتصادية عبر كفاءات وطنية مؤهلة ومواكبة للتطورات، إن التزامنا في الفريق الاستقلالي سيظل دائماً منصّباً على دعم المبادرات التشريعية التي تهدف إلى صون كرامة المواطن وتحقيق التنمية الشاملة.

إن هذا القانون، هو لبنة أخرى في بناء مغرب الفرص والعدالة الاجتماعية، مغرب يثق في شبابه ويمنحهم الأدوات اللازمة للمساهمة في بناء الوطن.

(3) مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر في إطار مناقشة هذا المشروع الهام الذي يندرج في إطار ملائمة المنظومة القانونية المؤطرة للتشغيل مع التحولات التي يعرفها سوق الشغل ومع تطور السياسات العمومية في مجال الإدماج المهني، وهو مشروع جاء بتدابير وآليات مهمة تحفز المقاولات على استقبال حاملي الشهادات وغير حاملي الشهادات وتمكينهم من فرص التكوين والتأهيل العملي بغية اكتساب الخبرات والكفاءات المهنية، وعلى إدماجهم في سوق الشغل.

السيد الرئيس المحترم،

إن هذه المبادرة التشريعية الهامة تأتي في سياق وطني يتسم بارتفاع معدل البطالة في صفوف الشباب ببلادنا، حيث وصل هذا المعدل إلى 10.8% في الربع الأول من السنة الجارية، وهي إشكالية اجتماعية بنيوية تتطلب تنوع برامج التشغيل ومبادرات التمكين الاقتصادي، ومنح تحفيزات للنسيج المقاولاتي كأول مشغل بالمغرب للانخراط في برامج التكوين وفي دينامية التشغيل، وهو ما تجسد من خلال هذا النص التشريعي المتميز.

السيد الرئيس المحترم،

بنفس الحس الإيجابي، نسجل في الفريق الحركي توسيع الاستفادة

السيد الوزير،

إن الفلسفة التي يقوم عليها هذا القانون، والمتمثلة في تشجيع المقاولات على استقبال الخريجين في إطار التكوين من أجل الإدماج، مقابل الاستفادة من تحفيزات معينة، ليست جديدة، فقد تم اعتمادها منذ سنوات طويلة، غير أن النتائج المحققة على مستوى الإدماج الفعلي ظلت دون مستوى الانتظارات، وهو ما يفرض علينا اليوم تقييم التجربة بقدر كبير من الموضوعية.

لقد استفادت آلاف المقاولات من مختلف التحفيزات المرتبطة بالتشغيل، لكن السؤال الذي يظل مطروحاً هو: إلى أي حد تحولت هذه الفترات التكوينية إلى مناصب شغل مستقرة؟ وإلى أي حد ساهمت هذه الآلية في التقليل من البطالة الهيكلية في صفوف الشباب؟

إن الإشكال في نظرنا لم يكن يوماً في غياب التحفيزات وإنما في غياب آليات دقيقة لتتبع أثرها الاقتصادي والاجتماعي وفي غياب ربط الاستفادة من الامتيازات بتحقيق نتائج ملموسة على مستوى التشغيل الدائم.

السيد الرئيس،

إننا نعتبر أن تشجيع الاستثمار في الرأسمال البشري يظل خياراً استراتيجياً، لكن ذلك لا ينبغي أن يتحول إلى وسيلة للحصول على يد عاملة مؤقتة منخفضة الكلفة، دون ضمان أي أفق زمني للمستفيدين. فالتكوين من أجل الإدماج يجب أن يكون مرحلة انتقالية نحو الشغل اللائق، وليس بديلاً عنه، كما يجب ألا يتحول إلى صيغة لتجديد عقود التكوين بشكل متكرر دون إبرام عقود شغل حقيقية.

ومن هذا المنطلق، فإننا نتساءل عن الضمانات التي جاء بها هذا المشروع لمنع أي استعمال غير مشروع لهذه الآلية، وعن الآليات الرقابية الكفيلة بالتأكد من احترام المقاولات لالتزاماتها، وعن المؤشرات التي ستعتمدها الحكومة لقياس مردودية هذه التعديلات.

كما نتساءل عن مدى التنسيق بين هذا المشروع وبين الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، وسياسات التكوين المهني والاستثمار والمقاولات، لأن معالجة البطالة لا يمكن أن تتم عبر نصوص متفرقة، وإنما من خلال رؤية مندمجة تجعل من خلق فرص الشغل هدفاً مركزياً للسياسات العمومية.

السيد الوزير،

إن الشباب المغربي اليوم لا يبحث فقط عن فرصة للتكوين، بل يبحث عن الاستقرار المهني، وعن الحماية الاجتماعية وعن أجر كريم، وعن مسار مهني واضح يضمن له الكرامة والاستقلالية، ومن هنا، فإن نجاح هذا المشروع لن يقاس بعدد الاتفاقيات التي ستوقع، ولا بعدد المستفيدين من فترات التكوين وإنما بعدد عقود الشغل الدائمة التي ستنتج عنها، وبقدرته على الحد من البطالة، وتعزيز ثقة الشباب في

كما يشكل هذا القطاع فضاء مهما لتثمين المؤهلات والموارد المحلية وتشجيع روح المبادرة لدى مختلف الفاعلين.

وفي هذا الإطار، فإن النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني يجب يظل ورشاً مفتوحاً يتطلب استمرار التعبئة وتكامل الجهود بين مختلف المتدخلين، بما يعزز مكانة هذا القطاع ويرسخ مساهمته في تحقيق التنمية المحلية والاندماج الاقتصادي والاجتماعي، ويضمن حضوره الفاعل ضمن مختلف السياسات العمومية ذات الصلة.

إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إذ نؤكد على أهمية التعاطي مع ملف التشغيل بمنطق إصلاحي يقوم على التحفيز والدعم، وربط التكوين بالحاجيات الواقعية، حيث إن الرهان اليوم هو إعادة الثقة لفئات واسعة من شبابنا عبر إصلاحات جريئة وواقعية ومدرسة، قادرة على تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع.

وفي الوقت ذاته، فإننا نؤكد، ولا سيما في ظل هشاشة سوق الشغل وارتفاع البطالة بين صفوف الشباب وخاصة النساء، فإن توسيع الاستفادة من التكوين لتشمل جميع الباحثين عن عمل، بما فهم غير الحاصلين على شهادات، فإن ذلك قد ينطوي على بعض الإشكالات القانونية والمخاطر الاجتماعية، ويثير الكثير من المخاوف من توجيه بعض الفئات الهشة نحو عقود شغل مؤقتة لا توفر لهم ما يكفي من الحماية والضمانات الاجتماعية والمهنية، فيصبح بذلك هذا المشروع يكرس منطق التشغيل المؤقت لتوفير يد عاملة ورخيصة بدل العمل القار، وبالتالي تكريس الهشاشة بدل الإدماج في سوق الشغل.

5) مداخلة الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف بالتدخل باسم الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، في إطار مناقشة مشروع القانون رقم 51.25 القاضي بتغيير وتنظيم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتحديد تدابير لتشجيع المنشآت التي تقوم بتدريب الحاصلين على بعض الشهادات بقصد التكوين من أجل الإدماج.

إن هذا المشروع، يأتي في سياق يطرح تحديات حقيقية أمام السياسات العمومية المرتبطة بالتشغيل، في ظل استمرار ارتفاع معدلات البطالة، ولا سيما في صفوف الشباب وحاملي الشهادات واتساع الفجوة بين مخرجات منظومة التكوين وحاجيات سوق الشغل، وهو ما يجعل من أي مبادرة تشريعية في هذا المجال مناسبة لإعادة تقييم السياسات المعتمدة خلال العقود الماضية، وليس فقط لإدخال تعديلات تقنية على نص قانوني قائم.

السياسات العمومية.

إن الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية يؤكد دعمه لكل إجراء من شأنه تشجيع التشغيل الحقيقي، لكنه في المقابل يدعو إلى تعزيز هذا المشروع بجملة من الضمانات، من بينها:

- ربط التحفيزات الممنوحة للمقاولات بمؤشرات واضحة للإدماج الفعلي والدائم؛

- تعزيز آليات المراقبة والتتبع لمنع أي تحايل على مقتضيات القانون؛

- إخضاع هذه السياسة لتقييم دوري يعرض على المؤسسة التشريعية، بما يسمح بقياس أثرها الحقيقي على التشغيل؛

- ضمان عدم استعمال عقود التكوين كبديل عن عقود الشغل المنظمة بمقتضى تشريع الشغل.

وفي الختام، فإن الرهان الحقيقي اليوم ليس هو توسيع نطاق التحفيزات فقط، وإنما بناء سياسة وطنية للتشغيل تجعل من الاستثمار المنتج والاقتصاد المبتكر، وتأهيل الرأسمال البشري، ركائز أساسية لإدماج الشباب في سوق الشغل، بما يحقق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية المنشودة.

وبناء على ذلك، فإن الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية سيصوت ضد هذا المشروع.

وشكراً.

II. مشروع قانون رقم 34.25 يقضي بتحويل الوكالة الوطنية للموانئ إلى شركة مساهمة وتغيير القانون رقم 15.02 المتعلق بالموانئ وبإحداث الوكالة الوطنية للموانئ وشركة استغلال الموانئ:

(1) مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

يسعدني التدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في هذه الجلسة الدستورية لمناقشة مشروع هذا القانون كما وافق عليه مجلس النواب، وكما صادقت عليه لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية.

وهي مناسبة نجدد فيها دعمنا المطلق والمبدئي لكم، السيد الوزير، من داخل هذا المجلس الموقر بما تقومون به من إصلاحات جوهرية داخل قطاع التجهيز والماء، إيماناً منا بأهمية هذا المشروع الذي يأتي في إطار دعم كل المكتسبات التي تم مراكمتها في المنظومة المينائية الوطنية.

وفي هذا الإطار، نحني عاليًا أعضاء لجنة الداخلية والبنيات الأساسية، على روح اشتغالهم الإيجابية، وعلى مناقشتهم الجادة والمسؤولة لمشروع هذا القانون والذي تميز باحترامه للمساطر القانونية المعمولة بها، قبل المصادقة عليه بالإجماع داخل اللجنة المختصة.

وإذ نعتبر تحسين طرق تدبير المرافق العمومية والمحافظة العمومية وتحديث المؤسسات والمقاولات العمومية وتطوير حكومتها، لها أهميتها البالغة لما تمثله هذه المحافظة العمومية من ركيزة الخدمة العمومية والقوة الاقتصادية لبلادنا، وهو ما يفرض علينا للقوانين الإطار المتعلقة بإصلاح هذه لتعزيز نجاعة المرفق العام وتحسين مردودية المحافظة العمومية.

السيد الرئيس المحترم،

نناقش اليوم مشروع القانون رقم 34.25 المتعلق بتحويل الوكالة الوطنية للموانئ إلى شركة مساهمة تسمى "موانئ المغرب ش.م"، وهو إصلاح تشريعي في صلب التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى معالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، مع الاستمرار في تفعيل مقتضيات القانون الإطار رقم 50.21.

وهو محطة ثانية بعد الإصلاح الذي عرفه قطاع الموانئ في بداية هذا القرن عندما تم الفصل بين المهام التجارية التي تولتها شركة "مارسا ماروك" والمهام التدبيرية لسلطة الموانئ التي أسندت إلى "الوكالة الوطنية للموانئ".

السيد الوزير المحترم،

وإذ نذكر كذلك بأهمية الأوراش المينائية الكبرى التي تعرفها بلادنا وخاصة توسعة موانئ الدار البيضاء وأكادير وبناء موانئ جديدة بالداخله والناظور...

نشيد بتنوع أساليب التدبير المعتمدة في هذا المشروع يفرض ضرورة الاستفادة من تجربة وكالة "طنجة ميد" في تدبير الميناء بأساليب القطاع الخاص، وهو ما يجعلنا نطرح معكم، السيد الوزير المحترم، ضرورة توضيح إمكانات اعتماد التمويلات المبتكرة في مجال الأوراش المينائية وتحديد طبيعتها لتقليص الضغط على الميزانية العامة للدولة.

السيد الوزير المحترم،

وأنا أتدخل اليوم معبرا عن المكانة المهمة التي يكتسبها قطاع الموانئ بالمملكة، وأكد أن الموانئ هي محرك نابض في الاقتصاد، تربط المغرب بأسواقه العالمية. وهو ما يحفزنا على دعم هذا الإصلاح لتحسين حكامه هذا المرفق العمومي وتحديث بنياته، وتمكينه من مرونة تدبيرية أكبر ودينامية أوسع في مواكبة المشاريع المينائية الكبرى وضمان التحول نحو موانئ مستدامة وذات تنافسية قوية. شاكرين فريق العمل الذي اشتغل على إعدادده وعلى رأسه السيد المدير العام لهذه المؤسسة وطاقمه الإداري المساعد، منوهين بأدائهم في هذا المجال.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(2) مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم:

السيد الوزير المحترم:

السيدات والسادة المستشارون:

أتشرف بتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة للمساهمة في مناقشة ودراسة مشروع قانون الذي تفضلتم بتقديم أهدافه، ولا يخفى عليكم أنه منذ اعتلاء صاحب الجلالة نصره الله عرشه أسلافه الميامين، دخلت بلادنا مرحلة إعادة صياغة عميقة لتموقعه داخل الاقتصاد العالمي، حيث اختارت فيها بلادنا أن تحوّل امتدادها البحري الطويل من معطى جغرافي صامت إلى رافعة استراتيجية ذات بعد اقتصادي وجيوسياسي حولت الموانئ من مجرد فضاءات لعبور السلع إلى أدوات سيادية لإعادة رسم دور البلاد في حركة التجارة الدولية، عبر استثمار الواجهة الساحلية على المتوسط والأطلسي لتأسيس شبكة لوجستية تربط بين إفريقيا وأوروبا والأمريكتين وآسيا.

وبدأت بلادنا في إعادة صياغة نظرتها إلى البحر بوصفه رافعة سيادية للتنمية، وفي هذا السياق، تم وضع أسس استراتيجية وطنية طويلة المدى لتطوير القطاع المينائي في أفق 2030، والتي هدفت إلى الانتقال من نموذج تقليدي يقوم على موانئ تجارية كلاسيكية إلى شبكة موانئ متخصصة ومتكاملة فيما هذه الرؤية اعتمدت بالإسناد على فكرة مركزية مفادها أن المغرب يحكم موقعه بين أوروبا وإفريقيا وعلى تماس مع أهم طرق الملاحة العالمية، قادر على أن يتحول إلى منصة لوجستية دولية إذا توفرت له بنية مينائية حديثة وموزعة بشكل متوازن على امتداد الساحل.

وقامت هذه الاستراتيجية على إعادة تنظيم الخريطة المينائية الوطنية عبر تقسيمها إلى أقطاب كبرى، لكل قطب وظائف اقتصادية محددة وتشمل العبور الدولي للحاويات، التجارة الوطنية، الصناعات الطاقية، والخدمات اللوجستية، كما جرى تصور شبكة موانئ متكاملة بدل الاعتماد على ميناء واحد مهيم، مع ربطها بمناطق صناعية وممرات نقل بري وسككي، حتى تتحول الموانئ إلى محركات إنتاج واستثمار، لا مجرد نقاط عبور للبضائع.

السيد الوزير المحترم

هذا المشروع قانون يأتي في السياق الذي ذكرنا، ونرى بفريق الأصالة والمعاصرة أن هذا المشروع سيساهم في تطوير الإطار المؤسسي والتنظيمي للقطاع المينائي، بهدف تمكين المنظومة من حكمة أكثر مرونة وتكاملاً ونجاعة، وذلك قصد مواكبة الاستراتيجيات القطاعية الوطنية في مجالات الصناعة، والطاقة، والفلاحة، والصيد البحري واللوجستيك وغيرها، وتعزيز التنسيق بين الفاعلين العموميين

نعبر كذلك عن أهمية تحصين عملية التحويل بكل الضمانات القانونية اللازمة، سواء تلك المتعلقة بملكية الدولة لرأس المال شركة "موانئ المغرب ش.م".

وهي مناسبة نؤكد فيها على أهمية التفكير في مخطط على المدى المتوسط لتعبئة شركاء من اشخاص القانون العام ومن القطاع الخاص، مع دراسة إمكانيات الإدراج في بورصة الدار البيضاء للاستفادة من التجربة الناجحة لشركة مارسا ماروك (MARSA MAROC).

كما نؤكد على أهمية الضمانات المتعلقة بالحفاظ على الحقوق المكتسبة للموارد البشرية والمستخدمين العاملين بالوكالة، وتحفيز انخراطهم في إنجاح هذا الورش المؤسسي الكبير، ولما لا تخصيص أسهم من رأس المال لاقتنائها من طرف المستخدمين بشروط تفضيلية.

السيد الوزير المحترم،

لضمان نجاح عملية التحويل، نؤكد لكم على ضرورة الحرص على الالتزام التام بمبدأ استمرارية المرفق العام المينائي بالجودة المطلوبة، وضمان عدم تأثر أو توقف الخدمات الأساسية مهما كانت الإكراهات المالية للشركة.

كما نؤكد على أهمية قواعد الشفافية والنزاهة لوضع منظومة استباقية لضمان الفصل التام والموضوعي بين مهام التدبير والتنظيم في الشركة وبين المصالح التجارية الخاصة.

إن فريق التجمع الوطني للأحرار يعول على هذا الإصلاح لتحسين انسيابية الخدمات المينائية وتحسين سرعة الشحن والإفراغ والإجراءات الإدارية وخاصة في ميناء الدار البيضاء الذي يكتسي أهمية محورية في الاقتصاد الوطني.

وندعوكم، السيد الوزير، لدراسة امكانية إنشاء شركات فرعية جهوية لتدبير الموانئ وتحفيز التنافسية بينها مع إشراك الجهات والقطاع الخاص الوطني في رأسمال هذه الشركات الفرعية.

السيد الرئيس المحترم،

تحويل الوكالة الوطنية للموانئ إلى شركة مساهمة هو خطوة تشريعية ومؤسسية نعتبرها داخل فريق التجمع الوطني للأحرار تأتي في إطار إصلاح المحفظة العمومية، والانتقال إلى نظام تدبير قائم على النجاعة والتوازن المالي، ولكن هذا التحول يفرض علينا الحرص على تنافسية المقاولات المغربية وتجنب الزيادات في تسعيرة الخدمات المينائية لحماية الاقتصاد الوطني.

ومن موقعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار نرى أن هذا المشروع متكامل وواعد، سيمكن من تطوير منظومتنا المينائية التي تعد ركيزة أساسية لضمان الأمن الطاق والغذائي والتجاري.

ولأجل ذلك كله، فإننا سنصوت بالإيجاب على مشروع هذا القانون لما له من مصلحة وطنية عالية.

وزير التجهيز والماء في إعداد وتقديم هذا المشروع، الذي يجسد طموحا وطنيا صريحا للرقى بالقطاع المينائي والهوض بالموانئ المغربية وتعزيز دورها كشرايين حيوية للاقتصاد الوطني، ومركز ثقل في ربط المغرب بالأسواق العالمية، مما يستوجب تحديث إطارها القانوني ليتحول من مجرد تدبير إداري إلى تدبير مقاولاتي مرن وفعال.

لقد أكد السيد الوزير بروح سيادية ووطنية عالية الأهداف الموجهة للتحويل المؤسساتي المأمول لهذه المؤسسة العمومية الحيوية والاستراتيجية في مواءمة بنيات المنشآت العامة مع المتطلبات الاقتصادية الجديدة والتي تعكس التزاماً حكومياً صادقاً بتحقيق الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

كما نشيد بتأكيد وحرص السيد الوزير على أن الدولة ستظل المكتتب الوحيد والمالك الكامل لرأس مال شركة "موانئ المغرب ش.م" هوقرار حكيم يطمئن الجميع بشأن الحفاظ على السيادة الوطنية على هذا القطاع الاستراتيجي.

إن تغيير الوكالة الوطنية للموانئ إلى شركة مساهمة، كما ورد في المادة الأولى من مشروع القانون، يجسد تحولاً نوعياً سيمكن المنظومة المينائية من مرونة أكبر في التدبير ومقدرة أوسع على تعبئة التمويلات.

هذا الانتقال نحو شكل "موانئ المغرب ش.م" ليس فقط تغيير في التسمية، بل هو إعادة هندسة شاملة تستهدف تحقيق أمثل لاستغلال للبنيات التحتية وتحديث الحكامة المينائية بشكل كامل.

إننا نشتمن هذا التوجه وهذا المسعى الذي يؤمن استمرارية المرفق العام في مجال الخدمات المينائية مع إدماج أساليب النجاعة والمردودية في التدبير، بما يقوي إمكانات الموانئ المغربية على التنافس الدولي على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ويخدم جاذبية بلادنا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما سيساهم بالتأكيد في تنشيط الدورة الاقتصادية الوطنية.

حضرات السيدات والسادة،

لعل من المرتكزات الأساسية التي حملها مشروع القانون هي العناية التي أبداهها السيد الوزير والحكومة كذلك في مسألة حماية الحقوق المكتسبة للموارد البشرية العاملة بالوكالة، فقد نصت المادة الخامسة من مشروع القانون بشكل واضح على أن هذا التحويل لن يكون له تأثير سلبي على الوضعية القانونية والنظامية للمستخدمين، بل إنهم سيحتفظون بكافة مكتسباتهم مع ضمان عدم المساس بنظام المعاشات والتغطية الصحية، مما يضمن استقرار السلم الاجتماعي داخل هذا القطاع الحيوي والحساس.

حضرات السيدات والسادة،

لقد حمل مشروع القانون مقتضيات متطورة فيما يخص الحكامة، حيث تم التنصيص على إحداث مجلس إدارة يضم متصرفين مستقلين

والخواص في إطار رؤية موحدة للتنمية المينائية، وتحسين التخطيط وتدبير المشاريع المهيكل والمعمدة، من أجل تعزيز الأثر الاقتصادي والترابي للاستثمارات.

غير أننا، السيد الوزير، نتمنى أن لا يحصل أي أثر على العقود المبرمة مع الأغيار، ونريد منكم حرصا تاما على تطبيق هذه المقتضيات التي من شأنها أن تشكل تحويلا مؤسساتيا دون قطيعة، على أن لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون الوضعية التي يخولها النظام الأساسي الخاص بمستخدمي الشركة أقل فائدة من الوضعية النظامية التي كانت للمعنيين بالأمر في تاريخ التحويل، وكذا نظام المعاشات والتغطية الصحية.

وفيما يتعلق برأس المال والممتلكات، فالمشروع نص على جعل رأس المال مملوكا بكامله من قبل الدولة، مع جعل ممتلكات الشركة مكونة من أصول وخصوم الوكالة الوطنية للموانئ، كما يتبين من آخر موازنة لهذه الأخيرة.

السيد الوزير المحترم،

فعلا، المشروع يحمل بين طياته نموذجا متميزا من الحكامة ونظنه سيحقق أهدافه، وعليه فإننا بفريق الاصاله والمعاصرة لا يمكننا الى أن نصوت عليه بالإيجاب. وشكرا.

(3) مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في اجتماع هذه اللجنة الموقرة والمخصص لمناقشة مشروع القانون رقم 34.25 يقضي بتحويل الوكالة الوطنية للموانئ إلى شركة مساهمة وبتغيير القانون رقم 15.02 المتعلق بالموانئ وبإحداث الوكالة الوطنية للموانئ وشركة استغلال الموانئ، وهو المشروع الذي نعتبره لبنة أساسية في مسار الإصلاح الهيكلي للقطاع المينائي ببلادنا.

ونود في البداية التأكيد على أمر أساسي، هو أن النص القانوني الذي نحن بصددده لم يأت من فراغ، بل هو تجسيد عملي وفعلي للتوجهات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الرامية إلى إصلاح وإعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية، ومراجعة واقعها، عبر تجويد حكامتها، والرفع من نجاعتها الاقتصادية والاجتماعية، لتواكب التطورات العالمية المتسارعة وتقوية اسهامها في المجهود الوطني التنموي.

كما نعبّر عن إشادتنا عالياً بالمجهودات الجبارة التي بذلها السيد

الموانئ البحرية ويوفر فرص شغل مباشرة وغير مباشرة للشباب المغربي في مختلف الجهات.

إننا نؤمن في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، بأن هذا المشروع سيجعل من القطاع المينائي رافعة حقيقية للتنمية الشاملة، ليس فقط على المستوى الوطني، بل في قلب كل جهة تحتضن هذه الشرايين الاقتصادية، مما يكرس الدور الاستراتيجي للشركة كفاعل في التنمية.

وبناءً على كل ما سبق، نجدد دعمنا الكامل لمشروع القانون رقم 34.25، ونعتبره خطوة شجاعة وموفقة من طرف السيد الوزير والحكومة نحو مستقبل مينائي أفضل.

نصوت بالإيجاب على هذا النص التاريخي الذي يجمع بين طموح التحديث وصيانة المكتسبات الوطنية والحقوقية.

والله نسأل التوفيق والسداد.

(4) مداخلة الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي في إطار مناقشة مشروع القانون رقم 34.25 يقضي بتحويل الوكالة الوطنية للموانئ إلى شركة مساهمة وبتغيير القانون رقم 15.02 المتعلق بالموانئ وبإحداث الوكالة الوطنية للموانئ وشركة استغلال الموانئ كما وافق عليه مجلس النواب.

وأود في مستهل هذه المداخلة أن نؤكد في فريقنا على أننا لسنا ضد الإصلاح، بل نعتبر أن تطوير قطاع الموانئ ضرورة وطنية تفرضها التحولات الاقتصادية، وتعزيز مكانة المغرب كمنصة لوجستية تربط بين إفريقيا وأوروبا والعالم.

غير أن نجاح أي إصلاح لا يقاس بتغيير الشكل القانوني للمؤسسة، وإنما بقدرته على تحسين الحكامة، ورفع جودة الخدمات وحماية المرفق العام، وصيانة حقوق العاملين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن الأهداف التي يقدمها المشروع، والمتمثلة في تحديث الحكامة، وتسريع الاستثمار، وتحسين تنافسية الموانئ، هي أهداف نتقاسمها جميعاً.

لكن ما ننتظره هو توضيح الكيفية التي سيحقق بها هذا التحول هذه النتائج، وما هي الضمانات التي ستجعل منه إصلاحاً حقيقياً وليس

ومديراً عاماً، مما يكرس استقلالية الشركة في تسييرها.

هذا النموذج الجديد سيضمن توازناً دقيقاً بين المصالح التجارية والضوابط العمومية، كما سيسمح للشركة بالقيام بمهام تدبير الموانئ وتطويرها وصيانتها لحساب الدولة، مع استثناء بعض المناطق الخاصة، مثل طنجة المتوسط وموقع مارشيك التي تخضع لأنظمة خاصة.

نثمن كذلك عالياً تضمين أبعاد التحديث التكنولوجي ضمن الأغراض الرئيسية للشركة الجديدة، وخاصة السعي نحو تطوير "الموانئ الذكية" وتدعيم الاعتماد على الحلول الرقمية في المجال المينائي، وذلك في إطار تكامل مجهودات القطاعات الحكومية لتعزيز التحول الرقمي لخدمة الاقتصاد الوطني، والتي توجت بإطلاق البوابة الإلكترونية للتجارة الخارجية، حيث ستجد في الشركة الجديدة شريكاً قادراً على تسريع وتيرة الرقمنة وتبسيط المساطر أمام الفاعلين الاقتصاديين.

هذا التوجه لا يخدم فقط النجاعة التجارية، بل يساهم أيضاً في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين ويضع المغرب في قلب التحولات التكنولوجية التي يشهدها قطاع النقل البحري العالمي.

ومن الضروري الإشارة في هذا الباب على أن مشروع القانون رقم 34.25 لم يغفل الأبعاد البيئية، حيث تم التأكيد على ضرورة المساهمة في حماية البيئة والتنمية المستدامة داخل المجال المينائي.

إن المغرب، من خلال مشروع القانون هذا، يضع اللبنة الأولى لموانئ خضراء تحترم المعايير الإيكولوجية الدولية، وهو مطلب ملح في ظل التغيرات المناخية الراهنة، لأن إدماج البعد البيئي في صياغة الاستراتيجيات المينائية وتطوير البنيات التحتية سيضمن نمواً مستداماً يحافظ على الموروث البحري للأجيال القادمة.

كما أن الشركة ستكون ملزمة بتبني ممارسات الحكامة الجيدة التي تراعي المسؤولية المجتمعية والبيئية، مما يعزز ثقة الشركاء الدوليين والمستثمرين في المنظومة المينائية المغربية التي أصبحت مثلاً يحتذى به في المنطقة.

ختاماً، نرى في هذا المشروع أداة قوية لتحقيق العدالة المجالية من خلال توزيع الاستثمارات المينائية على مختلف أقاليم المملكة، بما يضمن استفادة الساكنة المحلية من عائدات هذه المنشآت.

إن الرؤية المندمجة التي يحرص السيد الوزير على اعتمادها في مختلف مجالات البنية التحتية سيساهم دون شك في تقوية مردودها التنموي ومن أبرز النماذج التي يمكن الاسترشاد بها.

في هذا الباب هو ميناء الناظور غرب المتوسط، حيث سيتم ربط الميناء بالأقاليم المجاورة عبر طرق سيارة وسكك حديدية ستساهم أكيد في خلق أقطاب تنموية جهوية متكاملة.

كما أن إحداث موانئ جافة في مدن مثل فاس سيخفف العبء عن

مجرد تغيير في الصفة القانونية؟

كما نطرح أيضًا تساؤلًا مشروعًا حول مستقبل رأسمال الشركة، فهل ستظل الدولة هي المالك الرئيسي لها؟ وما هي الضمانات القانونية التي تحول دون أي توجه قد يمس بالطابع الإستراتيجي لهذا المرفق؟

ومن هذا المنطلق، نسجل أن المشروع يحتاج إلى مزيد من التوضيح بشأن مستقبل الموارد البشرية، على اعتبار أن العنصر البشري هو أساس نجاح أي إصلاح.

لذلك، نطالب بضمانات صريحة للحفاظ على جميع الحقوق المكتسبة للعاملين، واعتماد الحوار الاجتماعي كآلية أساسية في مواكبة هذا التحول.

كما نؤكد على ضرورة الحفاظ على الرقابة والشفافية باعتبار أن الموانئ تمثل مرفقًا استراتيجيًا يرتبط بالأمن الاقتصادي للمملكة. فتحول الوكالة إلى شركة مساهمة يجب ألا يؤدي إلى إضعاف الرقابة العمومية أو تقليص دور البرلمان في تتبع أداء هذه المؤسسة.

السيد الرئيس،

إن موقفنا من هذا المشروع هو موقف مسؤول ومتوازن، إذ ندعم كل إصلاح يخدم الاقتصاد الوطني ويعزز نجاعة المرافق العمومية، لكننا في المقابل نتمسك بضرورة توفير الضمانات القانونية والاجتماعية والمؤسسية الكفيلة بإنجاح هذا الورش.

لذلك، ندعو الحكومة إلى الأخذ بعين الاعتبار جملة من الملاحظات، وفي مقدمتها:

- حماية الحقوق المكتسبة للعاملين؛

- تعزيز آليات الحكامة والشفافية والمحاسبة؛

- الإبقاء على الرقابة البرلمانية الفعالة؛

- وضوح الرؤية بشأن مستقبل رأسمال الشركة؛

- اعتماد مؤشرات موضوعية لتقييم نتائج هذا التحول.

وفي الختام، نؤكد على أن إصلاح قطاع الموانئ ينبغي أن يكون رافعة للتنمية الاقتصادية، وأن يجمع بين النجاعة في التدبير، والحفاظ على المصلحة العامة، وضمان استقرار الموارد البشرية، حتى يحقق الأهداف التي ينتظرها المواطن والاقتصاد الوطني.

وفقنا الله جميعًا لخدمة مصلحة الوطن والمواطنين تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(5) مداخلة فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في هذه الجلسة التشريعية لمناقشة مشروع القانون رقم 34.25 القاضي بتحويل الوكالة الوطنية للموانئ إلى شركة مساهمة وبتغيير القانون رقم 15.02 المتعلق بالموانئ وإحداث الوكالة الوطنية للموانئ وشركة استغلال الموانئ، الذي يدخل في إطار التنزيل التدريجي لمختلف محاور الإصلاح الاستراتيجي لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية الذي دعا إليه جلالته الملك، نصره الله، عبر القيام بإصلاحات جوهرية للمؤسسات والمقاولات العمومية وإعادة هيكلتها، وذلك وفق ما تقتضيه مبادئ الحكامة الجيدة وبما يضمن الاستغلال الأمثل للبنيات التحتية.

وإنها لمناسبة لنعبر لكم، السيد الوزير، عن عظيم تقديرنا لجهودكم الكبيرة والمتواصلة التي تبذلونها منذ تحملكم مسؤولية تدبيركم لمختلف القطاعات التابعة لوزارة التجهيز والماء وإلى اليوم جعلت هذه القطاعات تشهد قفزة نوعية ودينامية كبيرة، بل وتحولات تاريخية لم تشهدها من قبل.

لا يمكننا الحديث عن قطاع الموانئ وما يشهده من إصلاحات دون استحضار الطفرة النوعية التي حققتها بلادنا في مجال التجهيزات الأساسية، وما أصبحت تتوفر عليه من بنية تحتية متطورة، مكنت المملكة من الارتقاء ببنيتها التحتية إلى مصاف الدول الكبرى، وبوأت العديد من القطاعات مكانة متميزة، وأصبحت رافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا، وهو ما أثر بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني، بل والإقليمي، في جلب العديد من الاستثمارات الوطنية والأجنبية، همت مختلف القطاعات، كما ساهم أيضا في تحسين مناخ الأعمال وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني والرفع من وتيرة المبادلات التجارية.

واليوم، ونحن نناقش مشروع قانون يهم تطوير وتدبير قطاع الموانئ، فإننا نشتم الإنجازات المهمة والكبيرة التي عرفها هذا القطاع بالذات، وذلك بفضل جهودكم الواضحة ومساهماتكم الكبيرة في تنزيل مضامين الاستراتيجية الوطنية للموانئ، وفي تعزيز مكانة بلادنا على خريطة الدول الرائدة في مجال الموانئ واللوجستيك، وترسيخ مكانته كفاعل استراتيجي في الساحة الدولية.

إن رصيد بلادنا من البنيات التحتية المينائية 44 ميناء ومؤشر ربط متقدم، وما يتم تحقيقه على مستوى الرواج الإجمالي للموانئ الوطنية، بالإضافة إلى النجاح الكبير لميناء طنجة المتوسط الذي أصبح ضمن المراكز الخمسة الأولى عالميا في الشحن والتفريغ، وميناء الداخلة الأطلسي باعتباره تجسيدا عمليا للمبادرة الملكية الأطلسية للتنمية

بين متطلبات النجاعة وحماية المصلحة العليا للوطن.

وفي ذات السياق، ونظرا لأهمية العنصر البشري باعتباره أساس نجاح أي إصلاح منشود وتحقيق أهدافه، فإننا نرى أن شرط تأهيل العنصر البشري يبقى من أهم العناصر الأساسية التي ستساهم في تحقيق النقلة النوعية لهذه الشركة الوطنية الجديدة وامتلاكها لأدوات استيعاب الديناميات الوطنية والدولية ومتطلبات الاستثمار في قطاع الموانئ.

إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إذ نعبر عن دعمنا الكامل لهذا المشروع الهام، ولكل الإصلاحات التي يتم القيام بها، فإن ما نود التأكيد عليه اليوم هو:

- أن الموانئ لم تعد مجرد فضاءات مادية لعبور السلع والبضائع، بل أضحت فضاءات استراتيجية تختزل رهانات الاقتصاد والسيادة والتنمية والتموقع الدولي، لذلك علينا مواصلة استثمارها بحكمة وجعلها محركات فعلية لتحول اقتصادي شامل؛

- كما أن مستقبل قطاع الموانئ اليوم مرهون بقدرته على الجميع بين ثلاث مستويات: الاستمرار في تقوية البنية التحتية والتكنولوجيات الحديثة لضمان تموقع تنافسي عالمي، وتعزيز التكامل بين الموانئ وباقي القطاعات الاقتصادية، والارتقاء بالموانئ إلى فاعل قادر على التكيف مع التحولات العالمية.

(6) مداخلة الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أنتشرف بالتدخل باسم الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية في إطار مناقشة مشروع القانون رقم 34.25 القاضي بتحويل الوكالة الوطنية للموانئ إلى شركة مساهمة، وبتغيير القانون رقم 15.02 المتعلق بالموانئ وإحداث الوكالة الوطنية للموانئ وشركة استغلال الموانئ.

السيد الوزير،

لا أحد يجادل اليوم في أن القطاع المينائي أصبح أحد أهم مرتكزات الاقتصاد الوطني، وأن الموانئ المغربية لم تعد مجرد فضاءات لعبور السلع، بل أصبحت عنصراً حاسماً في الأمن الاقتصادي، وفي تموقع المغرب داخل سلاسل التجارة العالمية، وفي مواكبة الأوراش الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا.

لكن أهمية هذا القطاع، تفرض علينا أن نتعامل مع إصلاحه بمنطق استراتيجي، لا بمنطق تقني صرف.

فالحكومة تقدم هذا المشروع باعتباره استجابة لورش إصلاح

والاندماج الاقتصادي، وميناء الناظور غرب المتوسط الذي سيشكل بفضل موقعه على بوابة المتوسط عند تشغيله قطبا أساسيا للتجارة العالمية، ويكرس طموح المملكة في التحول إلى فاعل بحري رئيسي بلا منازع في فضاء البحر الأبيض المتوسط.

بالإضافة إلى باقي موانئ المملكة، لا شك أن ذلك سيجعل بلادنا تتوفر على منظومة مينائية متكاملة تشكل رقما مهما في الملاحية بين الأطلسي والمتوسط وإفريقيا وأوروبا، كما أنه دليل قاطع على نجاح تجربة بلادنا في هذا المجال، وذلك تجسيدا للرؤية الملكية البعيدة المدى التي جعلت من السياسة المينائية إحدى أقوى أدوات تعزيز المكانة الاقتصادية والاستراتيجية للمملكة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

فلا شك أن التحولات العميقة والمتسارعة التي يشهدها قطاع الموانئ، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، أصبحت تفرض نفسها، وتجعل من مسألة تطوير طرق وأساليب التدبير الإداري ضرورة ملحة، حيث تفرض إعادة التفكير في دور وتموقع المؤسسات العمومية التي تدبر الموانئ، وصيغ اشتغالها، وإرساء إطار قانوني وتنظيمي جديد أكثر قدرة على مواكبة مختلف رهانات المرحلة، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية المنشودة، وهو ما يسعى مشروع القانون رقم 34.25 إلى تحقيقه، من خلال مجموعة من الأهداف المترابطة، وذلك عبر تحويل الوكالة الوطنية للموانئ إلى شركة مساهمة، وهو ما نعتبره، انطلاقا من مواد هذا المشروع، تحول مؤسساتي كبير، غايته إعادة تنظيم هذه المؤسسة العمومية وتحسين حكومتها، والرفع من أدائها، وتعزيز دورها الاستراتيجي كفاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحديث البنيات التحتية، والاستغلال الأمثل لها، ونقلها من طرق تدبير تقليدية إلى أشكال تدبيرية حديثة مرنة ومنتجة، بما ينسجم مع مقتضيات القانون الإطار 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية.

إن تدبير هذا القطاع عن طريق الشركة كنمط جديد للتدبير من شأنه تجاوز الاكراهات المطروحة التي نتجت عن التجربة الحالية في إطار التدبير عن طريق المؤسسة العمومية، إذ تعد الشركة بمثابة أداة اقتصادية وآلية تقنية تدبيرية، والتي لا شك أنها ستوفر المزيد من المرونة في التعامل، والقدرة على التكيف مع المحيط الاقتصادي، ومختلف المتغيرات الاقتصادية الوطنية والدولية المستحدثة، كما سيسمح بتحديث القطاع والاستفادة من الآليات التدبيرية والقانونية والمالية التي يتيحها المركز القانوني للشركات.

فهو نمط يحقق العديد من المزايا، ويسمح في نفس الوقت، كما يتضح من مواد المشروع، بتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وبضمان السير الجيد للقطاع وتلبية الحاجيات، عن طريق التنظيم المحكم، وتعبئة الوسائل الضرورية لرفع التحديات المستقبلية لقطاع الموانئ، وذلك باعتباره أرقى صيغة تجسد مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهي أهداف على أهميتها ووجاهتها تظل رهينة بحسن التنزيل والمواكبة التشريعية والتنظيمية والرقابية الدقيقة التي تضمن التوازن

السيد الوزير،

كما لا يمكن مناقشة هذا المشروع بمعزل عن التحولات التي يعرفها النقل البحري الدولي، والمنافسة الإقليمية المتزايدة، والرهان على الرقمنة والموائى الذكية والانتقال الطاقى، وإزالة الكربون في الخدمات اللوجستية، فنجاح الموائى المغربية لن يقاس فقط بسرعة معالجة السفن أو حجم الاستثمارات، وإنما بقدرتها على خلق القيمة المضافة، وتطوير الصناعة والخدمات اللوجستية، وخلق فرص الشغل، وتعزيز التنمية الترابية، وتقليص الفوارق بين مختلف الجهات.

ومن هذا المنطلق، فإننا نعتبر أن إصلاح الإطار المؤسساتي ينبغي أن يوازيه إصلاح للرؤية الاستراتيجية للقطاع، حتى لا يصبح تغيير الشكل القانوني هدفاً في حد ذاته.

إن الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية يؤكد أن إصلاح المؤسسات العمومية لا يقاس بعدد المؤسسات التي يتم تحويلها إلى شركات مساهمة، وإنما بمدى تحسين جودة الخدمات، وترشيد الإنفاق، وتعزيز الحكامة وتكريس الشفافية، وضمان بقاء المصلحة العامة فوق كل اعتبار، وبناء على ذلك، فإن الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية سيصوت مع هذا المشروع. وشكراً.

(7) مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 34.25 يقضي بتحويل الوكالة الوطنية للموائى إلى شركة مساهمة وبتغيير القانون رقم 15.02 المتعلق بالموائى وبإحداث الوكالة الوطنية للموائى وشركة استغلال الموائى.

وهو مشروع القانون الذي يندرج في سياق الإصلاح الشامل للمؤسسات والمقاولات العمومية، الذي يهدف إلى تحسين الأداء، وترشيد التدبير، وتجويد الخدمات، مع الحفاظ على الدور الاستراتيجي للدولة في القطاعات الحيوية.

ويشكل أيضاً محطة جديدة في مسارات تحديث المؤسسات العمومية الوطنية، وترجمة عملية للرؤية الملكية الرامية إلى بناء اقتصاد أكثر تنافسية، وإرساء حكامة حديثة تجعل من النجاعة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة مرتكزات أساسية في تدبير المرافق العمومية الاستراتيجية.

المؤسسات والمقاولات العمومية وباعتباره مدخلاً لتحديث الحكامة وتحسين الأداء وتوفير مرونة أكبر في التدبير. غير أن السؤال الذي يفرض نفسه هو: هل يكفي تغيير الشكل القانوني للمؤسسة حتى نعتبر أننا أنجزنا الإصلاح؟

لقد شهد المغرب خلال السنوات الأخيرة عدداً من عمليات تحويل المؤسسات العمومية إلى شركات مساهمة، لكن التجربة بينت أن تغيير الصفة القانونية لا يعني بالضرورة تحسين الحكامة، ولا يضمن لوحده الرفع من النجاعة أو جودة الخدمات، ما لم يصاحبه إصلاح عميق في أساليب التدبير وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتكريس الشفافية.

السيد الوزير،

إن المشروع يؤكد أن رأسمال الشركة سيظل مملوكاً بالكامل للدولة، وهو معطى إيجابي يبذل جزءاً من التخوفات المرتبطة بملكية هذه المنشآت الاستراتيجية.

غير أن الحفاظ على الملكية العمومية لا يكفي وحده.

فالرهان الحقيقي هو الحفاظ على وظيفة المرفق العمومي، لأن منطق الشركة المساهمة يقوم بطبيعته على مؤشرات المردودية والتوازنات المالية، بينما تقوم فلسفة المرفق العمومي على ضمان استمرارية الخدمة وتحقيق العدالة المجالية والاستثمار حتى في الموائى التي قد لا تحقق أرباحاً مالية لكنها تؤدي أدواراً تنموية واجتماعية واستراتيجية.

ومن هنا نتساءل:

- ما هي الضمانات القانونية التي تحول دون تغليب الاعتبارات التجارية مستقبلاً على حساب المصلحة العامة؟

- وما هي الآليات التي ستضمن استمرار الاستثمار في الموائى المتوسطة والصغيرة، وعدم تركيز الموارد فقط على الموائى الأكثر ربحية؟

السيد الرئيس،

كما يثير المشروع سؤالاً آخر لا يقل أهمية، يتعلق بالحكامة.

فإذا كانت الحكومة تعتبر أن هذا التحول سيمنح المؤسسة مرونة أكبر، فإن المرونة يجب أن تقتزن بتعزيز آليات الرقابة، لا بتقليصها، فالمؤسسات التي تدبر مليارات الدراهم، وتشرف على بنية تحتية سيادية، ينبغي أن تخضع لأعلى درجات الشفافية، سواء في إبرام الصفقات، أو في تدبير العقار المينائي، أو في اختيار الاستثمارات، أو في تقييم الأداء.

ونتطلع إلى أن يواكب هذا التحول تعزيز الرقابة البرلمانية ورقابة مؤسسات الحكامة، حتى لا يتحول توسيع استقلالية التدبير إلى تقليص للمساءلة.

السيد الرئيس المحترم،

وكما نعلم جميعاً، فلقد أصبحت الموانئ اليوم أكثر من مجرد فضاءات لعبور السلع والمسافرين؛ فهي رافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية، وعنوان لقدرة الدول على الاندماج في سلاسل التجارة العالمية، ومؤشر على جاذبية الاستثمار وكفاءة البنيات التحتية.

فقد استطاع المغرب، بفضل الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، أن يحقق نقلة نوعية في هذا المجال، جعلت من المملكة منصة لوجستية إقليمية وقارية ذات إشعاع متزايد.

وفي هذا الإطار، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نعتبر أن تحويل الوكالة الوطنية للموانئ إلى شركة مساهمة هو بمثابة اختيار مؤسسي يروم إرساء نموذج أكثر مرونة وفعالية في التدبير، يمكن المؤسسة من مواكبة التحولات المتسارعة التي يعرفها النقل البحري والتجارة الدولية، ومن تعزيز قدرتها على الاستثمار والابتكار والاستجابة لمتطلبات التنافسية.

كما نثمن المقتضيات التي جاء بها مشروع هذا القانون على غرار تلك المتعلقة بضمان انتقال جميع حقوق والتزامات الوكالة إلى الشركة الجديدة، وكذا الحفاظ على حقوق المستخدمين ومكتسباتهم، باعتبار أن نجاح أي إصلاح مؤسسي يظل رهينا بحماية الرأسمال البشري وإشراكه في إنجاح التحول.

السيد الرئيس المحترم،

وفي الختام، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نجدد تميمنا للمضامين الإيجابية التي جاء بها مشروع هذا القانون، ونعتبر أنه يشكل خطوة إيجابية في مسار تحديث القطاع المينائي وجعل الموانئ المغربية رافعة للتنمية المستدامة، وعنواناً لريادة المملكة في مجال النقل البحري والخدمات اللوجستية، بما ينسجم مع الطموحات التنموية الكبرى لبلادنا.

ونحن سنصوت عليه بالموافقة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(8) مداخلة المستشار السيد لحسن نازهي، منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تتشرف المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالتدخل في إطار مناقشة مشروع القانون رقم 34.25 القاضي بتحويل الوكالة الوطنية للموانئ إلى شركة مساهمة، وتغيير القانون رقم 15.02 المتعلق

بالموانئ وإحداث الوكالة الوطنية للموانئ وشركة استغلال الموانئ.

بداية نؤكد أن تحديث المنظومة المينائية الوطنية وتعزيز حكامتها يشكلان هدفاً استراتيجياً بالنظر إلى المكانة التي أصبحت تحتلها الموانئ المغربية في الاقتصاد الوطني، وفي سلاسل التجارة الدولية واللوجستيك، خاصة في ظل الأوراش الكبرى التي تعرفها بلادنا.

غير أن أي إصلاح مؤسسي ينبغي أن يحقق ثلاثة شروط أساسية: تعزيز المرفق العمومي، وصون حقوق العاملات والعاملين، وضمان الحكامة والشفافية.

السيد الوزير،

إن تحويل الوكالة الوطنية للموانئ إلى شركة مساهمة يطرح جملة من التساؤلات المشروعة التي لم يقدم المشروع بشأنها الضمانات الكافية.

أولاً، نخشى أن يشكل هذا التحول مدخلاً لاعتماد منطق الربحية على حساب الوظيفة العمومية للمرفق المينائي، خاصة في الموانئ ذات المردودية الاقتصادية المحدودة لكنها تؤدي أدواراً اجتماعية وتنموية ومجالية لا يمكن قياسها بمنطق الأرباح والخسائر.

ثانياً، يظل هاجس حماية الموارد البشرية حاضراً بقوة، فالعاملون بالوكالة راكموا خبرة وكفاءة كبيرة، ومن حقهم الحصول على ضمانات قانونية صريحة تحفظ جميع مكتسباتهم، سواء المتعلقة بالأجور أو التقاعد أو التغطية الاجتماعية أو المسار المهني أو الحقوق النقابية، مع منع أي تأويل قد يفتح الباب أمام مراجعة هذه الحقوق مستقبلاً.

ثالثاً، إن الانتقال إلى شركة مساهمة يقتضي إرساء منظومة حكمة حديثة تقوم على الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، مع إخضاع الشركة لمراقبة المؤسسات الدستورية، وفي مقدمتها البرلمان والمجلس الأعلى للحسابات، بما يضمن حسن تدبير المال العام ويحافظ على الطابع الاستراتيجي لهذا القطاع.

رابعاً، نسجل أن المشروع لم يقدم رؤية واضحة بخصوص العلاقة المستقبلية بين الشركة الجديدة وباقي الفاعلين المينائيين ولا بشأن كيفية تجنب تداخل الاختصاصات أو خلق وضعيات احتكارية قد تؤثر على المنافسة وجودة الخدمات.

السيد الوزير،

إن المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تعتبر أن نجاح هذا الإصلاح رهين بتوفير جملة من الضمانات، من بينها:

- التنصيص الصريح على عدم المساس بالطابع العمومي للمرفق المينائي؛

- توفير حماية قانونية كاملة وغير مشروطة لجميع حقوق المستخدمين والمستخدمات؛

الفردية المشتتة والسياسات المؤسسية المحدودة الأثر، وهو ما جعل من تبني مقارنة قانونية منظمة ضرورة ملحة لاستعادة التوازن بين المتطلبات الصحية العامة ومعايير الرفق بالحيوان.

لذلك ننوه في فريق التجمع الوطني للأحرار، بالمقارنة التي تم اعتمادها في إعداد مشروع القانون والتي توافق بين حماية المواطنين والمواطنين من أخطار الحيوانات الضالة وبين المقارنة الإنسانية في التعامل مع هذه الحيوانات في احترام تام للالتزامات الدولية للمملكة في هذا المجال وللتوصيات الصادرة عن المنظمات المختصة ذات الصلة.

كما نشيد بالتنصيص على إحداث آليات مؤسسية للرعاية مثل مراكز الإيواء والفحص والتطعيم والتعقيم والتتبع، بما يسمح بتدبير أكثر فعالية واستدامة مع إلزام المالكين بالتصريح بالحيوانات، والتوفر على دفتر صحي، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع الشرود أو التخلي، ما يعزز المسؤولية الفردية.

كما يؤطر مشروع القانون تدخلات الجماعات الترابية والسلطات المختصة بدل تركها للمبادرات العشوائية، مع التنصيص على إمكانية الشراكة مع جمعيات مختصة.

السيد الوزير المحترم،

نستغل هذه المناسبة لنثير الانتباه إلى وضعية سلالات مغربية أصيلة من الكلاب، كالكلب الأطلسي "أيدي" و"السلوكي المغربي" وهما سلالتين في حاجة ماسة إلى الحماية عبر إجراءات عملية ومستعجلة في مقدمتها اعتماد سجل وطني لتوثيق هاتين السلالتين وحصر أماكن انتشارهما، وتشجيع برامج التربية المسؤولة والحفاظ على نقائها عبر دعم المربين المؤهلين، مع منع التهجين العشوائي الذي يهدد خصائصها الأصيلة.

كما ينبغي إحداث برامج للتلقيح والفحص البيطري المنتظم، وتوفير مراكز متخصصة للعناية والتكاثر والحماية إلى جانب إطلاق حملات توعوية لحث المواطنين على احترام هذه السلالة والتعامل معها باعتبارها جزءا من التراث الحيواني الوطني.

ويستحسن كذلك سنّ آليات دعم مادي وتقني للباحثين والجمعيات المهتمة، بما يضمن صون هاتين السلالتين من الانقراض وتعزيز حضورهما داخل المغرب وخارجه.

وفي الختام، نعتبر في فريق التجمع الوطني للأحرار أن ما جاء به مشروع القانون من إجراءات ومقتضيات كفيل بتحقيق التوازن بين حماية الإنسان والرفق بالحيوان، ونقل مسألة معالجة قضية انتشار الحيوانات الضالة من ردود فعل ظرفية إلى سياسة وقائية قائمة على التسجيل والتتبع والتطعيم، والتدبير المؤطر.

وندعو كافة المتدخلين إلى الانخراط الفاعل والبناء في تنزيل مقتضياته لتحقيق الغاية من إقراره والمتمثلة في حماية الفضاء العام

- ضمان استمرار الحوار الاجتماعي المؤسسي مع الشركاء الاجتماعيين؛

- تعزيز تمثيلية الدولة داخل أجهزة الحكامة بما يحافظ على الطابع الاستراتيجي للموائ؛

- إخضاع الشركة الجديدة لمعايير صارمة في الحكامة والشفافية والمراقبة البرلمانية والمالية؛

- اعتماد تقييم دوري لأثر هذا الإصلاح على جودة الخدمات والاستثمار والتشغيل.

السيد الرئيس،

إن مجموعتنا لا تعارض الإصلاح في حد ذاته، لكنها ترفض أن يتحول الإصلاح إلى مجرد تغيير في الشكل القانوني دون تحقيق قيمة مضافة للمواطن، أو أن يكون على حساب الحقوق الاجتماعية للعاملين أو على حساب الدور الاستراتيجي للدولة في تدبير قطاع حيوي كالقطاع المينائي.

ومن هذا المنطلق، فإن موقف المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل سيظل منفتحاً على كل تعديل من شأنه تقوية الضمانات القانونية والاجتماعية والمؤسسية لهذا المشروع، بما يحقق التوازن بين النجاعة الاقتصادية وحماية المرفق العمومي وصيانة الحقوق والمكتسبات.

III- مشروع قانون رقم 19.25 يتعلق بحماية الحيوانات الضالة ورعايتها والوقاية من أخطارها:

1) مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني تناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون رقم 19.25 المتعلق بحماية الحيوانات الضالة والوقاية من أخطارها والذي تم إعداده كاستجابة لتنامي ظاهرة انتشار الكلاب الضالة في الفضاء العمومي، وما تشكله من أخطار على الصحة الجسدية والنفسية للمواطنين والمواطنات.

ولعل كثير من حوادث مهاجمة كلاب ضالة لأطفال ونساء في الشارع العام جعلت من هذه الظاهرة قضية رأي عام واستأثرت بالنقاش على وسائل التواصل الاجتماعي واتخذت بعدا وطنيا لانتشارها بالوسطين الحضري والقروي على حد سواء.

وقد اتسم تدبير ظاهرة الحيوانات الضالة بشكل مجزأ يفتقر إلى الرؤية الاستراتيجية، إذ أدى غياب الإطار القانوني إلى استبدال الحلول الهيكلية بتدخلات ظرفية، مما أنتج حالة من التخبط بين المبادرات

من الأخطار التي تشكلها الحيوانات الضالة.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(2) مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يأتي هذا المشروع قانون في سياق وطني يعرف تناميا ملحوظا لظاهرة الحيوانات الضالة، والتي تتحول في كثير من الأحيان إلى قضية رأي عام تمس الأمن الصحي وسلامة المواطنين وجودة العيش داخل المدن والقرى.

وعليه، فإن المبادرة الحكومية لإخراج هذا النص تستحق كل التنويه كونها تؤسس لأول إطار قانوني متكامل لتنظيم هذا المجال بعد سنوات من غياب أي رؤية تشريعية واضحة في هذا الإطار، على اعتبار أن غياب التأطير القانوني أفرز بشكل واضح تضاربا في أساليب التدخل بين مقاربات عشوائية أثارت الكثير من الانتقادات والتي تقابلها مطالب متزايدة بضرورة اعتماد حلول مستدامة تحمي الإنسان وتحفظ في الوقت نفسه حق الحيوان في المعاملة الإنسانية.

لذلك، فإن الفلسفة العامة لهذا المشروع تبدو إيجابية، لأنها تقوم على الانتقال من منطق التدبير الظرفي إلى منطق الوقاية والتخطيط والاستدامة.

وفي هذا الإطار، نشيد بالمقاربة الإنسانية الحديثة التي اعتمدها مشروع القانون هذا في تديره لهذه الظاهرة، من خلال التنصيص على إحداث مراكز للإيواء واعتماد برامج التعقيم والتلقيح، وإقرار نظام لتسجيل الحيوانات وتعريفها وتتبع وضعيتها الصحية، وهي إجراءات من شأنها الحد من التكاثر العشوائي وتقليل مخاطر انتشار الأمراض، وفي مقدمتها داء السعار.

إلا أنه في المقابل، نجاح هذا الورش وتنزيله يقتضي بالضرورة تعبئة موارد مالية قارة وتأهيل العنصر البشري، وتوفير الأطباء البيطرية، وإنجاز مراكز للإيواء تستجيب للمعايير المطلوبة، لأن إصدار القانون دون ضمان وسائل تنفيذه سيجعل أهدافه بعيدة المنال.

السيد الوزير المحترم،

نود أن نسجل أن المشروع اعتمد مقاربة زجرية في عدد من مواده، وهو أمر مفهوم عندما يتعلق الأمر بحماية النظام العام والصحة العامة، لكن الزجر يجب أن يظل خاضعا لمبدأ التناسب.

فبعض العقوبات الواردة في المشروع تبدو مشددة، وقد تؤدي إلى نتائج معاكسة لما هو متوخى، كما أن تجريم بعض السلوكيات ذات البعد الإنساني، كإطعام الحيوانات الضالة أو إيوائها، يحتاج إلى مزيد

من التدقيق، حتى لا يتم الخلط بين السلوك الذي يهدد النظام العام، والعمل التطوعي الذي يندرج ضمن قيم التضامن والرحمة التي يكرسها ديننا ومجتمعنا.

وفي هذا السياق، من المفيد كذلك الانفتاح على التجارب الدولية السبقة إلى مثل هذه التشريعات والتي أثبتت أن القضاء على ظاهرة الحيوانات الضالة لم يتحقق بالإبادة أو بالعقوبات وحدها، وإنما عبر برامج التعقيم والتلقيح، وتشجيع التبني، وإشراك المجتمع المدني، وتوفير بنية تحتية بيطرية متطورة.

السيد الوزير المحترم،

إن هذا المشروع يشكل فرصة لإرساء نموذج مغربي متوازن، يحيي المواطنين من المخاطر الصحية، ويكرس في الوقت نفسه قيم الرحمة والرفق بالحيوان، باعتبارها من قيم هويتنا الحضارية والتزامتنا الدولية.

وعليه، فإننا ندعم التوجه العام لهذا المشروع وفلسفته ونصوت عليه بالإيجاب.

(3) مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد عجلت ظاهرة تنامي الحيوانات الضالة، بالمدن والقرى وعلى الطرقات العامة، خصوصا الكلاب والقطط، والتي أصبحت تمثل تحديا بارزا يفرض تدخلا عاجلا لمؤسسات الدولة، مما جعل المصالح المختصة لوزارة الداخلية ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات تعد مشروع هذا القانون، لما أصبحت تشكل هذه الظاهرة من تهديد للصحة والسلامة العامة، ومن مساس بأمن وسلامة الأشخاص والممتلكات، وتأثيرها السلبي على النظام والأمن العام.

ويساند الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية مشروع هذا القانون، الذي تم إعداده وفق مقاربة تشاركية، مع الاستئناس بعدة تجارب مقارنة منها دول أوروبية، إضافة للأخذ بعين الاعتبار التوصيات الصادرة عن المنظمة العالمية لصحة الحيوانات ذات الصلة، لا سيما فيما يتعلق بالرفق بالحيوان.

وبعد استكمال المسطرة التشريعية لهذا المشروع، سيشكل إطارا تشريعا خاصا، يمكن من تنظيم وتأطير هذا المجال ذي الأبعاد الصحية والأمنية والاقتصادية، وتعزيز مكانة بلادنا على الصعيدين القاري والدولي في هذا المجال.

ويهدف مشروع هذا القانون لتعريف الحيوانات الضالة، وتحديد

تتمكن من الاضطلاع بالاختصاصات الجديدة المنوطة بها، من خلال توفير الدعم المالي، أو إحداث مراكز الإيواء والتعقيم والتلقيح أو تعزيز التأطير البيطري.

كما ندعو أيضاً إلى تعزيز آليات التنسيق بين القطاعات الحكومية والجماعات الترابية والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية والهيئات البيطرية وجمعيات المجتمع المدني.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

في الختام، نجدد تأكيدنا في الفريق الحركي، على أن نجاح هذا القانون لن يكون رهينا بالنص وحده، وإنما بمدى توفير الإمكانيات الكفيلة بتنزيله واعتماد حكمة تشاركية تجعل من حماية المواطن والحفاظ على الصحة العامة واحترام الحيوان أهدافا متكاملة وليست متعارضة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(5) مداخلة الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف بالتدخل باسم الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية في إطار مناقشة مشروع القانون رقم 19.25 المتعلق بحماية الحيوانات الضالة ورعايتها والوقاية من أخطارها.

السيد الوزير،

لا يختلف اثنان حول كون ظاهرة الحيوانات الضالة أصبحت اليوم من الإشكالات التي تؤرق المواطنين في مختلف المدن والمراكز القروية لما تسببه من تهديد للسلامة الجسدية وحوادث السير وانتقال بعض الأمراض، فضلاً عن انعكاساتها على الإحساس بالأمن داخل الفضاءات العامة.

لكن في المقابل، فإن معالجة هذه الظاهرة لا ينبغي أن تتم بمنطق أمني أو زجري فقط، كما لا ينبغي أن تختزل في بعدها الصحي، بل يجب أن تقوم على رؤية متكاملة تجعل من حماية الإنسان وحماية الحيوان هدفين متلازمين لا متعارضين.

السيد الوزير،

يحبس لهذا المشروع أنه يضع لأول مرة إطاراً قانونياً متكاملاً لتدبير هذه الظاهرة، بعد سنوات من الاعتماد على حلول ظرفية ومتفرقة لم تحقق النتائج المرجوة.

غير أن النص القانوني، مهما بلغت جودته، لن يحقق أهدافه إذا لم

قواعد حماية الحيوانات، وإقرار وضع نظام للتصريح بالحيوان وتحديد التزامات مالكة أو حارسه مع توفر دفتر صحي، ووضع قاعدة وطنية للمعطيات خاصة بالحيوانات الضالة وتحديد كفاءات تديرها بنص تنظيمي.

إضافة لتحديد شروط وكفاءات إنشاء مراكز رعاية الحيوانات الضالة، مع استثناء الحيوانات الخاضعة بموجب نصوص خاصة لنظام آخر للتصريح بالحيوانات المتوحشة من مجال تطبيق هذا القانون.

وتحديد الأشخاص المكلفين بالبحث عن المخالفات ومعاينتها والعقوبات المترتبة عن الإخلال بأحكام هذا القانون، ومن أحكام انتقالية لسنتين من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

وبذلك، فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يصوت بالإيجاب على مشروع هذا القانون.

(4) مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي في إطار المناقشة العامة لمشروع قانون رقم 19.25 المتعلق بحماية الحيوانات الضالة والوقاية من أخطارها، وهو نص تشريعي يلامس انشغالا يوميا للمواطنات والمواطنين، ويستجيب لإحدى الإشكاليات التي أصبحت تؤرق مختلف الجماعات الترابية، سواء في الوسط الحضري أو القروي، بالنظر إلى ما تخلفه ظاهرة الحيوانات الضالة من مخاطر على الصحة والسلامة العامة، وما تثيره من نقاش متزايد حول ضرورة احترام الرفق بالحيوان.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الحركي، نعتبر أن معالجة هذه الظاهرة لم تعد تحتل المقاربات الظرفية أو التدابير المحدودة، وإنما تستوجب سياسة عمومية مندمجة تقوم على الوقاية، والتنسيق بين مختلف المتدخلين، واعتماد حلول علمية ومستدامة، بما يحقق الأمن الصحي للمواطن ويحترم في الآن ذاته مبادئ الرفق بالحيوان.

وفي هذا الإطار، نسجل بإيجابية سعي مشروع القانون إلى إرساء إطار قانوني يؤطر تدخلات الدولة والجماعات الترابية وباقي الفاعلين، ويوضح المسؤوليات والاختصاصات، غير أن هذا الورش يبقى رهينا بتوفير الإمكانيات المالية والبشرية والتقنية الكفيلة بالتنزيل السليم لمقتضياته.

ومن هذا المنطلق، نؤكد في الفريق الحركي على ضرورة مواكبة الجماعات الترابية، خاصة تلك التي تعاني من محدودية الموارد حتى

تتوفر الإمكانيات البشرية والمالية والمؤسسية الكفيلة بتنزيله.

وهنا يبرز أول سؤال جوهري: هل تتوفر الجماعات الترابية، التي ستكون في قلب هذا الورش، على الإمكانيات الكافية لإنشاء وتجهيز وتسيير مراكز الإيواء والرعاية؟ وهل رصدت الحكومة الموارد المالية اللازمة لذلك؟ أم أننا سنضيق اختصاصاً جديداً إلى اختصاصات الجماعات دون أن نوفر لها وسائل ممارستها؟

لقد عانت الجماعات، لسنوات، من محدودية الإمكانيات في تدبير هذا الملف، وهو ما جعل العديد منها يلجأ إلى حلول استعجالية كانت محل انتقاد من طرف جمعيات حماية الحيوان والرأي العام.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا نثمن اعتماد المشروع على مقارنة تقوم على التعقيم، والتلقيح، والرعاية، والحد من التكاثر العشوائي، باعتبارها حلولاً أكثر استدامة من المقاربات التي أثبتت محدوديتها.

لكننا نتساءل، عن الكيفية التي ستتم بها مواكبة هذا الورش ميدانياً، وعن عدد المراكز التي ستحدث، وعن آجال إحداثها، وعن توزيعها المجالي، حتى لا يبقى القانون حبراً على ورق.

كما نتساءل عن دور المصالح البيطرية وعن كيفية التنسيق بين القطاعات الحكومية والجماعات الترابية والسلطات المحلية، لأن نجاح هذا الورش رهين بحكمة واضحة وتوزيع دقيق للمسؤوليات.

السيد الوزير،

ومن بين المقترحات التي أثارت نقاشاً واسعاً تلك المتعلقة بمنع إيواء أو إطعام أو رعاية الحيوانات الضالة خارج الإطار الذي يحدده القانون.

ونحن نتفهم رغبة الحكومة في تنظيم هذا المجال، حتى لا تتحول بعض الممارسات الفردية إلى عامل يساهم في استمرار الظاهرة.

غير أن التطبيق ينبغي أن يتم بكثير من التوازن والحكمة، حتى لا يشعر المواطن الذي يتصرف بدافع إنساني بأنه أصبح محل تجريم في الوقت الذي تظل فيه مسؤولية الدولة والجماعات قائمة في توفير البدائل القانونية والمؤسسية لرعاية هذه الحيوانات.

فالقانون ينبغي أن ينظم التضامن ولا أن يعاقبه، وأن يوطر المبادرات المدنية بدل إقصائها، لأن المجتمع المدني يشكل شريكاً أساسياً في إنجاح أي سياسة عمومية في هذا المجال.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن معالجة ظاهرة الحيوانات الضالة ليست قضية بيطرية فقط، بل هي قضية مرتبطة بالتخطيط الحضري، وبالتدبير البيئي، وبسياسة تدبير النفايات، وبجودة الخدمات الجماعية وبالحكمة الترابية.

ولذلك، فإن نجاح هذا القانون سيقاس بمدى انخفاض عدد الحوادث، وتحسن شروط الصحة العامة، واحترام مبادئ الرفق بالحيوان، وليس فقط بعدد المحاضر أو العقوبات المحررة.

ويؤكد الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، أن هذا المشروع يحتاج إلى ضمانات أوضح فيما يتعلق بتمويل الجماعات الترابية، وتقوية آليات التنفيذ، وإشراك الأطباء البيطرية وجمعيات المجتمع المدني، واعتماد التقييم الدوري لقياس أثر هذا القانون على أرض الواقع، حتى نحقق المعادلة المطلوبة: حماية المواطن، وصيانة الصحة العامة، واحترام الحيوان، باعتباره جزءاً من التوازن البيئي، وهو ما يجعلنا نصوت ضد هذا المشروع.

وشكراً.

(6) مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 19.25 المتعلق بحماية الحيوانات الضالة ورعايتها والوقاية من أخطارها.

وهو مشروع القانون الذي يأتي في سياق وطني يتسم بتزايد الحاجة إلى إطار قانوني حديث ومتوازن لمعالجة ظاهرة أضحت تؤرق المواطنين والجماعات الترابية، لما لها من انعكاسات على السلامة الصحية والأمن العام والبيئة وجودة العيش.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نثمن هذه المبادرة التشريعية، خصوصاً وأن هذه الظاهرة، ظلت لسنوات طويلة، تعالج بمنطق التدخلات الظرفية والمقاربات المجزأة، وهو ما أثبت محدوديته في الحد من انتشار الحيوانات الضالة أو التقليل من المخاطر المرتبطة بها.

ومن هنا تبرز أهمية هذا المشروع الذي يؤسس لمقاربة جديدة

سيما ما يخص التقليل النوعي والمستمر لأجل إعدادها وتجويد الوثائق المرافقة لها.

فكما تعلمون، تمت إحالة هذا المشروع على المؤسسة التشريعية قبل حلول الأجل القانوني الذي حددته المادة 65 من القانون التنظيمي لقانون المالية بنحو 42 يوما.

ويساهم هذا التراكم الإيجابي لا محالة في تطوير آليات الحكامة الميزانية والمحاسبية، بما يعزز مصداقية وشفافية حسابات الدولة، وبالتالي ثقة المواطنين في تدبير المال العام وتكريس الاهتمام المتزايد بقوانين التصفية واثمين وظيفتها الرقابية.

في هذا السياق الخاص، اسمحوا لي أن أتوجه بشكري الخالص وتقديري للسيدات والسادة المستشارين المحترمين أعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية وكل الفرق والمجموعات البرلمانية، على تعبئتهم لمناقشة مشروع هذا القانون وحرصهم على المصادقة عليه في أقرب الأجل.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تروم أحكام مشروع هذا القانون، الذي يتضمن عشر مواد، تثبيت النتائج النهائية لتنفيذ ميزانية السنة المالية 2024 وهي السنة التي تميزت في المجمل بحصيلة إيجابية، بالرغم من الظرفية الصعبة التي طبعت تنفيذ قانون المالية.

فعلى المستوى الدولي، استمرت سيادة عوامل اللايقين الاقتصادي المرتبطة أساسا بتصاعد التوترات الجيوسياسية وتنامي السياسات الحمائية، ليسجل الاقتصاد العالمي نموا معتدلا بلغت نسبته 3,3 برسم سنة 2024 مقابل 3,5% سنة 2023. في حين ظل أداء اقتصاد منطقة الأورو، الشريك الاقتصادي الأساسي لبلادنا، ضعيفا على العموم، حيث انحصر معدل النمو بهذه المنطقة في 0,9% سنة 2024 عوض 0,4 سنة 2023.

أما على المستوى الوطني، فقد تم تنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2024 في ظل ظرفية مناخية صعبة تميزت أساسا باستمرار تداعيات الجفاف للسنة السادسة على التوالي، وما شكل ذلك من ضغط متواصل على الموارد المائية وعلى القيمة المضافة للأنشطة الفلاحية التي تراجعت بـ 4,8% مقابل 1,5% سنة 2023.

بالرغم من ذلك، تمكن الاقتصاد الوطني من الحفاظ على انتعاشه، إذ حقق نسبة نمو بلغت 3,8% مقابل 3,7% سنة 2023 و 1,5% فقط سنة 2022، بفضل دينامية القطاع غير الفلاحي، حيث سجلت القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية ارتفاعا ملحوظا بنسبة 4,5% سنة 2024 مقابل 3,7% سنة 2023 و 3,5% سنة 2022، مستفيدة بالأساس من التطور الملحوظ الذي عرفه قطاع السياحة، إلى جانب الدينامية الإيجابية للصادرات، لاسيما صادرات السيارات التي ارتفعت بـ 6,3%،

تقوم على الوقاية والتنظيم، وتوزيع المسؤوليات، واحترام مبادئ الرفق بالحيوان وفق المعايير العلمية والصحية المعتمدة.

وفي هذا السياق، فإننا نثمن المضامين الإيجابية التي جاء بها هذا المشروع، خصوصا ما يتعلق بالسعي إلى تحقيق التوازن بين حق المواطنين في الأمن والسلامة وضرورة ضمان معاملة إنسانية للحيوانات الضالة، بما ينسجم مع قيم مجتمعنا وتوجهات بلادنا في مجال حماية البيئة والرفق بالحيوان وكذا المقتضيات المتعلقة بتحديد مسؤوليات مختلف المتدخلين، وفي مقدمتهم القطاعات الحكومية والجماعات الترابية والمصالح البيطرية والسلطات المختصة، وبشجع على اعتماد برامج مستدامة للتعقيم والتلقيح والإيواء والتتبع، بدل الاقتصار على حلول آنية أثبتت التجربة عدم نجاعتها.

السيد الوزير المحترم،

إننا وإذ نثمن المضامين الإيجابية التي جاء بها هذا المشروع، نؤكد على أهمية توفير الإمكانيات المالية والبشرية والتقنية الكفيلة بتنزيل مقتضياته، ودعم الجماعات الترابية، وتأهيل مراكز الإيواء وتعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين، إلى جانب الانفتاح على جمعيات المجتمع المدني التي راكمت تجارب مهمة في مجال رعاية الحيوانات وحمايتها.

وفي الختام، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نجدد تميئنا للمضامين الإيجابية التي جاء بها مشروع هذا القانون، ونعتبره أساسا تشريعي متين نحور إرساء تدبير عصري وإنساني ومستدام لظاهرة الحيوانات الضالة، بما يحيي المواطنين، ويحافظ على الصحة العامة، ويعزز صورة بلادنا كدولة تعتمد مقاربة متوازنة تجمع بين متطلبات الأمن الصحي والرفق بالحيوان ونحن سنصوت عليه بالموافقة. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

IV- مشروع قانون التصفية رقم 04.26 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2024:

(1) عرض السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، لتقديم مشروع قانون التصفية رقم 04.26 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2024:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛
السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أعرض على أنظار مجلسكم الموقر مشروع قانون التصفية رقم 04.26 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2024، والذي يأتي ليكرس التطورات الإيجابية التي شهدتها مختلف الجوانب المرتبطة بإعداد قوانين التصفية خلال الخمس سنوات الأخيرة، لا

مقاربة نجاعة الأداء، برسم سنة 2024 في 37 قطاعا وزارياً ومؤسسة، بمجموع برامج ميزانية بلغ 120 برنامجا مقرونة بـ 383 هدفا و786 مؤشرا، بما في ذلك 178 مؤشرا مستجيبا للنوع الاجتماعي.

كما سجلت 54% من القطاعات الوزارية والمؤسسات المنخرطة في هذه المقاربة الميزانية نسبة تحقيق نتائج تجاوزت 50%، وواصل المعدل المتوسط لبلوغ النتائج نسقه التصاعدي، حيث بلغ 52% سنة 2024 مقابل 48% سنة 2023.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بشكل عام، جاءت النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2024، وفق البيانات التي تضمنها مشروع قانون التصفية رقم 04.26 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2024، على النحو التالي:

فعلى مستوى الميزانية العامة، بلغت النفقات المنجزة عند نهاية السنة 516,7 مليار درهم، وسجلت تقديرات موارد الميزانية العامة برسم قانون المالية ما قدره 434,7 مليار درهم، في حين تم تحصيل ما مجموعه 527,9 مليار درهم، وهو ما يعادل نسبة إنجاز في حدود 121%. وقد شكلت الموارد العادية حوالي 70% من مجموع الموارد المحصلة؛

فيما يتعلق بالحسابات الخصوصية للخرينة، بلغت النفقات المنجزة ما مجموعه 172,81 مليار درهم.

أما فيما يخص موارد هذه الحسابات، فقد تم تحصيل 194,13 مليار درهم؛

بالنسبة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، فقد سجلت نفقات الاستغلال ما مجموعه 2,36 مليار درهم، وبلغت نفقات الاستثمار 320,94 مليون درهم.

أما فيما يخص موارد الاستغلال، فقد سجلت 5,52 مليار درهم وموارد الاستثمار 1,47 مليار درهم؛

هكذا سجلت الميزانية العامة زيادة للموارد على النفقات قدرها 11,21 مليار درهم.

وسجلت الحسابات الخصوصية للخرينة زيادة للموارد على النفقات حددت في 21,32 مليار درهم، في حين سجلت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة زيادة للموارد على النفقات قدرها 4,32 مليار درهم.

بناء عليه، نتج عن تنفيذ ميزانية السنة المالية 2024 زيادة للموارد على النفقات حددتها مشروع قانون التصفية في 36,84 مليار درهم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كانت هذه أبرز المعطيات المرتبطة بمشروع قانون التصفية لسنة 2024.

أشكر لكم حسن انتباهكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى

وصادات الفوسفاط ومشتقاته التي بلغت 86,8 مليار درهم أي بزيادة قدرها 13,1%.

هذا إلى جانب تحسن أداء قطاع البناء والأشغال العمومية حيث ارتفعت مبيعات الإسمنت بـ 9,4%، وبدورها سجلت إيرادات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تطورا مهما لتبلغ 43,2 مليار درهم أي بزيادة قدرها 24,7%.

وتعكس هذه النتائج بشكل ملموس التحول الهيكلي الذي عرفته بنية الاقتصاد الوطني، نحو مسار جديد للنمو أكثر تنوعا واستقلالا عن العوامل الخارجية والمناخية، حيث تعد قطاعات صناعة السيارات والطيران والطاقت المتجددة والسياحة، رافعة أساسية لاقتصادنا الصاعد، سواء من حيث الاستثمارات أو خلق القيمة المضافة أو إحداث فرص الشغل؛ كما تؤكد صواب الاختيارات المؤطرة للإصلاحات التي يقودها جلالة الملك نصره الله، لأزيد من عقدين من الزمن.

من جانب آخر، تعززت هذه الوضعية الاقتصادية من خلال التحكم في معدل التضخم الذي تراجع إلى 0,9%، بعدما سجل 6,1% سنة 2023، و6,6% سنة 2022، وذلك بالرغم من استمرار تقلبات أسعار المواد الأولية على المستوى الدولي.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

على مستوى المالية العمومية، تم التحكم في عجز الميزانية في حدود 3,8% سنة 2024 محققا بذلك تطورا إيجابيا مقارنة مع سنة 2023 التي سجلت عجزا بلغ 4,3%. وبذلك، تراجعت نسبة المديونية إلى 67,7% من الناتج الداخلي الخام سنة 2024 عوض 68,8% سنة 2023.

ويجسد هذا التطور المجهودات التي تم بذلها لضبط مسار المالية العمومية بما يعزز استدامتها ويكرس الأفق الإيجابية للتوازنات الماكرو اقتصادية لبلادنا.

وقد تأتى ذلك بفضل الدينامية المتواصلة التي تم تسجيلها على مستوى الموارد الجبائية، نتيجة تفعيل الإصلاحات الجبائية وتحصيل الموارد الاستثنائية المترتبة عن عملية التسوية الطوعية للوضعية الجبائية للأشخاص الذاتيين.

حيث عرفت هذه الموارد تطورا ملحوظا للسنة الرابعة على التوالي، مسجلة ارتفاعا يقدر بـ 39,5 مليار درهم مقارنة مع سنة 2023 أو +14%، وبمعدل إنجاز قدره 112% مقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2024.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في نفس السياق، تمت مواصلة الجهود لترسيخ مقاربة تدبير المالية العمومية المرتكزة على النتائج، والهادفة إلى تحسين فعالية ونجاعة النفقة العمومية وجودة الخدمة المقدمة للمواطنين.

هكذا، استقر عدد القطاعات الوزارية والمؤسسات المنخرطة في

وبركاته.

(2) مداخلة المستشار السيد إدريس القندوسي، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المنتدب المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني التدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في هذه الجلسة الدستورية لمناقشة مشروع هذا القانون، كما وافق عليه مجلس النواب، وكما صادقت عليه لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

وهي مناسبة نجدد فيها دعمنا المطلق والمبدئي لكم السيد الوزير من داخل هذا المجلس الموقر بما تقومون به من إصلاحات جوهرية، ونستثمر الفرصة لهنئكم على منجزات الفريق الوطني ونتمنى له الاستمرار والفوز في المقابلات المقبلة، ونحن واثقون إننا نجني ثمار عمل جدي ومسؤول قامت به الجامعة الملكية لكرة القدم لتنزيل الرؤية الاستراتيجية لجلالة الملك بخصوص الهوض بالرياضة الوطنية.

ونحملكم السيد الوزير، رسائل الدعم والتأييد للاعبين والطاقم التقني المرباط في الديار الأمريكية.

نناقش اليوم مشروع قانون التصفية رقم 14.26 المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2024. في إطار الوظيفة التشريعية والرقابية للبرلمان، وهي فرصة لتقييم الأثر الفعلي للسياسات العمومية على معيش المواطنين والمواطنات.

نثمن المجهود الذي بذلته الحكومة والوزارة المكلفة بالميزانية لتقليص الأجل الزمنية لتقديم قوانين التصفية وتجويد الوثائق المرفقة بها.

فهذا التقارب بين آجال تنفيذ القانون المالي وتقييمه يمنح لقانون التصفية قيمته الدستورية والسياسية كأداة لربط المسؤولية بالمحاسبة.

نعلم الظروف الصعبة التي مر منها تنفيذ قانون المالية لسنة 2024، سواء على المستوى الجيوسياسي أو على مستوى التحديات المناخية، ومع ذلك حقق الاقتصاد الوطني معدل نمو مقبول، وهو ما يؤكد أننا نسير بخطوات ثابتة نحو التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني.

نحييكم على نجاحكم في ضبط عجز الميزانية وتقليصه تدريجياً، وعلى قدرتكم على التحكم في نسبة المديونية والمحافظة على التوازنات الماكرو اقتصادية للمملكة.

نوجه تحية تقدير للملزمين بالضرائب الذين ساهموا بفضل الحس الوطني للمقاومات والأشخاص الخاضعين للضريبة في رفع الموارد

الجبائية، كما نحى جهود المصالح الضريبية التي تعبر عن نجاح المملكة في ورش الإصلاح الجبائي.

نتطلع إلى الإصلاحات المرتقبة في القانون التنظيمي لقانون المالية، لتكريس الانتقال الفعلي نحو تدبير مالي عمومي مرتكز على النتائج والأثر.

السيد الوزير،

نثمن هذه الحصيلة الإيجابية، ونتمنى لكم مواصلة النجاحات في مختلف المجالات، لوضع بلادنا في مقدمة الدول الصاعدة وتحقيق الغايات التي نصبولها جميعاً ومواصلة أورش التنمية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(3) مداخلة الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

باسم الفريق الحركي، أ تدخل اليوم في إطار مناقشة مشروع قانون التصفية رقم 04.26، هذا المشروع قانون لا يمكن اختزاله في كونه وثيقة محاسبية فقط، بل هو لحظة تقييم حقيقية لمدى نجاعة السياسات العمومية وترجمة الالتزامات الحكومية إلى واقع ملموس، وعلى هذا الأساس، اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أبدي بعض الملاحظات الجوهرية حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2024.

أولاً، أرقام لا تعكس الواقع المعيش للمواطن.

تتحدث الحكومة عن تحسن نسب النمو وعن تعبئة الموارد، لكن المواطن في الحواضر وفي البادية وفي المدن الصغرى لا يحس بأي انفراج، بل العكس هو الصحيح.

فالقدر الشرائية: رغم الاعتمادات المرصودة، ما زالت أسعار المواد الأساسية والمحروقات واللحوم في مستويات مرتفعة، فأين هو الأثر الحقيقي للدعم الاجتماعي المباشر الذي صوتنا عليه؟

التشغيل: سنة 2024 كانت سنة صعبة على الشباب وعلى المقاولات الصغرى والمتوسطة، لأن البطالة ما زالت مرتفعة، وخصوصاً في العالم القروي، فأين هي الوعود بالاستثمار المنتج للشغل وإنعاش النسيج الاقتصادي؟

ثانياً، اختلالات في التنفيذ تستدعي المساءلة.

بطء الاستثمار العمومي: نعبر عن قلقنا الشديد من ضعف وتيرة صرف اعتمادات بالنسبة للاستثمار هناك مشاريع مهيكلت متوقفة في

عدد من الأقاليم والجهات.

هذا التأخير ينتج عنه تأخير التنمية ببلادنا.

العالم القروي والفلاحة: بالنسبة لسنة 2024 عرفت إجهاداً مائياً غير مسبوق مما انعكس سلباً على الفلاح الصغير والكساب الذي لم يتلق الدعم الكافي وفي الوقت المناسب، كما أننا نسائل عن أين الوعود بتعبئة 9 ملايين رأس بخصوص الأضاحي؟ ولماذا ما زالت الأسعار خيالية؟ هذا دليل على فشل تدبير سلاسل الإنتاج وعلى غياب محاربة حقيقية للمضاربة والوسطاء.

الدَّين وكلفته على المستقبل: ننبه إلى خطورة تزايد كلفة خدمة الدين. ونسائل الحكومة هل نحن نسير فعلاً نحو استدامة مالية؟ أم أننا نرهن مستقبل الأجيال القادمة؟

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي نؤمن بالدولة الاجتماعية، ولكن دولة منتجة وعادلة وموزعة لثمار النمو لذلك نقترح:

- محاسبة حقيقية: يجب ربط قانون التصفية بالنتائج، وكل قطاع لم ينفذ اعتماداته أو لم يحقق أهدافه يجب أن يخضع للتقييم والمحاسبة؛

- دعم العالم القروي: مراجعة عاجلة لسياسة دعم الكسابة والفلاحين الصغار، والقطع مع الوسطاء والمضاربين الذين يستفيدون على حساب المواطن والمنتج؛

- الجهوية المتقدمة: تسريع وتيرة تنزيل الجهوية من خلال تحويل الاعتمادات للجهات مع تتبع ميداني. لم يعد مقبولاً تركيز الميزانيات الضخمة في الرباط والدار البيضاء على حساب باقي الجهات؛

- الحكامة والشفافية: الأخذ الجدي بكل ملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات، فتقريره فضح مجموعة من الاختلالات ويجب ألا يبقى حبراً على ورق.

السيد الرئيس،

التصويت على قانون التصفية هو تصويت على الحصيلة وحصيلة 2024 في نظرنا، هي حصيلة ناقصة على المستوى الاجتماعي، وضعيفة في خلق الثروة وفرص الشغل، ومتردة في الإصلاحات الهيكلية، لذلك سنصوت ضد هذا المشروع لأنه فشل في تحقيق العدالة المجالية، وعلى إنصاف الطبقة المتوسطة والفئات الهشة، وعلى مغرب منتج يتسع لكل أبنائه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(4) مداخلة الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يعد مشروع قانون التصفية أحد أهم النصوص المالية التي تعرض على البرلمان، ليس لأنه يوثق الحسابات الختامية للدولة فحسب، وإنما لأنه يشكل الآلية الدستورية التي تمكن المؤسسة التشريعية من ممارسة رقابتها البعديّة على تنفيذ قانون المالية، وتقييم مدى وفاء الحكومة بالتزاماتها المالية والاقتصادية، ومدى انسجام النتائج المحققة مع الفرضيات التي بني عليها قانون المالية، ومع الأهداف التي صادق عليها البرلمان.

فوظيفة قانون التصفية لا تنحصر في إثبات صحة العمليات المحاسبية أو تثبيت النتائج الرقمية، بل تمتد إلى تقييم جودة السياسة الميزانية، وقياس كفاءة تعبئة الموارد العمومية وفعالية تخصيصها، ومدى قدرتها على إنتاج قيمة اقتصادية واجتماعية مضافة، وفق الفلسفة التي جاء بها القانون التنظيمي لقانون المالية، والقائمة على الانتقال من منطق تدبير الاعتمادات إلى منطق تدبير النتائج والأثر.

ومن هذا المنطلق، فإن تقييم مشروع قانون التصفية لا يبدأ من الحسابات، وإنما من السياسة الاقتصادية التي أنتجت تلك الحسابات؛ ولا يقف عند مستوى التوازنات المالية، وإنما يمتد إلى مساءلة جودة تخصيص الموارد العمومية ونجاعة استعمالها ومدى قدرتها على تحقيق الأهداف التي رصدت من أجلها قبل الوقوف على انعكاساتها الفعلية على الاقتصاد الوطني وعلى الأوضاع الاجتماعية للمواطنين والمواطنات.

وتكشف معطيات تنفيذ الميزانية برسم سنة 2024 عن تحسن في مستوى تعبئة الموارد العمومية، حيث بلغت موارد الميزانية العامة حوالي 528 مليار درهم، مقابل نفقات تناهز 517 مليار درهم، بما أفرز فائضاً محاسبياً يقارب 11,2 مليار درهم.

غير أن القراءة الاقتصادية لهذه المؤشرات تقتضي التمييز بين متانة الوضعية المالية للدولة وبين فعالية السياسة المالية في تحقيق أهدافها التنموية، لأن جودة المالية العمومية لا تقاس فقط بسلامة التوازنات المحاسبية أو بتحقيق فوائض مالية، وإنما بقدرتها على دعم النمو، وتحفيز الاستثمار المنتج، ورفع الإنتاجية، وتعزيز التشغيل، وتحقيق أثر اقتصادي واجتماعي مستدام.

ومن هذه الزاوية يلاحظ الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية أن المشروع يركز في جانب كبير منه على إبراز النتائج النهائية لتنفيذ الميزانية، دون أن يقدم قراءة تحليلية كافية لبنية هذه النتائج وألجودتها أو لاستدامتها. فارتفاع الموارد الجبائية، رغم أهميته، يثير تساؤلات جوهرية حول طبيعة هذا التحسن، وما إذا كان يعكس توسيعاً حقيقياً للوعاء الضريبي وتحسناً في الامتثال الضريبي وتعزيزاً للعدالة الجبائية، أم أنه يرتبط بعوامل ظرفية لا يمكن أن تشكل أساساً لاستدامة المالية

العمومية.

السيد الرئيس،

إن الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية لا يناقش صحة الحسابات ولا يشكك في سلامة العمليات المحاسبية التي يتضمنها مشروع قانون التصفية، وإنما يمارس اختصاصه الدستوري في تقييم مدى نجاح التنفيذ المالي في تحقيق الغايات التي رصدت من أجلها الموارد العمومية. فإذا كان المشروع يثبت أن الدولة عبأت الموارد وأنفقتها وفق القواعد المحاسبية، فإنه لا يقدم بالقدر نفسه ما يكفي من الأدلة على تحسن نجاعة الإنفاق العمومي، أو على الرفع من مردودية الاستثمار العمومي أو على تحقيق أثر اقتصادي واجتماعي يتناسب مع حجم الموارد التي تمت تعبئتها.

وبناء على ذلك، فإن الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية يعتبر أن المشروع، رغم ما يتضمنه من نتائج مالية إيجابية، لم يقدم للبرلمان التقييم الشامل الذي تقتضيه الرقابة على السياسات العمومية، ولم ينجح في ربط الأداء المالي بالأثر الاقتصادي والاجتماعي، ولم يوفر ما يكفي من عناصر تقييم جودة التنفيذ وفعالية البرامج العمومية واستدامة المالية العمومية، وهو ما يجعلنا نعلن تصويتنا ضد مشروع قانون التصفية رقم 04.26 المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2024.

(5) مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للمناقشة والتصويت مشروع قانون التصفية رقم 04.26 المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2024.

وهو مشروع القانون الذي يكتسي أهمية خاصة، باعتباره يشكل آلية لتقييم مدى نجاعة تنفيذ السياسات العمومية، وقياس مدى احترام الأهداف التي سطرها قانون المالية، وترسيخ مبادئ الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وفي هذا الإطار، لا بد أن ننوه بمجهودات الوزارة في مجال تعزيز حكمة وفعالية قانون التصفية، وبالدور الفاعل للمجلس الأعلى للحسابات من خلال تقاريره المرفقة التي تساعد البرلمان في دراسة مشروع قانون المالية، والوقوف بشكل دقيق عند أوجه تدبير قانون المالية.

وفي هذا السياق، لا بد أن ننوه بالتقدم المحرز في احترام الآجال القانونية لإحالة مشروع هذا القانون على مجلسي البرلمان، حيث تمت إحالته على مكتب مجلس النواب قبل حلول أجل القانوني المنصوص عليه في القانون التنظيمي لقانون المالية بنحو 42 يوما، وهو ما يقوي

كما تكشف بنية النفقات استمرار تنامي وزن النفقات الإجبارية، وعلى رأسها خدمة الدين العمومي، بما يقلص تدريجياً الهوامش المالية المتاحة لتمويل الاستثمار العمومي والسياسات الاجتماعية، ويحد من قدرة الميزانية على مواكبة التحولات الاقتصادية والاستجابة للحاجيات المتزايدة للمواطنين. وهو ما يفرض تقييم السياسة المالية ليس فقط من زاوية الحفاظ على التوازنات، وإنما أيضاً من زاوية قدرتها على خلق هامش مالي يمكن الدولة من الاستثمار في النمو وفي الرأسمال البشري.

وعلى مستوى تنفيذ الميزانية، لا تقتصر الرقابة البرلمانية على قياس نسبة تنفيذ الاعتمادات، وإنما تمتد إلى تقييم جودة التنفيذ، ومدى احترام البرمجة الزمنية للمشاريع، وكفاءة تدبير الموارد وتفسير الفوارق بين الاعتمادات المفتوحة والاعتمادات المنجزة.

ومن هذه الزاوية، يلاحظ الفريق استمرار الاعتمادات غير المستعملة، والاعتمادات المرحلة واللجوء إلى اعتمادات إضافية في عدد من القطاعات، وهو ما يعكس استمرار فجوة بين البرمجة الأولية والتنفيذ الفعلي، ويطرح تساؤلات مشروعة حول جودة التخطيط الميزانياتي، وجاهزية المشاريع، وفعالية آليات التنفيذ، لا سيما وأن المشروع لا يقدم تحليلاً وافياً لأسباب هذه الاختلالات ولا لتداعياتها على مردودية الاستثمار العمومي.

لقد جاء القانون التنظيمي لقانون المالية بإصلاح نوعي قوامه الانتقال إلى الميزانية المبنية على النتائج وربط الاعتمادات بالأهداف ومؤشرات الأداء، غير أن مشروع قانون التصفية المعروض اليوم لا يتيح للبرلمان تقييماً متكاملًا لهذا التحول، إذ لا يقدم تحليلاً واضحاً للعلاقة بين الموارد التي تمت تعبئتها والنتائج التي تحققت فعلياً، ولا يقيس مردودية الإنفاق العمومي أو الكلفة الاقتصادية للبرامج العمومية، كما لا يفسر الفوارق بين الأهداف المعلنة والنتائج المنجزة، الأمر الذي يجعل تقييم الأداء أقرب إلى عرض للمؤشرات منه إلى تقييم حقيقي لنجاعة السياسات العمومية وأثرها.

وفي نهاية المطاف، فإن القيمة الحقيقية لأي سياسة مالية لا تختبر داخل الجداول المحاسبية، وإنما في الاقتصاد الحقيقي، من خلال قدرتها على تحسين إنتاجية الاقتصاد الوطني، وتعزيز ثقة الفاعلين الاقتصاديين والرفع من جودة الخدمات العمومية وتحسين ظروف عيش المواطنين والمواطنات ومن هذه الزاوية، فإن الفريق يسجل أن النتائج المالية الإيجابية التي يقدمها المشروع لم تنعكس بالقدر الكافي على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يكشف عن استمرار الفجوة بين الأداء المالي للدولة والأثر التنموي للسياسات العمومية، ويطرح سؤال النجاعة قبل سؤال التوازنات، وسؤال الأثر قبل سؤال التنفيذ.

الطابع الرقابي لهذا النص التشريعي.

ولا تفوتني المناسبة، دون أن نهنئكم السيد الوزير على تأهل المنتخب الوطني للمرة الثانية تواليا إلى دور الربع من نهائيات كأس العالم الحالية، وكذا التنويه بالأداء المشرف الذي يبصم عليه منتخبنا الوطني، مع متمنياتنا الخالصة له بالتوفيق في قادم الأدوار.

السيد الرئيس المحترم،

لقد تم تنفيذ ميزانية سنة 2024 في سياق استثنائي اتسم باستمرار تداعيات الجفاف، وارتفاع الضغط على الموارد المائية واستمرار التوترات الاقتصادية والجيوسياسية الدولية، وما ترتب عنها من ضغوط على أسعار المواد الأولية وسلاسل الإمداد.

ورغم هذه الإكراهات، فقد تميزت هذا السنة في المجمل بحصيلة إيجابية، حيث أبان الاقتصاد الوطني عن قدرة كبيرة على الصمود، مستفيدا من دينامية القطاعات غير الفلاحية واستمرار الإصلاحات الاقتصادية والمالية، وهو ما مكن من الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية، وتحقيق نتائج إيجابية على مستوى النمو والتحكم في عجز الميزانية مقارنة بما كان متوقعا.

إن هذه النتائج تؤكد أن الإصلاحات التي باشرتها الحكومة في مجال تدبير المالية العمومية بدأت تؤتي ثمارها، سواء من خلال تحسين مردودية الموارد الجبائية، أو التحكم في النفقات أو مواصلة تنزيل الإصلاحات الكبرى، وفي مقدمتها تعميم الحماية الاجتماعية والاستثمار العمومي، ودعم الأمن المائي والطاقي والغذائي.

وتؤكد أيضا أن الحكومة نجحت في تحقيق معادلة لم تكن سهلة، قوامها التوفيق بين الحفاظ على التوازنات المالية من جهة، والاستمرار في تمويل الإصلاحات الكبرى والاستجابة للانتظارات الاجتماعية من جهة أخرى.

السيد الوزير المحترم،

إننا وإذ نثمن حصيلة تنفيذ قانون المالية لسنة 2024، نود أن نؤكد على أهمية مواصلة إصلاح منظومة المالية العمومية، عبر الانتقال من منطق تدبير الاعتمادات إلى منطق تدبير النتائج، وربط الإنفاق العمومي بمؤشرات دقيقة لقياس الأداء والأثر.

كما أن تعزيز الاستثمار المنتج يظل المدخل الأساسي لتحقيق نمو مستدام، وهو ما يقتضي مواصلة تحسين مناخ الأعمال، وتسريع تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار، وتوجيه الاستثمار العمومي نحو المشاريع ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي المرتفع مع تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص باعتباره رافعة أساسية للتنمية وخلق الثروة.

السيد الوزير المحترم،

لا يسعنا في الختام، إلا أن نجدد تثميننا، في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، للأداء المالي للحكومة وللنتائج المثبتة في مشروع قانون التصفية

رقم 04.26 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2024.

ونحن سنصوت عليه بالموافقة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(6) مداخلة المستشار السيد لحسن نازهي، منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف باسم المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، أن أتدخل في إطار مناقشة مشروع قانون التصفية رقم 04.26 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2024، باعتباره محطة دستورية وسياسية أساسية لتقييم مدى احترام الحكومة للترخيص البرلماني، وقياس مستوى النجاعة والفعالية في تدبير المال العام.

إن قانون التصفية ليس مجرد وثيقة محاسبية تعرض أرقاما وإحصائيات، بل هو مناسبة لمساءلة الحكومة حول مدى وفائها بالتزاماتها السياسية والاجتماعية، وحول الأثر الحقيقي للسياسات العمومية على حياة المواطنين والمواطنات.

السيد الرئيس،

لقد تم تنفيذ قانون مالية 2024 في ظرفية اقتصادية واجتماعية دقيقة، اتسمت باستمرار ارتفاع كلفة المعيشة، وتراجع القدرة الشرائية، وتوالي سنوات الجفاف، وارتفاع معدلات البطالة، خصوصا في صفوف الشباب، وهو ما كان يفرض توجيه الإنفاق العمومي بشكل أكبر نحو دعم الفئات الهشة، وتحفيز الاستثمار المنتج للشغل، وتقوية الخدمات الاجتماعية الأساسية.

غير أن القراءة المتأنية لمعطيات التنفيذ تكشف أن المؤشرات الماكرو - اقتصادية الإيجابية التي تقدمها الحكومة لم تنعكس بالشكل الكافي على الواقع الاجتماعي، إذ لا يزال المواطن المغربي يواجه غلاء الأسعار، وصعوبة الولوج إلى الشغل اللائق، واستمرار الاختلالات في قطاعي الصحة والتعليم، وهو ما يطرح سؤال العدالة في توزيع ثمار النمو.

السيد الرئيس،

إن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تسجل بإيجابية احترام الحكومة للأجال القانونية المتعلقة بإعداد مشروع قانون التصفية، باعتبار ذلك مكسبا مؤسسيا يعزز الرقابة البرلمانية، غير أن احترام الأجل لا يعفي من ضرورة الارتقاء بجودة التنفيذ، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتعزيز شفافية تدبير المالية العمومية.

كما نسجل استمرار ارتفاع الاعتماد على الموارد الجبائية، في مقابل

V- مشروع قانون رقم 66.23 يتعلق بتنظيم بمهنة المحاماة:

كلمة السيد عبد اللطيف وهي، وزير العدل:

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أحضر أمام مجلسكم الموقر هذه الجلسة التشريعية العامة المخصصة للتصويت على مشروع قانون رقم 66.23 يتعلق بتنظيم مهنة المحاماة، في إطار قراءة ثانية. وذلك بعد أن حضي بنقاش جاد وموضوعي من طرف أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلسكم الموقر، والتي وافقت عليه بالأغلبية بتاريخ 07 يوليوز 2026.

وإنه لمن دواعي اعتزازي، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أن أذكر أمام هذا المجلس الموقربأن هذا المشروع، الذي أطلقته وزارة العدل منذ سنوات، لم يكن، في أي محطة من محطات إعدادهِ وُلِدَ اجتهاد منفرد أو قراراً انفرادياً، بل كان ثمرة مسار تشاوري عميق وموسع، انخرطت فيه الوزارة بكل مسؤولية منذ اللحظة الأولى لبلورة هذا الورش الإصلاحي، إيماناً منها بأن مشروعية أي إصلاح تشريعي، لا سيما حين يتعلق الأمر بمهنة بحجم ومكانة مهنة المحاماة، لا تكتمل إلا بقدر ما يحظى به من نقاش عمومي جاد ومسؤول.

فقد جاء هذا المشروع في سياق وطني دال، تعرف فيه المهن القانونية والقضائية إعادة تنظيم شاملة لقوانينها بما يعزز مكانتها ويقوي دورها الجوهري في منظومة العدالة ومهنة المحاماة، بما تمثله من ركيزة أساسية لضمان حق الدفاع وتكريس دولة الحق والقانون، كانت وما تزال موضع اهتمام خاص من لدن الوزارة، التي حرصت منذ شروعه في إعداد هذا النص، على جعل الحوار والتشاور مدخلا أساسيا ومنهجاً ثابتاً لإغناء مضامينه وترسيخ مشروعيته، انسجاماً مع المقاربة التشاركية والتدرجية التي تنهجها في إصلاح منظومة العدالة ككل، وتفعيلاً للمقتضيات الدستورية والالتزامات الدولية للمملكة ذات الصلة.

ولم يكن هذا الانفتاح شعاعا مجردا، بل ترجم فعليا عبر محطات ملموسة رافقت مسار المشروع، فقد كان محل تشاور موسع مع الهيئات التمثيلية للمهنة ومع مختلف المؤسسات والقطاعات الحكومية المعنية، في حوار متواصل حرصت الوزارة خلاله على الإصغاء والتفاعل الإيجابي مع مختلف الملاحظات والمقترحات.

كما شكل مناسبة سانحة لتفاعل واسع من المجتمع المدني، ومن الجمعيات الحقوقية التي خاضت بدورها غمار هذا النقاش، وحرصت الوزارة على الإصغاء إليها ومناقشتها بكل مسؤولية وشفافية، انطلاقاً من القواعد والمبادئ الدستورية المضمنة في دستور المملكة، ومن المعايير الدولية ذات الصلة.

ولا يفوتنا في هذا المقام، أن نشير إلى أن رأى مجلس المنافسة

ضعف المردودية الاجتماعية للإنفاق العمومي، الأمر الذي يستوجب تعميق إصلاح المنظومة الجبائية على أساس العدالة الضريبية، وتوسيع الوعاء الضريبي ومحاربة التهرب والغش الضريبي، وترشيد النفقات غير المنتجة.

السيد الرئيس،

لقد سبق لمجموعة الكونغرس الديمقراطية الديمقراطية للشغل أن نهت أثناء مناقشة قانون المالية لسنة 2024، إلى ضرورة جعل الحوار الاجتماعي والإصلاحات الاجتماعية في صلب الأولويات المالية، لأن الاستثمار الحقيقي هو الاستثمار في الإنسان.

واليوم، وبعد الاطلاع على حصيلة التنفيذ، يتأكد أن العديد من الانتظارات الاجتماعية لا تزال قائمة، سواء فيما يتعلق بإحداث مناصب الشغل، أو تحسين أوضاع الأجراء والمتقاعدين، أو تعزيز الحماية الاجتماعية، أو الرفع من جودة الخدمات العمومية.

ومن هذا المنطلق، فإننا نؤكد على ضرورة:

- جعل النجاعة الاجتماعية معيارا أساسيا لتقييم الإنفاق العمومي، وليس الاكتفاء بالمؤشرات المالية؛

- تعزيز مراقبة البرامج العمومية وربط الاعتمادات المحولة بتحقيق النتائج؛

- مواصلة إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية وفق مبادئ
الحكامة والشفافية؛

- تقوية الاستثمار العمومي المنتج للقيمة المضافة ومناصب الشغل القارة؛

- إرساء عدالة مجالية حقيقية في توزيع الاستثمارات العمومية بين مختلف الجهات؛

- تعزيز دور البرلمان في تقييم السياسات العمومية وتبعية تنفيذ الميزانية.

السيد الرئيس،

إن تقييم تنفيذ قانون المالية لسنة 2024 ينبغي أن يكون منطلقاً لتصحيح الاختلالات، وليس مناسبة للاحتفاء بالأرقام فقط، لأن نجاح السياسة المالية يقاس بقدرتها على تحسين شروط عيش المواطنين، وتقليل الفوارق الاجتماعية والمجالية، وترسيخ الثقة في المؤسسات.

وفي الختام، تؤكد مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن بلادنا في حاجة إلى سياسة مالية أكثر عدالة وأكثر إنصافا، تجعل من الإنسان محور التنمية، وتحقق التوازن بين متطلبات الاستقرار المالي والاستجابة للانتظارات الاجتماعية المشروعة للمواطنين والمواطنات.

وقد تم إقرار هذه التعديلات بالتصويت بالأغلبية داخل اللجنة المذكورة، قبل أن يحال المشروع على الجلسة العامة بمجلس النواب التي صادقت عليه بالأغلبية بتاريخ 06 يوليوز 2026.

وتتعلق التعديلات التي تطلبت قراءة ثانية من طرف مجلسكم الموقر بما يلي:

- المادة 77 (وفق الترقيم الجديد).

تحديد سقف للخصم الذي يجوز لمجلس الهيئة إخضاع أتعاب المحامي له.

- المادة 111 (وفق الترقيم الجديد).

إرجاع أجل طلب إعادة التسجيل بالجدول في حال التغاضي إلى 5 سنوات، كما كان عليه الأمر في المشروع المصادق عليه من قبل مجلس النواب في القراءة الأولى، مع جعل سريان هذا الأجل يبتدئ من تاريخ زوال سبب التغاضي، وحذف الاستثناء المتعلق بحالة العاهة الخطيرة أو المرض.

- المادة 124 (وفق الترقيم الجديد).

تغيير أشرط الأعضاء المنتخبين من قبل الجمعية العامة إلى ثلاث فئات، وفق ما يلي:

- تتضمن الفئة الأولى 10 أعضاء بالنسبة للهيئات التي يتراوح عدد المحامين المنتمين إليها بين 100 و800 محام؛

- وتتضمن الفئة الثانية 20 عضواً بالنسبة للهيئات التي يتراوح عدد المحامين المنتمين إليها بين 801 و2000 محام؛

- وتتضمن الفئة الثالثة 30 عضواً بالنسبة للهيئات التي يزيد عدد المحامين المنتمين إليها عن 2000 محام..

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بهذه المناسبة أتقدم بالشكر الجزيل للسيد رئيس وأعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان أغلبية ومعارضة، على تفاعلهم البناء والإيجابي مع هذا المشروع.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى السيد رئيس المجلس والسيدات والسادة المستشارين المحترمين على حرصهم على التعجيل ببرمجة هذه الجلسة التشريعية العامة، إسهاماً منهم في مواصلة استكمال ورش إصلاح منظومة العدالة ببلادنا.

وأسأل الله عز وجل أن يوفقنا جميعاً لبلوغ الإصلاح المنشود، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، الراعي الأمين لمسار إصلاح منظومة العدالة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بخصوص هذا المشروع جاء متسقاً مع روحه ومنطلقات إصلاحه، ويشكل في الآن ذاته أساساً متيناً للتفكير في الإصلاحات الكفيلة بتقوية هذه المهنة النبيلة وتعزيز تنافسياتها على الصعيدين الوطني والدولي، بما يعكس تلاقي الرؤى بين مختلف الفاعلين المؤسسيين حول أهداف هذا الإصلاح ومرامييه الكبرى.

وبهذا، تكون وزارة العدل قد جسدت من خلال هذه المسارات من التشاور والتفاعل التزامها الثابت بمبدأي الانفتاح المؤسسي والمسؤولية تجاه مختلف الفاعلين الوطنيين والدوليين المعنيين بمنظومة العدالة، تأكيداً على أن إصلاح الإطار القانوني المنظم لمهنة المحاماة يندرج ضمن رؤية شمولية لإصلاح منظومة العدالة قائمة على تعزيز الاستقلالية وتوطيد الحكامة المهنية وتكريس التوازن بين مقتضيات التنظيم الذاتي ومتطلبات المصلحة العامة وحقوق المتقاضين.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن هذا المسار التشاركي، بكل محطاته ومستوياته، ليس تفصيلاً إجرائياً عابراً، بل هو جوهر ما يمنح هذا المشروع مشروعيته ومصادقته، إذ يؤكد أن ما بين أيديكم اليوم هو تنزيل مسؤول ومتوازن لمقتضيات الدستور، ونص يتلاءم مع المعايير الدولية ذات الصلة، جاء نتاج حوار جاد ومسؤول لإنتاج قرار فوقي أو مسار منغلق.

وإذ نعرض عليكم اليوم هذا المشروع في قراءته الثانية، فإننا نجدد التأكيد على أن الوزارة كانت وستبقى دوماً منفتحة على الحوار والنقاش الجاد والبناء، مقتنعة بأن الإصلاح الحقيقي والمستدام لمنظومة العدالة، لا يمكن أن يبني إلا بتشارك جميع الفاعلين المعنيين، وبثقة متبادلة تخدم في نهاية المطاف المصلحة العليا للعدالة والمتقاضين على حد سواء.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن هذا المشروع الذي تمت مناقشته من قبل لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلسي البرلمان، وقدم بشأنه ما يقارب 700 تعديل بالمجلسين المذكورين، قد تفاعلت معه الحكومة بروح إيجابية، سواء على مستوى اللجان أو اللجنة الفرعية التي أحدثت على مستوى مجلسكم الموقر لهذه الغاية، وكانت في كل ذلك تستحضر طبيعة المهنة وضرورة تحصينها وصون استقلالها، وتعزيز ضمانات ممارستها بحرية واستقلال، وفي الوقت نفسه عدم التهاون مع كل من يمس بحصانتها، بما يحقق أكبر قدر ممكن من الحصانة للدفاع وأدواره الإنسانية النبيلة.

كما عرف هذا المشروع، على مستوى مجلس النواب، في إطار قراءة ثانية، نقاشاً معمقاً من قبل جميع أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بذات المجلس، أسفرت عن إدخال تعديلات على بعض المواد وإعادة ترتيب المواد وتحيين الإحالات الواردة بها، بعد تقييم ترقيم المادة 75-1 إلى المادة 76.

(2) مداخلة الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني ان أتدخل باسم الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية بمجلس المستشارين في مناقشة مشروع قانون رقم 66.23 المتعلق بتنظيم مهنة المحاماة، وهي مناسبة لمعالجة العديد من الاختلالات التي أفرزتها الممارسة، وتعزيز شروط تحديث المهنة وتحسين دورها الدستوري في تحقيق العدالة وضمان حقوق المتقاضين.

وفي البداية، لا بد من التنويه بالمقاربة التشاركية التي طبعت مسار مناقشة مشروع القانون رقم 66.23 المتعلق بتنظيم مهنة المحاماة، وما رافقها من انفتاح من طرف السيد الوزير على مختلف الآراء والمقترحات التي تقدمت بها الهيئات المهنية والفاعلون المعنيون ومكونات المؤسسة التشريعية في إطار حوار مسؤول يعكس أهمية هذا المشروع وحساسيته. كما نسجل بإيجابية حرص الوزارة على الإنصات لمختلف المتدخلين بما يسمح بإغناء النقاش حول هذا النص وإخراجه في أفضل صيغة ممكنة.

ونؤكد رفضنا لكل محاولة من شأنها تبخيس دور المؤسسة التشريعية وتفرض قيود غير مبررة أمامها فيما يخص مختلف القضايا المرتبطة بمستقبل المهنة، لأن الاختلاف في الرؤى والتصورات يظل عنصراً إثراء لأي إصلاح يروم الارتقاء بمنظومة العدالة.

السيد الوزير المحترم،

إن القوانين لا تشرع من أجل تكريس الأمر الواقع، بل تأتي من أجل مواكبة للتحويلات التي يعرفها المجتمع، ولمعالجة الاختلالات التي تكشف عنها الممارسة، بما يضمن مواكبة حاجيات المواطنين والمهنيين، ويسعى إلى سد الحاجة المجتمعية.

ومن هذا المنطلق، يحق لنا أن نتساءل: هل يجب هذا المشروع فعلاً عن الإشكالات التي تعرفها مهنة المحاماة؟ وهل يقدم أجوبة عملية للعلاقة التي تجمع المحامي بالمتقاضي ولإكراهات الولوج إلى المهنة؟

كما نسجل أن المشروع عرف عدداً من التعديلات مقارنة بصيغ سابقة تمت مناقشتها، وهو أمر طبيعي يواكب الدينامية التي يفرضها النقاش المؤسسي مع مختلف المتدخلين.

غير أنه كان من المفيد، بالنظر إلى بعض المقتضيات المرتبطة بشروط الولوج والمنافسة، استحضار رأي مجلس المنافسة وإغناء النقاش بملاحظاته، بما يعزز الأمن القانوني للنص ويكرس التكامل بين المؤسسات الدستورية، انسجاماً مع احترام المادة 7 من قانون مجلس المنافسة التي تنص بصيغة الوجوب على إحالة النصوص القانونية

المتعلقة بالمهنة على أنظار المجلس.

السيد الوزير المحترم،

كما نتساءل عن جدوى التوجه نحو بعض المقتضيات التي من شأنها تقليص قاعدة الولوج إلى المهنة في وقت لا يتجاوز فيه عدد المحامين بالمغرب خمسة عشر ألف محام، بينما تضم بعض العواصم والمدن الأوروبية عشرات الآلاف من الممارسين.

فهل المطلوب هو توسيع قاعدة المهنة وفتح المجال أمام الكفاءات، أم الاتجاه نحو مزيد من القيود التي قد تحد من دينامييتها؟

وفي هذا الإطار، يثير المشروع إشكالية تتعلق بتضييق شروط الولوج إلى المهنة، سواء من خلال إقصاء بعض المهنة القانونية أو من خلال حصر التكوين في تخصصات معينة، في حين أن التجربة المغربية أبانت عن كفاءات متميزة ساهمت في تطوير المهنة وتدريب مؤسساتها، رغم انتمائها لتخصصات جامعية مختلفة.

السيد الوزير،

إن من بين أهم الإشكالات التي لم نجد لها جواباً في هذا المشروع، مسألة الكلفة الفعلية للولوج إلى المهنة.

فكيف يمكن لشاب نجح في مباراة المحاماة، يعيش على المنحة الجامعية ووالده يستفيدان من الدعم الاجتماعي، أن يطلب منه أداء مبالغ قد تتراوح بين عشرة وعشرين مليون سنتيم من أجل التسجيل في جدول الهيئة؟

ومن هذا المنطلق، نسائلكم السيد الوزير عن المعطيات الرسمية المتعلقة بعدد الناجحين الذين لم يتمكنوا من الولوج إلى المهنة بسبب الإكراهات المالية، لأن الأمر يربط بتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية وحق الشباب في ولوج المهنة الحرة.

كما تطرح بعض الممارسات المرتبطة بتدبير الموارد المالية لدى بعض الهيئات المهنية، وكيفية مراقبتها وتدبيرها، عدداً من التساؤلات التي تستحق مزيداً من التوضيح، بما يعزز مبادئ الحكامة والشفافية ويحصن الثقة في المؤسسات المهنية خاصة وأن الأمر يتعلق بموارد ومساهمات يؤديها المنخرطون في إطار مقتضيات قانونية وتنظيمية محددة.

ومن جهة أخرى، نسجل أن المشروع لم يقدم أجوبة واضحة للإشكالات التي تنشأ بين المحامي والمتقاضي، خاصة في الحالات التي تغيب فيها الاتفاقات المسبقة حول الأتعاب وما يترتب عن ذلك من نزاعات قد تؤثر على الثقة المفترض أن تؤطر العلاقة بين الطرفين.

كما أن المشروع لم يحسم بشكل واضح في مسألة التكوين المستمر للمحامين، من حيث طبيعته وتنظيمه وتمويله وآليات الإشراف عليه، وهي عناصر أساسية في أي تصور يروم تحديث المهنة وتأهيلها لمواكبة التحولات المتسارعة التي يعرفها مجال العدالة.

السيد الوزير،

إن إصلاح مهنة المحاماة ينبغي أن يقوم على الانفتاح وتوسيع فرص الولوج، وترسيخ الحكامة والشفافية، وتعزيز حماية حقوق المتقاضين، انسجاماً مع التوجهات الملكية السامية الداعية إلى اعتماد مبدأ الانفتاحية وتجاوز القيود التي تؤدي إلى الانغلاق والتحفظ السلبي.

ورغم كل ملاحظتنا واستحضاراً لمسار إعداد هذا المشروع والتفاعل الإيجابي للوزارة مع تعديلات الفريق، فإننا في الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية نصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

وشكراً.

3) مداخلة المستشار السيد لحسن نازهي، منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس،

السيد وزير العدل،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نجتمع اليوم لمواصلة استكمال المسار التشريعي لمشروع القانون رقم 66.23 المتعلق بتنظيم مهنة المحاماة، بعد إحالته على مجلسنا في إطار القراءة الثانية، وذلك في سياق دستوري يكرس مبدأ التعاون والتكامل بين مجلسي البرلمان، ويهدف إلى تجويد النصوص القانونية بما يحقق الأمن القانوني ويعزز الثقة في المؤسسات.

لقد سبق لمجلس المستشارين أن ناقش هذا المشروع باستفاضة، حيث عرف نقاشاً عميقاً داخل لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، وأسفر عن إدخال مجموعة من التعديلات الجوهرية التي استهدفت تحقيق التوازن بين تحديث الإطار القانوني للمهنة والحفاظ على استقلاليتها وضمان دورها الدستوري في حماية الحقوق والحريات. وقد بلغ عدد التعديلات المقدمة 266 تعديلاً، أفضت إلى اعتماد 48 تعديلاً شملت 35 مادة من المشروع.

واليوم، وبعد القراءة الثانية بمجلس النواب، فإن مسؤوليتنا لا تقتصر على إعادة التصويت، وإنما تتمثل في تقييم مدى استجابة الصيغة الجديدة للملاحظات التي سبق أن عبر عنها مجلس المستشارين، ومدى حفاظها على فلسفة الإصلاح المنشودة.

السيد الرئيس،

إن مهنة المحاماة ليست مجرد نشاط مهني، وإنما هي أحد المكونات الأساسية لمنظومة العدالة، وشريك دستوري في تحقيق المحاكمة العادلة، وضمان حق الدفاع، وترسيخ دولة الحق والقانون.

ومن هذا المنطلق، فإن أي إصلاح تشريعي ينبغي أن يقوم على ثلاثة مرتكزات أساسية:

أولاً: صيانة استقلال مهنة المحاماة باعتباره ضماناً للمتقاضى قبل أن يكون امتيازاً للمحامي؛

ثانياً: تحديث آليات الحكامة والتدبير داخل الهيئات المهنية بما يعزز الشفافية والنجاعة؛

ثالثاً: تنظيم الولوج إلى المهنة وفق معايير موضوعية تحقق تكافؤ الفرص وترفع من جودة التكوين والكفاءة المهنية.

كما أن نجاح هذا الإصلاح يظل رهيناً بمدى قدرته على تحقيق التوازن بين متطلبات التأهيل المهني واحترام الحقوق الدستورية، وبين ضرورة تحديث المهنة والمحافظة على خصوصيتها واستقلالها.

السيد الوزير،

لقد أثارت بعض مقتضيات المشروع نقاشاً واسعاً داخل الأوساط المهنية والحقوقية، وهو ما يستوجب استمرار الحوار المؤسسي مع مختلف الفاعلين، لأن التشريع الجيد هو الذي يبني على التوافق ويحقق الاستقرار القانوني، خاصة عندما يتعلق الأمر بمهنة تضطلع بأدوار أساسية في حماية الحقوق والحريات.

ومن هذا المنطلق، فإننا نعتبر أن القراءة الثانية تشكل فرصة دستورية لتدارك ما قد يكون محل ملاحظات أو اختلاف، بما يضمن إخراج نص قانوني متوازن وقابل للتنزيل السليم، ويعزز الثقة بين المؤسسة التشريعية ومكونات أسرة العدالة.

وفي الختام، فإننا نؤكد أن إصلاح مهنة المحاماة ينبغي أن يكون جزءاً من إصلاح شامل لمنظومة العدالة، يقوم على الحوار والتوافق، واحترام المبادئ الدستورية، ويكرس استقلال الدفاع باعتباره أحد ركائز المحاكمة العادلة، مع الحرص على إصدار نص قانوني حديث ومتوازن يستجيب لتطلعات المهنيين والمتقاضين ويخدم المصلحة العامة. وشكراً السيد الرئيس.

VI- مشروع قانون 051.26 يتعلق بتنظيم مهنة العدول:

1) مداخلة الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يندرج مشروع القانون رقم 051.26 المتعلق بتنظيم مهنة العدول ضمن ورش إصلاح منظومة العدالة، وهو ورش لا يمكن لأي فاعل سياسي أو مهني إلا أن يثمن أهدافه المعلنة، خاصة ما يرتبط بتعزيز الأمن التعاقدية، وتحديث وسائل التوثيق وإدماج الرقمنة في تدبير المعاملات، فمهنة العدول، كما هو معلوم، تشكل جزءاً أصيلاً من البنية القانونية المغربية، ولها امتداد تاريخي ومجتمعي يجعلها قريبة من

المواطنين، خاصة في المعاملات ذات الطابع الشخصي والأسري.

غير أن القراءة المتأنية لهذا المشروع تكشف أنه، رغم طابعه التنظيمي، لا يجيب بشكل حاسم عن الإشكال الحقيقي الذي يطرحه واقع المهنة اليوم وهو موقعها داخل منظومة التوثيق ككل.

ذلك أن النقاش الدائر في الواقع ليس فقط حول شروط الممارسة أو التأديب أو الرقمنة، بل حول توزيع الاختصاصات بين العدول وباقي المهن وعلى رأسها التوثيق بشكله الحديث.

وهنا ينبغي أن نكون واضحين، جزء من الاحتجاجات التي يعبر عنها المهنيون يرتبط برغبة مشروعة في تطوير المهنة وتوسيع مجال تدخلها، ولكن في المقابل، هناك حدود موضوعية يفرضها منطق الأمن القانوني وتكامل الاختصاصات.

السيد الوزير المحترم،

إن بعض الأصوات داخل المهنة تطالب بتمكين العدول من اختصاصات قريبة من تلك المخولة للموثقين، خاصة في مجال المعاملات العقارية والاستثمارية.

غير أن هذا الطرح، رغم وجاهته من زاوية تحسين وضعية المهنة يطرح تساؤلات عملية وقانونية دقيقة: هل الإطار الحالي للتكوين والتأطير يسمح فعلاً بتحمل نفس مستوى المسؤولية؟ وهل توحيد أو تقارب الاختصاصات سيتم في إطار رؤية شمولية لمنظومة التوثيق، أم بشكل جزئي قد يخلق ازدواجية أو تنازعا في الاختصاص؟

إن الإصلاح الحقيقي، في تقديرنا، لا ينبغي أن يسير في اتجاه خلق تنافس غير متكافئ بين المهن، بل في اتجاه بناء تكامل واضح ومؤطر قانوناً، يحدد لكل فاعل مجاله بدقة، ويضمن للمواطن حرية الاختيار في إطار من الثقة والأمن القانوني.

ومن هذا المنطلق، فإن مشروع القانون، بصيغته الحالية، يبدو وكأنه تفادي الحسم في هذا النقاش الجوهرى، واكتفى بمقاربة تنظيمية جزئية، وهو ما قد يفسر استمرار التوتر داخل المهنة.

من جهة أخرى، نسجل إيجابياً توجه المشروع نحو رقمنة المهنة، وهو خيار لا رجعة فيه، لكن نجاحه يبقى رهيناً بتوفير الشروط التقنية والبشرية اللازمة، وتفادي تحميل المهنيين أعباء إضافية دون مواكبة فعلية.

كما أن بعض المقتضيات التنظيمية، خاصة تلك المرتبطة بشروط الممارسة أو القيود المفروضة، قد تُفهم من طرف المهنيين على أنها تضيق أكثر مما هي تأطير، وهو ما يتطلب إعادة النظر فيها بما يحقق التوازن المطلوب.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إننا اليوم أمام لحظة تشريعية دقيقة تفرض علينا الابتعاد عن المقاربات الجزئية، والتفكير في إصلاح مندمج لمنظومة التوثيق ككل، يقوم على ثلاث مرتكزات أساسية:

- أولاً: وضوح توزيع الاختصاصات؛

- ثانياً: توحيد معايير التكوين والتأهيل؛

- وثالثاً: ضمان تكامل فعلي بين مختلف المتدخلين بدل خلق توترات مهنية قد تنعكس سلباً على ثقة المواطن.

وعليه، فإننا، إذ نثمن المجهود المبذول في إعداد هذا المشروع، نؤكد على ضرورة إدخال تعديلات جوهرية عليه، تفتح النقاش بشكل صريح حول موقع مهنة العدول داخل منظومة التوثيق، وتستجيب بشكل واقعي لتطلعات المهنيين دون الإخلال بمتطلبات الأمن القانوني واستقرار المعاملات.

وشكراً

(2) مداخلة المستشار السيد لحسن نازهي، منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس،

أتشرف بالتدخل في إطار مناقشة مشروع القانون رقم 051.26 المتعلق بتنظيم مهنة العدول،

بداية، نؤكد أن مهنة العدول تعد من الركائز الأساسية في منظومة التوثيق الوطني، لما تضطلع به من دور محوري في تحقيق الأمن التعاقدى وحماية الحقوق، وهو ما يجعل أي إصلاح يهم هذا القطاع إصلاحاً ذا حساسية خاصة يتطلب أقصى درجات التوافق والوضوح.

إن موقفنا لا يعكس رفضاً مطلقاً لمضامين المشروع، كما لا يعني تبنياً كاملاً له، بل هو تعبير عن موقف متوازن نابع من جملة من الاعتبارات الموضوعية، يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: نسجل بإيجابية بعض المقتضيات التي جاء بها المشروع، خاصة تلك الرامية إلى تحديث المهنة، وتعزيز آليات التكوين والتأهيل، وكذا السعي نحو رقمنة الخدمات، وهي خطوات من شأنها مواكبة التحولات التي يعرفها مجال التوثيق؛

ثانياً: في المقابل، لا تزال هناك مجموعة من النقاط التي تثير تساؤلات مشروعة، سواء على مستوى استقلالية المهنة، أو وضوح بعض المقتضيات التنظيمية، أو مدى ملاءمتها مع باقي المتدخلين في منظومة التوثيق، الأمر الذي قد يطرح إشكالات على مستوى التطبيق العملي؛

يهدف الوصول إلى نص متوازن يستجيب لتطلعات المهنيين ويخدم المصلحة العامة

وفي هذا الإطار، نجدد استعدادنا للمساهمة الإيجابية في كل المبادرات الرامية إلى تحسين هذا المشروع، بما يضمن الارتقاء بمهنة العدول وتعزيز ثقة المواطنين في منظومة التوثيق.

ثالثًا: نعتبر أن المشروع، رغم أهميته، لم يحظ بعد بالتوافق المهني والمؤسسي الكافي، وهو عنصر أساسي لضمان تنزيل سليم وفعال لأي نص قانوني، خصوصًا في قطاع يتقاطع مع حقوق المواطنين بشكل مباشر.

إن اختيارنا الامتناع هو دعوة صريحة إلى مزيد من النقاش والتجويد، وإلى فتح قنوات حوار أوسع مع مختلف الفاعلين المعنيين